قراءة في المنهج الحديثي عند الألباني

(خبر الآحاد في العقائد والأحكام نموذجا)

حكمت الرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم

هوية الكتاب

قراءة في المنهج الحديثي عند الألباني
(خبر الآحاد في العقائد والأحكام نموذجا)

تأليف: حكمت الرحمة

الموضوع: حديث

الطبعة: الأُولى

الكمية: ٣٠٠٠

المطبعة: مجاب

سنة النشر: ١٤٣٢ هـ

المقدّمة

يعتبر الشيخ الألباني من أعمدة التيار السلفي في العصر الحاضر, وقد راجت كتبه, وذاع صيته, وافتخر به السلفيون, ووسموه بالإمام المجدّد, ومحدّث العصر, وفقيه الوقت, والمحقّق المتقن..., وأنّ الطعن فيه هو إعانة على الطعن في السنّة النبويّة, وغدت كتبه الحديثية من أهمّ المراجع التي يعتمدونها, وتصحيحاته وتضعيفاته للحديث تحضى بقيمة علميّة عالية عندهم؛ باعتباره يمثّل الشخصيّة الأُولى في الفكر السلفي.

ونحن ومن أجل بيان الحقيقة بالأدلّة العلميّة من دون تعصّب أو هوى, ارتأينا أن نكتب بحثا مختصرا نتناول فيه بعض آراء الألباني الحديثية؛ لنزنها بميزان العدل والإنصاف, ونرى حقيقة ما وصل إليه هذا الرجل من المقام العلمي.

وبدأنا البحث بذكر نبذة عن حياة الشيخ الألباني, اقتبسناها من أقلام أنصاره ومريديه, ثمّ تعرّضنا لمعنى السلفية, وبيّنا رأي الألباني في المراد من السلف, مع تعقّبها بما آلت إليه أنظارنا من ملاحظات على ذلك.

وكذا تناولنا أحد أصول السلفية, وهو رفضهم للتقليد, وإيجابهم الرجوع إلى الكتاب والسنّة, واستعرضنا بعض كلمات الشيخ الألباني في ذلك وأردفناها بالتحليل والنقد.

ثمّ دار محور بحثنا حول اعتبار خبر الواحد عند الشيخ الألباني وبيّنا أدلّته في شموله للعقائد والأحكام على السواء, وأتبعناها بنقاشات وردود علمية.

ثمّ تطرّقنا في آخر البحث إلى التناقضات والأوهام والتدليسات التي قام بها الشيخ الألباني في تصحيحاته وتضعيفاته, وقد ذكرنا عدّة شواهد على ذلك, وناقشناها نقاشا علميا توخّينا فيه الدقّة والرصانة, ليتبيّن من خلاله مدى تناقض وتدليس هذا الرجل, وإيهامه القرّاء بصحّة ما يقوله.

وقد أحلنا القارئ إلى كتب عديدة ألّفها عدد من علماء أهل السنّة في الردّ على الشيخ الألباني؛ لتكون مفتاحا يصل من خلاله القارئ إلى حقائق ما نقول.

نسأل الله أن نكون قد وُفّقنا في كشف شيء من الحقيقة

بصورة علميّة حياديّة بعيدة عن التعصّب واتّباع الهوى.

والحمد لله ربّ العالمين

حكمت الرحمة

الألباني والسلفية

الألباني والسلفية

نبذة عن حياة الشيخ الألباني (مقتبسة من أقلام أنصاره ومريديه)

هو الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني, أحد أبرز علماء أهل السنّة (السلفيين) في العصر الحديث، ويعتبر عندهم من علماء الحديث البارزين المتفرّدين في علم الجرح والتعديل، ويعدّون كلامه حجّة في مصطلح الحديث, وقال عنه العلماء المحدّثون: إنّه أعاد عصر ابن حجر العسقلاني والحافظ ابن كثير وغيرهم من علماء الجرح والتعديل.

مولده ونشأته

ولد الشيخ محمّد ناصر الدين بن نوح الألباني عام ١٣٣٣هـ الموافق ١٩١٤م في مدينة أشقودرة عاصمة دولة ألبانيا-حينئذ - عن أسرة فقيرة يغلب عليها الطابع العلمي، فكان والده مرجعاً للناس يعلّمهم ويرشدهم.

هاجر صاحب الترجمة بصحبة والده إلى دمشق الشام للإقامة الدائمة فيها بعد أن انحرف أحمد زاغو (ملك ألبانيا)

ببلاده نحو الحضارة الغربية العلمانيّة.

أتمّ الألباني دراسته الابتدائية في مدرسة الإسعاف الخيري في دمشق بتفوّق, ونظراً لرأي والده الخاص في المدارس النظاميّة من الناحية الدينية، فقد قرّر عدم إكمال الدراسة النظاميّة, ووضع له منهجاً علميّاً مركّزا, ً قام من خلاله بتعليمه القرآن الكريم، والتجويد، والنحو والصرف، وفقه المذهب الحنفي.

وقد ختم الألباني على يد والده حفظ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، كما درس على يد الشيخ سعيد البرهاني مراقي الفلاح في الفقه الحنفي وبعض كتب اللغة والبلاغة، هذا في الوقت الذي حرص فيه على حضور دروس وندوات بهجة البيطار.

أخذ عن أبيه مهنة إصلاح الساعات فأجادها حتّى صار من أصحاب الشهره فيها، وأخذ يتكسب رزقه منها.

توجه الألباني إلى علم الحديث واهتمامه به

على الرغم من توجيه والده له بتقليد المذهب الحنفي وتحذيره الشديد من الاشتغال بعلم الحديث، فقد أخذ الألباني بالتوجّه نحو الحديث وعلومه، فتعلّم الحديث في نحو العشرين من عمره, متأثّراً بأبحاث مجلّة المنار التي كان يصدرها الشيخ

محمّد رشيد رضا, وكان أوّل عمل حديثي قام به هو نسخ كتاب (المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) للحافظ العراقي مع التعليق عليه.

أصبح الألباني معروفاً بذلك في الأوساط العلميّة بدمشق، حتّى أنّ إدارة المكتبة الظاهريّة بدمشق خصّصت غرفة خاصّة له؛ ليقوم فيها بأبحاثه العلميّة، بالإضافة إلى منحه نسخة من مفتاح المكتبة حيث يدخلها وقت ما شاء.

أمّا عن التأليف والتصنيف، فقد ابتدأهما في العقد الثاني من عمره، وكان أوّل مؤلّفاته الفقهية المبنيّة على معرفة الدليل والفقه المقارن كتاب (تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد) وهو مطبوع مراراً، ومن أوائل تخاريجه الحديثية المنهجية أيضاً كتاب (الروض النضير في ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير) ولا يزال مخطوطاً.

كان لاشتغال الشيخ الألباني بحديث رسول الله صلّى الله عليه (وآله) وسلم أثره البالغ في التوجه السلفي له، وقد زاد تشبّثه وثباته على هذا المنهج مطالعته لكتب ابن تيميه وتلميذه ابن القيّم وغيرهما من أعلام المدرسة السلفيّة.

لذا فإنّ الشيخ يعدّ من أبرز الدعاة إلى السلفية في كلّ معانيها ببلاد الشام. وقد زار الشيخ الألباني الكثير من مشايخ

دمشق, وجرت بينه وبينهم مناقشات حول مسائل التوحيد والاتّباع والتعصّب المذهبي والبدع، فلقي الشيخ لذلك المعارضة الشديدة من علماء المذاهب ومشايخ الصوفية وغيرهم، فكانوا يثيرون عليه العامّة, ويشيعون عنه بأنّه (وهابي ضال) ويحذّرون الناس منه.

نشط الشيخ في دعوته من خلال:

أ) دروسه العلمية التي كان يعقدها مرّتين كلّ أسبوع حيث يحضرها طلبة العلم وبعض أساتذة الجامعات, ومن الكتب التي كان يدرّسها في حلقات علميّة:

- فتح المجيد لعبد الرحمن بن حسن بن محمّد بن عبد الوهاب.

- الروضة الندية شرح الدرر البهية للشوكاني شرح صديق حسن خان.

- أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير شرح أحمد شاكر.

- منهاج الإسلام في الحكم لمحمّد أسد.

- فقه السنّة لسيد سابق.

ب) رحلاته الشهريّة المنتظمة التي بدأت بأسبوع واحد من

كلّ شهر, ثمّ زادت مدّتها حيث كان يقوم فيها بزيارة المحافظات السورية المختلفه، بالإضافة إلى بعض المناطق في المملكة الأردنية قبل استقراره فيها مؤخراً.

تعرّض الألباني للإعتقال مرتين، الأُولى كانت قبل سنة ١٩٦٧م, حيث اعتقل لمدّة شهر في قلعة دمشق, وهي نفس القلعة التي اعتقل فيها ابن تيمية، وعندما قامت حرب (٦٧) رأت الحكومة أن تفرج عن جميع المعتقلين السياسيين.

لكن بعدما اشتدت الحرب عاد الشيخ إلى المعتقل مرة ثانية، ولكن هذه المرة في سجن الحسكة شمال شرق دمشق، وقد قضى فيه الشيخ ثمانية أشهر، وخلال هذه الفترة حقّق مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذري, واجتمع مع شخصيات كبيرة في المعتقل.

أعماله وإنجازاته

١) كان يحضر ندوات الشيخ محمّد بهجت البيطار مع بعض أساتذة المجمع العلمي بدمشق، منهم عز الدين التنوحي إذ كانوا يقرؤون (الحماسة) لأبي تمام.

٢) اختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصّة بموسوعة الفقه الإسلامي، التي عزمت الجامعة على إصدارها عام ١٩٥٥م.

٣) اختير عضواً في لجنة الحديث، التي شُكّلت في عهد الوحدة بين مصر وسوريا، للإشراف على نشر كتب السنّة وتحقيقها.

٤) طلبت إليه الجامعة السلفيّة في بنارس (الهند) أن يتولى مشيخة الحديث، فاعتذر عن ذلك لصعوبة اصطحاب الأهل والأولاد بسبب الحرب بين الهند وباكستان آنذاك.

٥) اختير عضواً للمجلس الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من عام ١٣٩٥ هـ إلى ١٣٩٨ هـ.

٦) انتدب من قبل الشيخ عبد العزيز بن باز رئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء للدعوة في مصر والمغرب وبريطانيا إلى التوحيد والاعتصام بالكتاب والسنّة والمنهج الإسلامي الحق.

٧) للشيخ مؤلّفات وتحقيقات كثيرة، ربت على المائة، وطبع أكثرها طبعات متعددة, ومن أبرزها: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، وسلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمّة، وصفة صلاة النبيّ من التكبير إلى التسليم كأنّك تراها.

ثناء علماء السلفيّة عليه

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

«ما رأيت تحت أديم السماء عالما بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمّد ناصر الدين الألباني».

و سئل ابن باز حول حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم-: «إنّ الله يبعث لهذه الأمّه على رأس كلّ مائة سنة من يُجدّد لها دينها»: من مجدّد هذا القرن، فقال: «الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني, هو مجدّد هذا العصر في ظنّي, والله أعلم».

وقال الشيخ محمّد صالح العثيمين:

«فالذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي به وهو قليل، أنّه حريص جدّاً على العمل بالسنّة، ومحاربة البدعة، سواء كان في العقيدة أم في العمل، أمّا من خلال قراءتي لمؤلّفاته فقد عرفت عنه ذلك، وأنّه ذو علم جمّ في الحديث، رواية ودراية، وأنّ الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس، من حيث العلم ومن حيث المنهاج والاتّجاه إلى علم الحديث، وهذه ثمّرة كبيرة للمسلمين, ولله الحمد، أمّا من حيث التحقيقات العلمية الحديثية فناهيك به».

وقال الشيخ حمود بن عبد الله بن التويجري:

«الألباني الآن علم على السنّة, الطعن فيه اعانة على الطعن في السنة».

وقال الشيخ مقبل الوادعي:

«والذي أعتقده وأدين الله به: أنّ الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني (حفظه الله) من المجدّدين الذين يصدق عليهم قول الرسول (صلّى الله عليه وسلّم): إنّ الله يبعث على رأس كلّ مائة سنة من يجدد لها أمر دينها».

وفاته

توفّي الشيخ الألباني قبيل يوم السبت في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ الموافق الثاني من أكتوبر ١٩٩٩م، ودفن بعد صلاة العشاء.

وهكذا تبيّن أنّ الشيخ الألباني يعدّ أحد أركان الفكر السلفي في العصر الحاضر, وكان له اهتمام في الحديث النبوي, وله مؤلّفات حديثيّة عديدة, وأنّ علماء السلفيّة يعظّمونه كما اتضح من ثنائهم عليه[1].

---

(١) استفدنا هذه الترجمة من مصادر عديدة وهي: مقدّمة كتاب الذبّ الأحمد عن مسند الامام أحمد: ١-٣٢, موقع الشيخ الألباني على شبكة المعلومات (الانترنت). http: //www.alalbany.net/albany_serah.php, مقال للدكتور محمّد بن لطفي الصباغ بعنوان المحدث الكبير الشيخ محمّد = = ناصرالدين الألباني, مقال لزهير الشاويش بعنوان: نقاط يسيرة من سيرة

تساؤل لا بدّ منه

غير أنّنا نسجّل نقطة تثير التساؤل هنا, وهي أنّه لم يتّضح كيف أنّ الشيخ صار محدّثا كبيرا, بل وفقيها يرجع إليه الناس في الفتيا, فلم يتّضح لنا من خلال متابعة ماذكر في ترجمته كيفيّة دراسته للحديث والفقه والأصول, فإنّ التصحيح والتضعيف فضلا عن الفقاهة وقواعدها وأصولها تحتاج إلى دراسة طويلة عميقة ودقيقة حتّى يمكن للطالب من خلالها فرز الصحيح من السقيم, ومعرفة دلالات الكتاب والروايات, وما إلى ذلك من الأمور المعقّدة التي تواجه الفقيه عند الاستنباط, وهذا ما لم نجده عند الشيخ الألباني.

عطرة للشيخ الألباني مع الحديث النبوي, مقال لمحمّد صفوت نور الدين بعنوان: الألباني رافع لواء التصفية والتربية, مقال لعاصم بن عبدالله القريوتي بعنوان: شذرات من ترجمة الألباني, مقال لسعد بن عبدالله البريك بعنوان: رحيل ريحانة الشام, مقال لعبد الرزاق العباد بعنوان: ذهاب العلم بذهاب العلماء,وجميع هذه المقالات طبعت في آخر كتاب مقالات الألباني لنور الدين طالب: ١٨٢- ١٨٦, ١٨٧-١٨٨, ١٩٧- ١٩٩, ٢٠٠- ٢٠٦, ٢٢٢- ٢٢٥, ٢٢٦- ٢٢٩.

السلفيّة في اللغة والاصطلاح

قال ابن فارس (ت: ٣٩٥ هـ): «سلف: ...، أصل يدل على تقدّم وسبق، من ذلك السلف الذي مضوا، والقوم السلاّف: المتقدّمون»[٢].

وقال الراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢ هـ): «السلف: المتقدّم، قال تعالى: { **فَجَعلْنَاهُمْ سَلَفاً وَمَثَلاً لِلآخِرِينَ** } [٣]... ولفلان سلف كريم: أي آباء متقدّمون»[٤].

وقال الفيروز آبادي (ت: ٨١٧ هـ): «والسلف:...،وكلّ من تقدّمك من آبائك وقرابتك»[٥].

وقال ابن منظور (ت: ٧١١ هـ): «والسلف أيضاً: من تقدّمك من آبائك وذوي قرابتك الذين هم فوقك في السنّ والفضل....، ولهذا سمّي الصدر الأوّل من التابعين السلف الصالح»[٦].

وقال ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ): «وقيل: سلف الإنسان مَن تقَدّمه بالموت من آبائه وذوي قرابته، ولهذا سمّى الصدر الأوّل

(٢) مقاييس اللغة: ٣/ ٩٥، مادة سلف.
(٣) الزخرف: ٥٦.
(٤) مفردات غريب القرآن: ٢٣٩.
(٥) القاموس المحيط: ٣/ ١٥٣.
(٦) لسان العرب: ٩/ ١٥٩.

من التابعين السلف الصالح»[٧].

فالسلف لغة يدلّ على التقدّم والسبق, وكلّ مَن تقدّم من الآباء والأقرباء وغيرهم يسمّى سلف.

قال الشيخ البوطي: «فكلّ سلف من الأزمان سالف بالنسبة إلى الأزمنة الآتية في أعقابه, وخلف بالنسبة إلى الأزمنة التي سبقته»[٨].

أمّا مِن حيث الاصطلاح, فالمراد منهم أهل القرون الثلاثة الأُولى, وهم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين, ومستندهم في ذلك الحديث النبوي المروي عن ابن مسعود: «خير الناس قرني, ثمّ الذين يلونهم, ثمّ الذين يلونهم, ثمّ يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه, ويمينه شهادته»[٩]. وقيل غير ذلك، إلا أنّ المصطلح الذي ذكرناه هو المستقرّ عليه حاليا, فقد ذكر الشيخ البوطي أنّ المعنى الاصطلاحي المستقرّ لهذه الكلمة: «هو القرون الثلاثة الأُولى من عمر هذه الأمّة الإسلاميّة»[١٠].

وقال الشيخ الألباني حينما سئل عن حقيقة السلفيّة:

---

(٧) النهاية في غريب الحديث: ٢/ ٣٩٠.

(٨) السلفيّة مرحلة زمانية مباركة لامذهب إسلامي: ٩.

(٩) صحيح البخاري: ٣/ ١٥١, ٤: / ١٨٩, ٧/ ١٧٤, سنن الترمذي ٥/ ٣٥٧, مسند أحمد ١/ ٣٧٨, ٤٤٢.

(١٠) السلفيّة مرحلة زمنية مباركة لا مذهب اسلامي: ٩.

«حينما نقول نحن والسلف فإنّما نقصد به خير طائفة وجدت على وجه الأرض بعد الرسل والأنبياء, وهم صحابة رسول الله, الذين كانوا القرن الأول, ثمّ التابعين الذين جاءوا في القرن الثاني, ثمّ أتباع التابعين الذين جاءوا في القرن الثالث, أهل القرون الثلاثة هم الذين يطلق عليهم السلف, وهم خير أمّة, وإذا كانت هذه الأمّة هي خير الأمم كلّها, نتج أنّ من بعد الرسول هم أفضل البشر قاطبة باستثناء الرسل والأنبياء كما ذكرت..., فحينما تنتمي إلى السلف فمعنى ذلك أنّه انتمي إلى خير القرون, ويجب أن نلاحظ أنّ هذا الانتساب لا يعني الانتساب إلى شخص, أو إلى جماعة من الممكن أن يكون على خطأ, أو على ضلال كليّ أو جزئي»[11].

فاتّضح من خلال ما تقدّم المراد من السلف, كما اتّضح أيضا: أنّ السلفي يقصد منه من ينتمي إلى السلف ويتّبع نهجهم وطريقتهم.

قال الذهبي: «السلفي بفتحتين هو من كان على مذهب السلف»[12].

وقال السمعاني: «السلفي بفتح السين واللام وفي آخرها فاء

(١١) الحاوي في فتاوى الشيخ الألباني: ٢/ ٢٦٦،٢٦٧.
(١٢) سير أعلام النبلاء: ٦/ ٢١.

هذه النسبة إلى السلف وانتحال مذهبهم على ما سمعت»[١٣].

فالانتساب إلى السلفيّة: هو انتساب إلى منهج السلف إيماناً واعتقاداً, فقهاً وعلماً, عبادةً وسلوكاً, تربيةً وتزكيةً, وحيث إنّ عصر السلف خال من التعقيد؛ فكانوا يأخذون الدين ببساطة من القرآن والسنّة النبويّة, وهما المصدران الوحيدان لفهم الشريعة والعقائد الإسلامية, لذا فإنّ منهج السلفيين هو الاعتماد على الكتاب والسنّة, ولكن بفهم السلف؛ باعتبار قربهم من عصر النصّ, وهذا المعنى جليّ وواضح في كلماتهم:

قال الهلالي: «السلفيّة تعني الإسلام المصفّى من رواسب الحضارات القديمة, وموروثات الفرق العديدة, بكماله وشموله كتابا وسنّة بفهم السلف الممدوحين بنصوص الكتاب والسنّة»[١٤].

كما أنّ الشيخ الألباني يشير إلى ذلك في محاضرته (أصول الدعوة السلفيّة), حينما يتكلّم عن الفرقة الناجية, ويبيّن أنّ القرآن والسنّة ليست علامة للفرقة الناجية, حيث إنّ الكلّ يدّعي انتماءه للقرآن والسنّة, ولايمكن لأحد من المسلمين أن يتبرّأ من القرآن والسنّة؛ لأنّ ذلك يساوق الخروج عن الإسلام،

(١٣) الأنساب: ٣/ ٢٧٣.

(١٤) لماذا اخترت المنهج السلفي: ٣٤.

أمّا السلفية – بزعم الشيخ الألباني - يختلفون عن بقية الفرق الإسلاميّة؛ لأنّهم ينتمون إلى شيء آخر, نصّ عليه الشيخ الألباني بقوله: «وهذا الشيء الآخر: العصمة من الخروج عن الكتاب والسنّة باسم التمسّك بالكتاب والسنّة, ألا وهو التمسّك بما كان عليه أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من المهاجرين والأنصار, والذين تبعوهم من أتباعهم وأتباع أتباعهم، ألا وهم القرون المشهود لهم بالخيريّة في الحديث الصحيح, بل الحديث المتواتر...»[١٥].

وقال أيضاً: «ولذلك فعدم الرجوع إلى ماكان عليه سلفنا الصالح من المفاهيم ومن الأفكار والآراء, هو السبب الأصيل الذي جعل المسلمين يتفرّقون إلى مذاهب شتّى وطرائق قددا. فمن كان يريد حقا الرجوع إلى الكتاب والسنّة, فيلزمه الرجوع إلى ماكان عليه أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم والتابعين وأتباعهم من بعدهم»[١٦].

إنّما ذكرنا هذه المقدّمة في بيان معنى السلفيّة والسلفي؛ لأنّ الشيخ الألباني المعني في هذا البحث هو المشيّد لأسس وأركان السلفيّة في عصرنا الحديث, فدراستنا لمنهجه الحديثي

(١٥) انظر المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني: ١٤- ١٥.
(١٦) المصدر السابق: ٢٧.

هي عبارة عن دراسة المنهج الحديثي للفكر السلفي المعاصر, فإنّه يمكن القول إنّ السلفيّة بدأت بدعوة أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) بالرجوع إلى الكتاب والسنّة, وكانوا يُسمّون بأهل الحديث, ثمّ وضع أسسها وأصولها ابن تيمية(ت: ٧٢٨هـ)، ووضعها موضع التطبيق محمّد بن عبد الوهاب(ت: ١٢٠٧هـ) وشيّد أركانها ودعا لها بقوة الشيخ الألباني من خلال كتبه ودروسه ومحاضراته.

مناقشة معنى السلفيّة

وقبل الشروع في آراء الألباني في الحديث لا بدّ من الإشارة ولو على نحو الاختصار بأنّ هذا التعريف الاصطلاحي للسلفيّة ممّا لا محصّل له عند التأمّل؛ وذلك لشدّة الاختلافات التي حصلت لدى السلف, سواء في الأمور العقائدية أو الفقهية, بل حصلت بينهم معارك وحروب واقتتال وسالت بينهم دماء كثيرة!

ولعلّ أهمّ وأوّل الخلافات التي نشأت هو الاختلاف الناشئ في أوّل يوم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله, فأيّ فهم للسلف سوف يُتّبع؟ فعليّ عليه السلام والمقداد وأبو ذر وغيرهم من خيار الصحابة رفضوا بيعة أبي بكر, بينما نجد عمر وغيره اشتركوا في صراع السقيفة الذي نتج عنه مبايعة

أبي بكر, فلماذا تمّ اختيار رأي عمر, ولم يتمّ اختيار رأي عليّ وأصحابه, فكلاهما من السلف, وكلاهما من القرن الأوّل, وهو خير القرون بحسب حديث البخاري المتقدّم, فالصحابة انقسموا في مسألة الخلافة إلى علويين شيعة, يؤمنون بالنصّ والتعيين النبويّ المباشر لعليّ بن أبي طالب، وآخرون انتصروا لأبي بكر وعمر وعثمّان, وآمنوا بشرعيّة خلافتهم، وغيرهم رام الحياد, وإن تطور هذا التيار فيما بعد ليصبح ما عرف بالعثمانيّة. وهذا الخلاف ليس بالهيّن؛ لأنّ السيف قد جرّد فيه, وتبادل الفريقان التكفير والتضليل، فمن تبع الفريقين, إذن يكون متّبعا للسلف غير منحرف عن نهجهم, فلا يصحّ لما يُسمّون أنفسهم بالسلفيين تكفير فرقة وانتقاد أخرى مادام الكلّ متّبعاً للسلف!!

والمتتبّع للتاريخ يرى انحرافات عديدة قام بها ما يسمّون بالسلف الصالح، بل نجد أنّ النبيّ صرّح في أحاديث عامّة بأنّ بعض أصحابه في النار كما في أحاديث الحوض(١٧), وخصّ بعضهم على التحديد بكونهم في النار كما في حديث: «قاتل

(١٧) انظر صحيح البخاري: ٤/ ١١٠, ٥/ ١٩١, ٧/ ١٩٥, صحيح مسلم: ٧/ ٦٨, ٧٠- ٧١.

عمّار وسالبه في النار»[١٨], حيث إنّ الذي قتل الصحابي عمّار بن ياسر هو صحابي آخر, يدعى أبا الغادية الجهني[١٩], بل كيف يمكن التوفيق بين حديث النبيّ لعليّ عليه السلام: «لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»[٢٠] وبين الحديث الذي خصّ به النبيّ معاوية وأصحابه بقوله لعمّار: «... ويح عمار تقتله الفئة الباغية، عمّار يدعوهم إلى الله, ويدعونه إلى النار»[٢١] فمعاوية وأصحابه قاتلوا عليّا وقتلوا عمّارا, وهم فئة باغية ويدعون إلى النار, فكيف يكونون سلفا صالحا يجب الاقتداء بهم، وكيف نُخرجهم من دائرة النفاق باعتبارهم مبغضين لعليّ ابن أبي طالب عليه السلام، وفي نفس السياق يدخل طلحة والزبير وزعيمتهم السيّدة عائشة الذين قاتلوا أمير المؤمنين في حرب الجمل, فهل يشملهم حديث النفاق لبغضهم عليّا عليه السلام, أم أنّهم قاتلوا عليّاً لكنّهم محبّون له وغير مبغضين!! وهذه الحروب كما هو واضح تضمّ عددا كبيراً من الصحابة

(١٨) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين: ٣/ ٣٨٧, وصحّحه, ووافقه الذهبي, وأورده الهيثمّي عن مسند أحمد وقال: «ورجال أحمد ثقات», انظر: مجمع الزوائد ٧: ٢٤٤.

(١٩) انظر تعجيل المنفعة: ٥٠٩.

(٢٠) صحيح مسلم ١: ٦١.

(٢١) صحيح البخاري ٣: ٢٠٧.

ومن التابعين, فالسلف لم يتّفقوا, وخلافاتهم بلغت الذروة حتّى سالت لأجل ذلك الدماء. فهل اتّباع كلّ فريق منهم _ والحال هذه _ يكون منجياً ويكون صاحبه ضمن الفرقة الناجية, ويكون صالحا مهتدياً؛ لأنّه تبع السلف!!!

إنّ أصحاب القرون الثلاثة الأُولى ذهبوا مذاهب شتّى متنافرة ومتناحرة، وكتب تاريخ الفرق تدلّ بوضوح على ذلك, فالمحقّق والمطّلع على آثار هؤلاء وسيرهم في كتب التاريخ يجد بينهم اختلافات عديدة جدّاً جدّاً, وقد كان يهون الاختلاف لو لم يكفّر بعضهم بعضاً, ويعتبر ذلك ديناً له وأصلاً من أصوله, فالإمام أبو حنيفة في نظر الإمام أحمد بن حنبل مرجئي، والمرجئي ضال منحرف. وقد كفّرته باقي الفرق، وهو يقول بخلق القرآن، وعليه فقد لزمه الكفر؛ لأنّ كلّ من قال بخلق القرآن فهو جهمي, وكلّ جهمي في نظر الحنابلة وإمامهم كافر. وهذه مسألة متعلّقة بالعقائد وأصول الدين وليست من الفروع حتّى يقال: لا يضر الاختلاف فيها.

يقول ابن قُتيبة, وهو يصف حال اختلاف أهل الحديث: «وكان آخر ما وقع من الاختلاف أمراً خصّ بأصحاب الحديث الذين لم يزالوا بالسنّة ظاهرين, وبالاتباع قاهرين, يداجون بكلّ بلد, ولا يداجون, ويستتر منهم بالنعل ولا

يستترون، ويصدعون بحقّهم الناس ولا يستغشون، لا يرتفع بالعلم إلا من رفعوا, ولا يتضع فيه إلا من وضعوا, ولا تسير الركبان إلا بذكر من ذكروا, إلى أن كادهم الشيطان بمسألة لم يجعلها الله تعالى أصلاً في الدين ولا فرعاً, في جهلها سعة وفي العلم بها فضيلة، فنما شرّها وعظم شأنها, حتّى فرّقت جماعتهم, وشتّتت كلمتهم ووهّنت أمرهم, وأشمتت حاسديهم، وكفت عدوهم مؤنتهم بألسنتهم وعلى أيديهم, فهو دائب يضحك منهم ويستهزئ بهم, حين رأى بعضهم يكفّر بعضاً, وبعضهم يلعن بعضاً, ورآهم مختلفين وهم كالمتّفقين, ومتباينين وهم كالمجتمعين...»[٢٢].

وهناك نصّ آخر أورده عبد الله ابن حنبل في كتابه (السنّة) يلقي الضوء على عقائد أهل الحديث, وما أصابها من تهافت وتناقض وانتقائية, يقول: حدّثنا يحيى بن أيوب إملاءً سنة ثلاثين ومائتين, نا أبو حفص الأبار, حدّثني شيخ من قريش, عن الشعبي قال: «أرجئ الأمور إلى الله تعالى, ولا تكن مرجئا, وأمر بالمعروف وانهَ عن المنكر ولا تكن حروريا, واعلم أنّ الخير والشرّ من الله ولا تكن قدريا...»[٢٣].

(٢٢) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة: ١٢.
(٢٣) السنة: ٢/ ٥٥٩.

هذا الخليط العجيب من الأفكار والمعتقدات المتناقضة والمتضاربة يسمّونه (مذهب السلف). وفي الحقيقة أنّ التيه الذي حصل للسلفيين وغيرهم من مذاهب وتيّارات أهل السنّة هو في إعطائهم الصحابة غير حجمهم الحقيقي, وعدم التعامل معهم وفق المعيار الإلهي الذي ينصّ على أنّ التقوى هي الميزان في التفاضل بين الأفراد, وابتعادهم كذلك عن وصايا النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله, فإنّ الجمع بين الحال التاريخي الواقعي الذي كان عليه الكثير من الصحابة, ونظرة أخرى في روايات النبيّ الموجبة لاتّباع أهل البيت عليهم السلام, كحديث الثقلين والسفينة وغيرهما من الأحاديث الواردة في عليّ عليه السلام وأولاده الطاهرين تفضي إلى نتيجة حتميّة وهي أنّ قيادة الأمّة الإسلاميّة وخلافتها بعد النبيّ وفي بعديها السياسي والديني هي إنّما لأهل البيت عليهم السلام, أي أنّ النبيّ لم يترك أمر هذه الأمّة سدى في مهبّ الرياح, بل بيّنه وأكّد عليه أيّما تأكيد, وقد ذكرنا في كتابنا (أئمّة أهل البيت في كتب أهل السنّة) مجموعة من الآيات والروايات تؤكّد بشكل غير قابل للشكّ والترديد على أنّ الخلافة بعد النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله هي لأهل البيت عليهم السلام, من شاء فليراجع.

حجية الحديث: حدودها وأدلتها

حجية الحديث: حدودها وأدلتها

حجيّة الحديث ثبوتا عند الألباني

ونقصد بكلمة (ثبوتاً) هو أصل مسألة اعتبار الحديث النبويّ والقول بحجيّة السنّة النبويّة, فنقول: لا شكّ في أنّ المسلمين يعتبرون السنّة النبويّة المصدر والمرجع الثاني بعد القرآن الكريم, لكنّهم اختلفوا في نوع الحديث الذي يجب التمسّك به, هل هو الخبر المتواتر أم الآحاد أم المحفوف بالقرينة؟ وهكذا, وكذا اختلفوا في سعة حجيّة الحديث, فهل هو حجّة في الأحكام الشرعيّة فقط أم يشمل العقائد والتفسير وغيرها؟ فظهرت مدارس واتجاهات متنوّعة بعضها اشترط في قبول الخبر في العقائد أن يكون متواترا, وبعضها اكتفى بكونه خبر آحاد صحيح, وبعضها اعتبر حجّيتها في الأحكام أن يكون مقطوعا بصدوره لقرائن وغيرها, وبعضهم اكتفى بكون رواته ثقاتاً, وهكذا تعدّدت المدارس والاتجاهات في هذا المجال تبعا لاختلافها في نوع الحديث الحجّة, ومدى سعته وشموله.

غير أنّ هناك فرقة تنفي أن يكون الحديث النبويّ حجّة

بأيّ حال من الأحوال, وترى أنّ المصدر الرئيس للشريعة هو القرآن الكريم, وأصحاب هذه الفرقة يسمّون بالقرآنيين, باعتبار مصدرهم الأوحد هو القرآن الكريم, ونفيهم حجّية الحديث النبويّ, وليس هنا محلّ نقاشهم أو التعرّف على عقائدهم, بل ذكرناهم باعتبار أنّهم لا يرون حجيّة الخبر ثبوتا وفي مرحلة متقدّمة على عالم الإثبات.

وما يهمّنا في هذا البحث هو معرفة رأي الشيخ الألباني في قبول حجيّة الحديث من عدمها, ومن الواضح أنّ الشيخ وتبعاً للمنهج السلفي يُعدّ من القائلين باعتبار حجيّة الحديث, بل ومن المتوسعين في شمول حجيّته وعمومها كما سيتضح فيما بعد, غير أنّنا هنا ننقل له نصّاً واحداً يبيّن ذلك, قال في كتاب له بعنوان: (الحديث حجّة بنفسه): «إنّ من المتّفق عليه بين المسلمين الأوّلين كافّة أنّ السنّة النبويّة - على صاحبها أفضل الصلاة والسلام - هي المرجع الثاني والأخير في الشرع الإسلامي في كلّ نواحي الحياة من أمور غيبية اعتقادية, أو أحكام, عمليّة, أو سياسيّة, أو تربويّة, وأنّه لا يجوز مخالفتها في شيء من ذلك لرأي أو اجتهاد أو قياس كما قال الإمام الشافعي رحمه الله في آخر (الرسالة): لا يحلّ القياس والخبر موجود.

ومثله ما اشتهر عند المتأخرين من علماء الأصول: إذا ورد الأثر بطل النظر. لا اجتهاد في مورد النصّ.

ومستندهم في ذلك الكتاب الكريم والسنّة المطهّرة<(٢٤).

ثمّ أخذ يبيّن أدلّته على ذلك من القرآن والسنّة الشريفة, وسيأتي التعرّض لبعضها فيما بعد.

ومن يتتبع مؤلّفات الألباني الحديثية يظهر له موقف الشيخ من الاعتماد على الحديث بوضوح, فقد كانت له مشاريع في تصحيح وتضعيف الأحاديث, وفرز بعضها عن البعض الآخر؛ ليتّضح ما يمكن الاعتماد عليه من الذي يجب تركه كما يصرّح هو بذلك، ولعلّ من أهم مؤلّفاته في هذا الباب مايلي:

١- سلسلة الأحاديث الصحيحة.

٢- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

٣- صحيح سنن النسائي.

٤- ضعيف سنن النسائي.

٥- صحيح سنن الترمذي.

٦- ضعيف سنن الترمذي.

٧- صحيح سنن ابن ماجة.

٨- ضعيف سنن ابن ماجة.

---

(٢٤) الحديث حجّة بنفسه: ١.

٩- صحيح سنن أبي داود.

١٠- ضعيف سنن أبي داود.

١١- صحيح الجامع الصغير.

١٢- ضعيف الجامع الصغير.

١٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.

١٤- صحيح الأدب المفرد.

١٥- صحيح الترغيب والترهيب.

١٦- ضعيف الترغيب والترهيب.

١٧- تحقيق وتخريج مشكاة المصابيح.

وغير ذلك الكثير الكثير من الكتب التي حكم الألباني على أحاديثها بالصحّة أو الضعف, لغرض تمييزها والعمل والاعتماد على الصحيح وترك ماسواه.

وليلتفت أنّ المراد من الصحيح هنا إنّما هو المعتبر والحجّة الشامل للحسن وغيره.

رفض التقليد وضرورة الرجوع إلى الكتاب والسنّة

من المبادئ الرئيسة التي يسير عليها السلفيون هو الرجوع إلى الكتاب والسنّة, والاستقاء منهما مباشرة, لذا فهم رفضوا الوقوف على تقليد الأئمّة الأربعة, بل رفضوا التقليد برمّته, وقالوا بوجوب الرجوع إلى الكتاب والسنّة, واستثنوا من ذلك

خصوص الجاهل الذي لا يفهم معاني الكتاب والسنّة, فهذا يرجع إلى العالم, ولكن رجوعه كطريق لفهم الكتاب والسنّة فقط, وليس من باب تقليد العالم والوقوف على رأيه.

يقول الألباني في ذلك: «نحن نقول في التقليد إنّ الأصل الواجب على كلّ مسلم أن يدين بالكتاب والسنّة, وأن يتّبع ما ثبت في الكتاب والسنّة.

هذا هو الواجب على كلّ مسلم بدون التفريق بين عالم ومتعلّم, وبين أمّي, كعقيدة لا فرق في ذلك. الفرق يأتي في الأسلوب, العالم كيف يعرف حكم الله, والأمّي كيف يعرف حكم الله... الجواب في نفس القرآن: **{فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُم لاَ تَعْلَمُونَ}**(٢٥) اسألوا أهل الذكر عن ماذا؟... لا شكّ أنّ السؤال عن حكم الله أنزله في كتابه, وبيّنه رسوله في حديثه, فالاختلاف بين العالم والأمّي الجاهل ليس في حقوق وجوب اتّباع الكتاب والسنّة على كلّ منهما, وإنّما الاختلاف في طريقة الوصول إلى معرفة ما يجب اتّباعه بالكتاب والسنّة, فالعالم يعرف ذلك مباشرة, أما الأمّي العامي فلا يمكنه أن يعرف ذلك إلا بواسطة العالم... فواسطة الأمّي والجاهل لمعرفة حكم الله وحكم رسول الله هو هذا العالم, فالعالم وسيلة

(٢٥) النحل: ٤٣.

وليس غاية, والغاية هو اتّباع الكتاب المبين, والسنّة المبيّنة للكتاب, ولكن أن يصل الأمر إلى قلب هذه الحقيقة, فهذا هو الضلال المبين, فما هو القلب للحقيقة؟ هو أن تجعل الوسيلة غاية, بمعنى أن تجعل هذا العالم الذي ربّما هو الغاية[٢٦] وأنّ ما يقوله هذا العالم لا يجوز ردّه حتّى ولو كان مخالفاً تمام المخالفة لما في الكتاب والسنّة, بمعنى أن لا تسمع إلى حكم الله وحكم رسول الله, ولكنّ المسألة... يقول له كذا فيخضع له ويتّبعه, وكان المفروض أن يخضع ويُسلّم لله ربّ العالمين...‹[٢٧].

ويقول في آخر كتابه الحديث حجّة بنفسه: «فوطّنوا أنفسكم على أن تؤمنوا بكلّ حديث ثبت لديكم عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سواء كان في العقيدة أو الأحكام, وسواء قال به إمامك الذي نشأت على مذهبه بحكم بيئتك أو غيره من أئمّة المسلمين...., ولا تقلّدوا بشراً مهما علا أو سما‹[٢٨].

---

(٢٦) المراد هنا بحسب السياق: ربّما هو الوسيلة, فهي إمّا زلّة لسان من الشيخ، أو سهو قلم من محرر المحاضرة, أو لكونها محاضرة صوتية فتكون (الذي) زائدة, ويكون مراده: أن تجعل هذا العالم ربما (أي أحياناً) هو الغاية, بينما هو وسيلة والغاية هو اتّباع الكتاب والسنّة.

(٢٧) الحاوي في فتاوى الألباني: ٢/ ٢٣٣.

(٢٨) الحديث حجّة بنفسه: ٩٨.

إذن فالشيخ الألباني وتبعاً للمنهج السلفي لا يجوّز التقليد, ويوجب الرجوع إلى الكتاب والسنّة, ومستنده في ذلك مضافاً إلى الآيات والروايات الكثيرة التي توجب على الإنسان المسلم الرجوع إلى الكتاب والسنّة, الآيات الناهية عن اتّباع الآباء والأجداد والأحبار والرهبان, منها:

قوله تعالى: **{وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِن نَذِيرٍ إلّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنّا وَجَدْنَا آباءَنَا عَلَى أُمّةٍ وَإِنّا عَلَى آثَارِهِم مُقْتَدُونَ}**(٢٩)

وقوله تعالى: **{اتّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِن دُونِ الله}**(٣٠).

وقوله تعالى: **{إِذْ قَالَ لأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هذِهِ التّمَاثِيلُ الّتِي أَنْتُم لَهَا عَاكِفُونَ * قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ}**(٣١).

وقد ذكر في كتابه الحديث حجّة بنفسه جملة منها(٣٢), كما أنّه عقد بابا خاصّا في (التقليد واتخاذه مذهبا ودينا, حقيقة التقليد والتحذير منه), تناول فيه كلاماً طويلاً عن التقليد وذمّه,

(٢٩) الزخرف: ٢٣.

(٣٠) التوبة: ٣١.

(٣١) الأنبياء: ٥٢- ٥٣.

(٣٢) انظر: الحديث حجّة بنفسه: ٢٧- ٣٢, حيث ذكر الآيات الآمرة بالتمسّك بالكتاب والسنّة, وفي ص٧٦- ٧٧, ذكر الآيات الناهية عن اتّباع التقليد.

وأنّه غير مفيد للعلم, وفرّق بينه وبين الاتّباع[٣٣], سنتطرّق لذكر بعض كلماته أثناء الردود خشية التكرار والإطالة.

مناقشة أدلّة الألباني بخمسة وجوه

لا شكّ في أنّه لا كلام لنا في ضرورة الرجوع إلى الكتاب والسنّة, لكن الكلام في رفض التقليد, فلا توجد أيّ منافاة بينه وبين الرجوع إلى الكتاب والسنّة, فإنّ الرجوع إلى المجتهد العارف بالأحكام, المطّلع على مداركها العارف بعامّها وخاصّها, ومقيّدها ومطلقها.. هو في حقيقته رجوع إلى الكتاب والسنّة؛ باعتبار حجّية قول هذا العالم شرعاً وعقلاً, ويكون الرجوع اليه مُخرجاً لعهدة المكلّف من التكاليف الإلهية, وبحسب التعبير الأصولي فإنّ الرجوع إليه منجّز ومعذّر, ويمكن الإجابة على كلام الألباني بعدّة أمور منها:

١- إنّ الآيات الناهية عن تقليد الآباء والرؤساء أجنبيّة عمّا نحن بصدده, فإنّ محلّ كلامنا إنّما هو التقليد في الأحكام الفرعيّة, والآيات المباركة إنّما وردت في ذمّ التقليد في الأصول, حيث كانوا يتّبعون آباءهم ورهبانهم في أديانهم مع أنّ الفطرة قاضية بعدم جواز التقليد من مثلهم حتّى في الفروع؛

(٣٣) انظر: الحديث حجة بنفسه: ٧٥- ٨٧.

وذلك لأنّه من رجوع الجاهل إلى جاهل مثله, ومن قيادة الأعمى لمثله, فالذمّ فيها منصبّ على عدم رجوعهم إلى العلماء المطّلعين العارفين, بل بسبب رجوعهم إلى جُهّال مثلهم يتّبعون هوى أنفسهم من دون دراسة وتمعّن, مضافا إلى أنّ الأمور الاعتقادية يعتبر فيها العلم والمعرفة ولا يسوغ فيها الاكتفاء بالتقليد, فليس في الآيات المتقدّمة ما يدلّ على النهي عن التقليد في الفروع.

بل إنّ هناك آيات دلّت على جواز التقليد وحجّية الفتوى من قبيل آية النفر **{وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقّهُوا فِي الدّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلّهُمْ يَحْذَرُونَ}**(٣٤). فهي ظاهرة في وجوب التفقّه وتحصيل الأحكام الشرعية على طائفة من كلّ فرقة, ثمّ تبليغها للجاهلين بها, ويؤيّد ذلك ما كان يفعله النبيّ صلى الله عليه وآله من بعث أشخاص إلى مناطق معيّنة لتعليمهم أحكام دينهم, فالتقليد في الفروع ثابت بنصّ القرآن وفعل النبي صلى الله عليه وآله.

٢- إنّ حجّية التقليد فطريّة جبلّية يشعر بها كلّ إنسان, حيث إنّه يعلم بوجود أحكام وتكاليف عديدة مطلوبة من

(٣٤) التوبة: ١٢٢.

الشارع المقدّس, فلا بدّ من امتثال جميع هذه الأحكام على اختلافها وتنوّعها وكثرتها من الرجوع إلى العالم المدرك لتلك الأحكام, المحيط بها, العارف والقادر على استنباطها.

٣- إنّ بناء العقلاء قائم على رجوع الجاهل إلى العالم في شتّى أنواع العلوم والمعارف, كالطبّ والهندسة والعمران وغيرها, ولا يوجد مجتمع من المجتمعات مهما كانت قيمته الحضارية, وانتشرت فيه المعرفة يستطيع أن ينهض أفراده بالاستقلال بالمعرفة التفصيليّة لكلّ ما يتّصل بحياتهم دون أن يكون فيهم علماء وجهّال ليرجع جهّالهم إلى علمائهم, فأيّ مجتمع هذا الذي يكون فيه كلّ فرد عالم بالطب والهندسة والفقه وسائر أنواع العلوم والمعارف؟

فإنّ المجتمعات البشريّة منذ أن وجدت وإلى اليوم فيها الجاهل بشيء العالم بغيره وهكذا, والجاهل يرجع فيما يجهل إلى العالم, وليس مجتمع النبي بدعاً من المجتمعات يتفرّد أفراده بالاستقلال بالمعرفة التفصيليّة لمختلف ما يحتاجون التعرّف عليه من شؤون دينهم ودنياهم, فكانت تغيب عن كبار الصحابة الكثير من الأحكام والمعاني القرآنيّة وغيرها, فهذا

عمر كان لا يعرف التيمّم[٣٥]، ولا الكلالة[٣٦], بل وغيرهما الكثير من الأحكام، فالصحابة بأنفسهم يرجع بعضهم إلى بعض في حال عدم معرفتهم, فالتقليد ورجوع الجاهل إلى العالم كان موجوداً في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله, خصوصاً مع كثرة الصحابة والأفراد والمجتمعات التي أسلمت, فهل يعقل أنّ كلّ هؤلاء الأفراد كانوا يستطيعون الوصول إلى النبيّ ويأخذون الحكم منه مباشرة, أم أنّ جاهلهم كان يرجع إلى عالمهم.

يقول السيّد الخوئي حينما سُئل عن تاريخ وجوب التقليد على المسلمين: «التقليد كان موجوداً في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم وزمان الأئمّة؛ لأنّ معنى التقليد هو أخذ الجاهل بفهم العالم, ومن الواضح أنّ كلّ أحد في ذلك الزمان لم يتمكن من الوصول إلى الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله, أو أحد الأئمّة وأخذ معالم دينه منه مباشرة» ويضيف الشيخ

(٣٥) فقد جاء في صحيح مسلم: ١/ ١٩٣: «أنّ رجلا أتى عمر فقال: إنّي أجنبت فلم أجد ماء, فقال: لا تصلّ, فقال عمّار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا, فلم نجد ماء, فأمّا أنت فلم تصلّ, وأمّا انا فتمعكت في التراب وصلّيت, فقال النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: إنّما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض, ثمّ تنفخ, ثمّ تمسح بهما وجهك وكفّيك, فقال عمر: اتّق الله يا عمّار, قال: إن شئت لم أحدّث به».

(٣٦) سيأتي ذكر مايدلّ على ذلك في آخر مبحث التقليد.

التبريزي: «وكانوا يأخذون معالم دينهم ممّن يتيسر لهم الوصول إليه كالفقهاء والمحدّثين ولو بأخذ الحكم منهم في صورة الرواية وبعنوانها»[٣٧].

فرجوع الجاهل إلى العالم قامت عليه السيرة العقلائية, ولم يرد أنّ النبيّ قد نهى عن ذلك, أو ردع عنه, بل نلاحظ أنّ النبيّ كان يبعث الرسل والمبلّغين إلى مناطق معيّنة كاليمن وغيرها ليبلّغوهم أحكام الدين والشريعة.

٤- إنّ الرجوع إلى الكتاب والسنّة في استنباط الأحكام إذا كان لازماً على كلّ أحد يلزم منه تعطيل الحياة, فمن أين للناس معرفة الصحيح من السقيم ومعرفة معاني اللغة وحلّ التعارض بين الأدلّة, والكثير من المعضلات التي تواجه الفقيه عند الاجتهاد؟ ودعوى السلفيّة إلى الرجوع مباشرة إلى الكتاب والسنّة هي دعوة تشتمل على بساطة وسذاجة, فكيف يمكن التعرّف على معاني الكتاب والسنّة بهذه البساطة وكيف يمكن لغالبية المجتمع أن يتعرّف على الصحيح والضعيف والمجمل والمتشابه والمحكم والعام والخاص وكيفية التعارض وفهم معاني اللغة والمفاهيم العرفية ومقصود الشارع الواقعي من غيره؟ وما إلى ذلك من الأمور التي تؤدّي بالجميع إلى ترك

(٣٧) صراط النجاة: ١/ ١٧.

أعمالهم ومعاشهم والتفرّغ إلى الدراسة الدينيّة, وتعطيل المصانع والدوائر, وكلّ ما يتعلّق بالزاد والمعاش والمعارف الأخرى, وهو كما ترى.

فإن أراد الألباني أنّ مجموعة قليلة فقط هي التي تستطيع معرفة الأحكام واستنباطها وبقيّة المجتمع ترجع إليهم فهذا هو التقليد.

وإن أراد أنّ الكثير من الناس المثقفين يستطيعون فهم معاني الكتاب والسنّة, وفهم المحكم من المتشابه, والخاص من العام, والمطلق من المقيد, والصحيح من السقيم.. فهو جهل من الألباني بمعاني الكتاب والسنّة, وجهل منه بطريقة الاجتهاد, لأنّ كلّ مطّلع على كتب الاستدلال الفقهيّة وأصولها يعرف مدى التعقيد الذي يواجهه الفقيه في استنباط الحكم الشرعي خصوصاً وهو يتعامل مع نصوص مرّت عليها قرون عديدة, وهي مختلفة ومتعارضة فيما بينها مع ملاحظة اختلاف الفهم في الأزمنة والأمكنة المتعدّدة.

فعمليّة الاستنباط هي عمليّة بغاية من الصعوبة والتعقيد, ولا يمكن تصويرها بهذه الكيفيّة التي يدعو إليها الألباني, فإنّ كلماته يستفاد منها أنّ الكثير قادر على معرفة الحكم الشرعي, انظر قوله: «على أنّني أرى إطلاق الكلام في العامّي, وأنّه لا بدّ

له من تقليد لا يخلو من شيء؛ لأنّك إذا تذكرت أنّ التقليد هو العمل بقول الغير من غير حجّة فمن السهل في كثير من الأحيان على بعض أذكياء العامّة أن يعرف الحجّة؛ لوضوحها في النصّ الذي بلغه, فمن الذي يزعم أنّ مثل قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: التيمّم ضربة واحدة للوجه والكفّين لا تبين الحجّة فيه لهم, بل ولمن دونهم في الذكاء؟ ولذلك فالحقّ أن يقال: إنّ من عجز عن معرفة الدليل فهو الذي يجب عليه التقليد»[٣٨].

وهذه هي قمّة السذاجة والبساطة في كيفية استنباط الحكم الشرعي, فإنّ ماذكره من حديث يحتاج أوّلاً إلى معرفة صحّة سنده عن طريق دراسة الرجال, ثمّ البحث عن وجود معارض له من آية أو رواية من عدمه, ثمّ البحث عن حديث صارف له عن معناه من عدمه, ثمّ البحث عن الكيفيّة التي يحصل فيها التيمّم, فهي غير موجودة في الرواية, وما هو حدّ الوجه؟ وما هو حدّ الكفين؟ وهل يجوز التيمّم نكساً, أم لابدّ أن يكون من الأعلى إلى الأسفل؟، ومن أيّ مكان يبدأ, وإلى أين ينتهي؟.. ثمّ لو فرضنا معارضة هذا الحديث بآخر فلابدّ من التعرّف على طرق الترجيح, وأيّهما يقدّم على غيره.

(٣٨) الحديث حجّة بنفسه: ٨٦.

وهكذا فإنّ استنباط الحكم من هذا الحديث الواضح بزعم الألباني يحتاج إلى مقدّمات أصوليّة ورجاليّة ودرائيّة كثيرة, وهي منتفية عند كلّ من لم يدرس العلوم الدينية دراسة وافية.

أمّا ما يفهمه الألباني من التقليد وتصويره أنّ التقليد هو: «أنّ ما يقوله هذا العالم لا يجوز ردّه حتّى ولو كان مخالفاً تمام المخالفة لما في الكتاب والسنّة, بمعنى أن لا تسمع إلى حكم الله وحكم رسول الله, ولكن المسألة... يقول له كذا فيخضع له ويتبعه, وكان المفروض أن يخضع ويسلم لله ربّ العالمين< فهذا لا يقول به أحد لا من العلماء ولا من العوام, فإنّ الغرض الرئيس من التقليد هو التعرّف على حكم الله سبحانه وتعالى عن طريق العلماء العدول الذين بذلوا وسعهم وجهدهم في تحرّي الروايات والآيات والقواعد التي يمكن من خلالها استنباط الحكم الشرعي, فإنّ الرجوع إلى العالم هو رجوع لمعرفة الحكم الشرعي منه, لا الوقوف على وجهة نظره المخالفة يقينا للحكم الشرعي, فإنّ مثل هذا ليس أهلا لأن يكون مرجعا ترجع إليه الناس في شؤون دينها.

٥- إنّ رجوع الجاهل إلى العالم باعتباره طريق إلى الكتاب والسنّة كما يقول الألباني هو يتضمّن في باطنه عودة إلى التقليد, ولكن بنوع من الفبركة الجديدة, فطبيعي أنّ العالم إنّما

هو مجتهد من أجل الوصول إلى رأي الشريعة, وحينما يقول: رأيي كذا, فإنّما يقصد رأي الشارع الذي توصلت إليه حسب فهمي للأدلّة.

وكلّ من يرجع إلى فقيه فإنّما هو في الواقع طريق لمعرفة الحكم الشرعي وتخليص للذمّة إزاء التكليف الإلهي.

فإذا كان السلفيون لا يعتقدون بحجيّة قول الفقيه, فحينئذ كيف تبرأ ذمّة المكلّف حتّى بالرجوع إلى العالم باعتباره طريقاً للكتاب والسنّة, لأنّ العلماء مختلفون في التصحيح والتضعيف, وفي الترجيح بين الأدلّة, وفي فهم الدلالة وغير ذلك. فأيّ عالم سيكون هو الكاشف عن الكتاب والسنّة الواقعي, وكيف تبرأ ذمّة المكلف بالرجوع لأحدهما!

إن قيل: إنّ مراد السلفية من رجوع الجاهل إلى العالم إنّما هو الاتّباع, وليس التقليد, إذ إنّ الاتّباع هو الرجوع إلى العالم مع التعرّف على الدليل, فيكون آخذاً للحكم من دليله, بينما التقليد هو الرجوع إلى قول العالم من دون معرفة الدليل, فقد ذكر الألباني في كتابه الحديث حجّة بنفسه ما يدلّ على ذلك حيث قال:

«ومن هنا جاءت أقوال الأئمّة المجتهدين تتتابع على النهي الأكيد عن التقليد لهم أو لغيرهم, فقال أبو حنيفة رحمه الله

تعالى: لا يحلّ لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه.

وفي رواية: حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي, فإنّنا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غداً.

وقال مالك رحمه الله تعالى: إنّما أنا بشر أخطئ وأصيب, فانظروا في رأيي فكلّ ما وافق الكتاب والسنّة فخذوه, وكلّ ما لم يوافق الكتاب والسنّة فاتركوه.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: أجمع المسلمون على أنّ من استبان له سنّة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم لم يحلّ له أن يدعها لقول أحد.

وقال: كلّ مسألة صحّ فيها الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي.

وقال: كلّ ما قلت فكان عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم خلاف قولي ممّا يصحّ فحديث النبيّ أولى فلا تقلدوني.

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: لا تقلّدني ولا تقلّد مالكا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا.

واشتهر عنهم أنّهم قالوا: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي.

إلى غير ذلك من الأقوال المأثورة عنهم»[1].

فالألباني إذن يرى ضرورة معرفة الدليل لكلّ مسألة فقهيّة!

قلنا: إنّ هذا الكلام بديهي البطلان:

أولا: أنّ فتاوى السلفيين في متناول اليد, فها هي فتاوى الألباني وابن عثيمين وغيرهم من علماء السلفيّة لا نجدها مدعومة بالدليل, بل يجيبون أتباعهم بالحكم مباشرة, فكيف يشترطون الاتّباع وهم لا يبيّنون لأتباعهم الدليل عن كلّ مسألة يسألونهم بها.

ثانيا: أنّ تعلّم الناس المسائل الدينية مع أدلّتها هو أمر متعذّر على الكثيرين خصوصاً مع كثرة الأحكام, فهل يعقل أنّ كلّ الناس سيعرفون آلاف المسائل مع أدلّتها, ثمّ إنّ الكثير من الناس عاجز عن معرفة الدليل وفهم دلالته حتّى لو كرّرته عليه عشرات المرّات, بل إنّا نجد أنّ خليفة المسلمين عمر عجز عن فهم المراد من الكلالة.[2]!! فكيف يفهمها أتباعه مع بعدهم عن

---

(١) الحديث حجّة بنفسه: ٧٨- ٨٠.

(٢) جاء في تفسير الطبري(جامع البيان) (٦ / ٥٨): عن عمر قال: «لأن أكون أعلم أعلم الكلالة أحبّ إليّ من أن يكون لي مثل جزية قصور الروم».

وجاء في صحيح مسلم(٢ / ٨١): عن عمر قال: «...ثمّ إنّي لا أدع بعدي شيئا أهمّ عندي من الكلالة, وما راجعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في شيء =

عن عصر النصّ وقربه منه!!

وبهذا يتضح أنّ رفض التقليد إنّما هو مسألة نظرية لا يمكن أن تمتّ للواقع بصلة, وليس عليها دليل, بل الدليل على خلافها.

نعم لا يصحّ الوقوف على الفقهاء الأربعة ولا على غيرهم, بل لابدّ من الرجوع إلى الكتاب والسنّة والاجتهاد ضمن الأسس والقواعد, ويجب على العوام الرجوع إلى المجتهدين والفقهاء, فإن كان الألباني يريد من كلّ هذا هو عدم جواز الجمود على الأئمّة الأربعة, ويدعو إلى فتح باب الاجتهاد بالعودة إلى مصادره الرئيسة, وعدم الاجتهاد ضمن إطار مذهب معيّن, فهذا كلام متين لا غبار عليه, فإنّ الوقوف على آراء الأئمّة الأربعة وحصر الاجتهاد ضمن دائرتهم ونطاقهم ممّا لا محصّل له ولا دليل عليه, فإنّ فهم القرآن والسنّة ليس حكراً على أحد بعينه, فكلّ من تتوفّر فيه شرائط الاجتهاد والفتيا على طبق الأسس السليمة المنطقيّة المقرّرة في محلّها يحقّ له الاجتهاد واستنباط الحكم الشرعي, وإن خالف في ذلك الأئمّة الأربعة.

= ماراجعتهفي الكلالة, وما أغلظ ليفي شيء ما أغلظ لي فيه حتّى طعن بإصبعه في صدري فقال: ياعمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء».

تصريحات الألباني باعتبار خبر الواحد في العقائد والأحكام

بيّنا أنّ الشيخ الألباني يعدّ من علماء السلفيّة المتأخرين وممّن شيّد فكرهم ونهجهم؛ لذا فهو يذهب _ كما عليه المدرسة السلفيّة _ إلى حجيّة الخبر الواحد سواءً في العقائد أم في الأحكام.

قال في الفصل الثالث من كتابه (الحديث حجّة بنفسه):

«إنّ القائلين بأنّ حديث الآحاد, لا تثبت به عقيدة يقولون في الوقت نفسه بأنّ الأحكام الشرعيّة تثبت بحديث الآحاد وهم بهذا قد فرّقوا بين العقائد والأحكام, فهل تجد هذا التفريق في النصوص المتقدّمة من الكتاب والسنّة, كلاّ وألف كلاّ, بل هي بعمومها وإطلاقها تشمل العقائد أيضاً, وتوجب اتّباعه صلّى الله عليه وسلّم فيها؛ لأنّها بلا شكّ ممّا يشمله قوله (أمراً) في آية **{وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ}**[1] وهكذا أمره تعالى بإطاعة نبيّه صلّى الله عليه وسلّم, والنهي عن عصيانه والتحذير من مخالفته, وثنائه على المؤمنين الذين يقولون عندما يدعون للتحاكم إلى الله ورسوله: سمعنا وأطعنا, كلّ ذلك يدلّ على وجوب طاعته, واتّباعه صلّى الله عليه وسلّم في

(١) الأحزاب: ٣٦.

العقائد والأحكام, وقوله تعالى {**مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ**}[١] فإنّه (ما) من ألفاظ العموم والشمول كما هو معلوم, وأنت لو سألت هؤلاء القائلين بوجوب الأخذ بحديث الآحاد في الأحكام عن الدليل عليه لاحتجّوا بهذه الآيات السابقة وغيرها ممّا لم نذكره اختصاراً, وقد استوعبها الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه (الرسالة) فليراجعها من شاء, فما الذي حملهم على استثناء العقيدة من وجود الأخذ بها, وهي داخلة في عموم الآيات، إنّ تخصيصها بالأحكام دون العقائد تخصيص بدون مخصّص وذلك باطل, وما لزم منه باطل فهو باطل»[٢].

وقال في آخر كتابه: «فوطّنوا أنفسكم على أن تؤمنوا بكلّ حديث ثبت لديكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم سواء كان في العقيدة أو الأحكام, وسواء قال به إمامك الذي نشأت على مذهبه بحكم بيئتك أو غيره من أئمّة المسلمين...,ولا تقلّدوا بشراً مهما علا أو سما»[٣].

وجاء في الحاوي في معرض كلامه عند عدم الفرق بين حجيّة خبر الواحد في العقيدة والأحكام: «فهل تجدون في

(١) الحشر: ٧.

(٢) الحديث حجّة بنفسه: ٥١- ٥٢.

(٣) المصدر السابق: ٩٨.

كتاب الله, أو في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلم هذا التفريق الذي ابتلي به قديماً بعض الفرق الإسلاميّة, وحديثاً بعض الشباب المسلم هل تجدون هذا التفريق؟ هناك النصوص عامّة مطلقة مثل: **{مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا}**(١), هذا من حيث إنّ الرسول مصدر الخبر الأوّل, ثمّ هل تجدون في الكتاب, أو في السنّة تفريقاً من حيث وصول الخبر من بعد الرسول, أنّه يجب أن يؤخذ بالأحكام ولو كان الناقل للخبر عن الرسول فرداً أمّا في العقائد فلا يؤخذ إلا أن يكونوا جماعة, هم جماعة التواتر،هل تجدون هذا في الكتاب أوفي السنّة؟ أمّا نحن فلم نجد ولن نجد, مستحيل أن نجد مثل هذا التفريق بين حديث الآحاد في العقيدة لا يؤخذ به, والراوي نفسه ثقة, هذا الراوي إذا روى خبراً في الأحكام أخذ به, وإذا روى خبراً في العقيدة ليس فيه حكم لا يؤخذ به, هذا التفريق لم نجده ولن نجده, ولكن نجد العكس, نجد النصوص من الكتاب والسنّة أيضاً تأتي نصوصاً عامّة كما أتت نصوصاً عامّة فيما يتعلّق بالرسول كمصدر أوّل, لا فرق سواء جاءنا عن الله ما نجد فيه غيباً, أو جاء بخبر فيه

(١) الحشر: ٧

حكم, فيجب أن نسلّم في الاثنين تسليماً...»[١].

وبهذا يتّضح أنّ الشيخ الألباني يذهب إلى حجيّة خبر الواحد في العقائد والأحكام, وغاية ما يستدلّ به هو إطلاق الآيات, وعدم تفريقها بين العقائد والأحكام, مع دعاوى خطابية فقط, وغير مستندة إلى أيّ دليل علمي, وسيأتي بيان أدلّته فيما يأتي بصورة تفصيليّة أكثر.

أدلّة الألباني على حجيّة خبر الواحد في الأحكام ومناقشتها

رأينا فيما تقدّم أنّ الألباني ساق عدد من الآيات لبيان حجيّة خبر الواحد في الأحكام، وقد ذكر في كتابه الحديث حجّة بنفسه مجموعة كبيرة من الآيات, وأردفها بمجموعة من الروايات, مدّعيا دلالتها المطلقة على حجيّة الخبر سواء في العقائد, أو الأحكام، ونحن هنا نسوق ذكر الآيات والروايات التي ذكرها, ثمّ نلاحظ مدى صحّة دعواه من عدمها:

أوّلاً: الآيات القرآنية

١- قال تعالى: **{وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إذا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ الله وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلّ ضَلاَلاً مّبِيناً}** (الأحزاب: ٣٦).

(١) الحاوي في فتاوى الألباني: ١/ ١٣- ١٤.

٢- وقال عزّ وجلّ: {**يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرسُولِهِ وَاتّقُوا اللهَ إِنّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**} (الحجرات: ١).

٣- وقال: {**قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَالرّسُولَ فَإِن تَوَلّوا فَإِنّ اللهَ لا يُحِبّ الْكَافِرِينَ**} (آل عمران: ٣٢).

٤- وقال عز من قائل: {**وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنّاسِ رَسُولاً وَكَفَى باللهِ شَهِيداً * مَن يُطِعِ الرّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَن تَوَلّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً**} (النساء: ٧٩ـ ٨٠).

٥- وقال: { **يَاأَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدّوهُ إِلَى اللهِ وَالرّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَومِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**} (النساء: ٥٩).

٦- وقال: {**وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلاَتَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنّ اللهَ مَعَ الصّابِرِينَ**} (الأنفال: ٤٦).

٧- وقال: {**وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنّمَا عَلَى رسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ**}(المائدة: ٩٢).

٨- وقال: {**لا تَجْعلُوا دُعَاءَ الرّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضاً قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الّذِينَ يَتَسَلّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذاً فَلْيَحْذَرِ الّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**}

(النور: ٦٣).

٩- وقال: {يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا للّهِ وَلِلرّسُولِ إذا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنّ الله يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ} (الأنفال: ٢٤).

١٠- وقال: {وَمَن يُطِعِ الله وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَن يَعْصِ الله وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ ناراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} (النساء١٣-١٤)

١١- وقال: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُروا بِهِ وَيُرِيدُ الشّيْطَانُ أَن يُضِلّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدّونَ عَنكَ صُدُوداً} (النساء: ٦٠-٦١).

١٢- وقال سبحانه: {إِنّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إذا دُعُوا إِلَى الله وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنَا وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَن يُطِعِ الله وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ الله وَيَتّقْهِ فَأُولئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ} (النور: ٥١ ـ ٥٢).

١٣- وقال: {وَمَا آتَاكُمُ الرّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ

فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} (الحشر: ٧).

١٤- وقال تعالى: **{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ}** (الأحزاب: ٢١).

١٥- وقال: **{وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى* وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى}** (النجم: ١-٤).

١٦- وقال تبارك وتعالى: **{وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}** (النحل: ٤٤).

إلى غير ذلك من الآيات المباركات[1].

وقد ذكرنا فيما سبق أنّ استدلال الألباني بالآيات كان مبتنياً على إطلاقها, فهي لم تميّز بين العقائد والأحكام وغيرها، فلابدّ أن يكون خبر الواحد حجّة في الجميع.

والملاحظ على جميع هذه الآيات أنّها قاصرة عن إفادة المدّعى ـ ألا وهو حجيّة خبر الواحد في الأحكام ـ فإنّ هذه الآيات تأمر بإطاعة النبيّ وامتثال أوامره.

فكلّ ما يثبت أنّه صدر من النبيّ يجب التمسّك به والعمل وفقه, لكنّ الكلام في أنّ ما وصل لنا عن طريق خبر الواحد هل هو صادر عن النبيّ أم لا؟ وهل هناك دليل على الأخذ به

(١) الحديث حجّة بنفسه: ٢٧- ٢٩.

حتّى مع احتمال عدم صدوره أم لا؟ فالآيات بعيدة كلّ البعد عن حجيّة خبر الواحد, بل هي بصدد بيان ضرورة اتّباع كلّ ما يصدر عن النبيّ صلى الله عليه وآله بلا فرق في ذلك بين العقائد والأحكام وغيرها.

فالألباني لم يميّز بين ضرورة اتّباع النبيّ صلّى الله عليه وآله، وبين وجوب اتّباع خبر الواحد واكتسابه الحجيّة الشرعية, فالآيات السابقة تبيّن أنّ كلّ ما ثبت لكم أنّه من النبيّ لابدّ من اتّباعه, وهي بعيدة غاية البعد عن حجيّة خبر الواحد.

وحتّى الآيات التي يمكن أن تكون صالحة للاستدلال على حجيّة خبر الواحد لم يأت بها الألباني هنا كآية النبأ, وآية النفر, وآية أهل الذكر, وغيرها من الآيات التي ذكرها علماء الأصول, على أنّ الكلّ كان موضعا للنقاش والأخذ والردّ.

ثانياً: الروايات

كما أنّه ذكر مجموعة من الروايات أيضاً تدلّ على وجوب إطاعة النبيّ صلى الله عليه وآله، حيث عنون موضوعه بـ (الأحاديث الداعية إلى اتّباع النبيّ صلّى الله عليه وسلّم في كلّ شيء), وقال: «وأما السنّة ففيها الكثير الطيّب ممّا يوجب علينا اتباعه عليه الصلاة والسلام اتباعا عاما في كلّ شيء من أمور ديننا, وإليكم النصوص الثابتة منها:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: كلّ أمّتي يدخلون الجنّة إلا من أبى، قالوا: ومن يأبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى.

أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب الاعتصام .

٢- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: جاءت ملائكة إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وهو نائم، فقال بعضهم: إنّه نائم، وقال بعضهم: إنّ العين نائمة، والقلب يقظان، فقالوا: إنّ لصاحبكم هذا مثلا، فاضربوا له مثلا، فقالوا: مثله كمثل رجل بنى داراً، وجعل فيه مأدبة، وبعث داعياً، فمن أجاب الداعي دخل الدار، وأكل من المأدبة، ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المأدبة، فقالوا: أولوها يفقهها، فقال بعضهم: إنّ العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا فالدار الجنّة، والداعي محمّد صلّى الله عليه وسلّم، فمن أطاع محمّداً صلّى الله عليه وسلّم فقد أطاع الله، ومن عصى محمّداً صلّى الله عليه وسلّم فقد عصى الله، ومحمّد صلّى الله عليه وسلم فرق[٢] بين الناس. أخرجه البخاري أيضاً.

٣- عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: إنّما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قوماً

(٢) أي يفرق بين المؤمنين والكافرين بتصديق إياه وتكذيب الآخرين له.

فقال: يا قوم, إنّي رأيت الجيش بعيني، وإنّي أنا النذير العريان، فالنجاء النجاء، فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا، فأنطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذبت طائفة منهم, فأصبحوا مكانهم, فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مثل من أطاعني فاتّبع ما جئت به، ومثل من عصاني وكذب بما جئت به من الحقّ . أخرجه البخاري ومسلم.

٤- عن أبي رافع رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: لا ألفينّ أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، ممّا أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه (وإلا فلا). رواه أحمد, وأبو داود, والترمذي وصحّحه وابن ماجة, والطحاوي وغيرهم بسند صحيح.

٥- عن المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: ألا إنّي أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، وإنّ ما حرّم رسول الله كما حرّم الله، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كلّ ذي ناب من السباع، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه, فإن لم يقروه، فله أن يعقبهم

بمثل قراه . رواه أبو داود, والترمذي, والحاكم وصححه, وأحمد بسند صحيح.

٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: تركت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهم (ما تمسّكتم بهما) كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض .

أخرجه مالك مرسلاً، والحاكم مسنداً وصحّحه»[٣].

والكلام عليها هو الكلام المتقدّم على الآيات، فإنّها ناظرة إلى وجوب طاعة النبيّ فيما يثبت أنّه صدر عنه, وغير ناظرة إلى الأخذ بخبر الواحد, مضافا إلى أنّ الاستدلال على حجيّة الخبر بالروايات يلزم منه الدور مالم تبلغ الروايات حدّ التواتر, فالآيات والروايات التي ذكرها الألباني إنّما تفيد وجوب اتّباع النبيّ والرجوع إليه, ولم تتطرّق لحجيّة خبر الواحد لا من قريب ولا من بعيد. ولو فرضنا وجود عدد من الروايات تدلّ على حجية خبر الواحد فلابدّ من القطع بصدورها حتّى يمكن الاستدلال بها؛ لأنّها إذا كانت غير يقينيّة الصدور فحجيّتها ستكون موقوفة على حجيّة خبر الواحد واعتباره, وهو دور واضح.

(٣) الحديث حجّة بنفسه: ٢٩- ٣٢.

هذا, ولابدّ من التنبيه على أنّ النقاش هنا مبني على أدلّة الألباني, وليس الغرض منه إثبات عدم حجيّة خبر الآحاد في الأحكام, فإنّ ذلك ثابت من دون شكّ وريب ولا أقل من أنّ سيرة العقلاء الممضاة قائمة على الأخذ بخبر الواحد فيها, بل أردنا أن نبيّن السطحيّة المتّبعة في طريقة الاستدلال عند الألباني.

بيان آخر من الألباني

قلنا: إنّ الألباني اقتصر على التمسّك بإطلاق الآيات للتمسّك بحجيّة خبر الواحد في العقائد والأحكام, وبيّنا أنّ الآيات بالأساس أجنبيّة عن مسألة حجيّة خبر الواحد, وناظرة إلى وجوب طاعة النبيّ صلى الله عليه وآله, وهنا بيان آخر للألباني لابدّ من ذكره والوقوف عليه حيث قال: «هذه النصوص المتقدّمة من الكتاب والسنّة, كما أنّها دلّت دلالة قاطعة على وجوب اتّباع السنّة اتباعا مطلقا في كلّ ما جاء به النبيّ صلّى الله عليه وسلّم, وأنّ من لم يرض بالتحاكم إليها والخضوع لها فليس مؤمنا, فإنّي أريد أن ألفت نظركم إلى أنّها تدلّ بعموماتها وإطلاقاتها على أمرين آخرين هامّين أيضا:

الأوّل: أنّها تشمل كلّ من بلغته الدعوة إلى يوم القيامة، وذلك صريح في قوله تعالى: { **لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ** }، وقوله:

{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا} وفسّره صلّى الله عليه وسلّم بقوله في حديث: (... وكان النبيّ يبعث إلى قومه خاصّة، وبعثتُ إلى الناس كافّة) متّفق عليه، وقوله: والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمّة ولا يهودي ولا نصراني ثمّ لا يؤمن بي إلا كان من أهل النار. رواه مسلم وابن منده وغيرهما (الصحيحة ١٥٧).

والثاني: أنّها تشمل كلّ أمر من أمور الدين، لا فرق بين ما كان منه عقيدة علميّة، أو حكماً عملياً، أو غير ذلك، فكما كان يجب على كلّ صحابي أن يؤمن بذلك كلّه حين يبلغه من النبيّ صلّى الله عليه وسلّم, أو من صحابي آخر عنه كان يجب كذلك على التابعي حين يبلغه عن الصحابي، فكما لا يجوز للصحابي مثلاً أن يردّ حديث النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إذا كان في العقيدة بحجّة أنّه خبر آحاد سمعه عن صحابي مثله عنه صلّى الله عليه وسلّم، فكذلك لا يجوز لمن بعده أن يرده بالحجّة نفسها مادام أنّ المخبر به ثقة عنده، وهكذا ينبغي أن يستمرّ الأمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وقد كان الأمر كذلك في عهد التابعين والأئمّة المجتهدين كما سيأتي النصّ

بذلك عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى»[٤].

مناقشة بيان الألباني

أمّا الأول: فلا شكّ في أنّ رسالة النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله هي الرسالة الخاتمة وهي شاملة لكلّ من بلغته الدعوة، فكلّ من علم برسالة الإسلام, وقامت عنده الأدلّة على ذلك, وجب عليه اعتناق الإسلام، وهذا ليس محلّ بحثنا.

وأمّا الثاني: ففيه خلط واضح بين من سمع مباشرة من النبيّ صلّى الله عليه وآله وبين من سمع بالواسطة, فإنّ الأوّل لا يجوز له ردّ كلام النبيّ صلى الله عليه وآله باعتبار حصول اليقين له به, فأيّ يقين أكثر من أن يسمع من النبيّ مباشرة؟ فالآيات والروايات المذكورة شاملة لهذا الفرد دون من سمع بالواسطة واحتُمل في حقّه الخطأ والاشتباه, فهو لم يحصل له يقين بكلام النبيّ, فالآيات والروايات التي ذكرها الألباني لا تساعد على كلامه المتقدّم، نعم هو في آخر كلامه ذكر دليلاً آخر, وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بسيرة المتشرّعة حيث قال: «وقد كان الأمر كذلك في عهد التابعين والأئمّة المجتهدين...» وهذا من الممكن التسليم به في حجيّة الخبر بالأحكام, لكنّه أجنبي

(٤) الحديث حجّة بنفسه: ٣٥- ٣٦.

عن دلالة الآيات والروايات التي ذكرها.

فاتّضح إذن أنّ الألباني يرى حجيّة خبر الواحد في الأحكام. وتقدم تحليل ونقد أدلّته في ذلك.

أدلة الألباني على اعتبار خبر الواحد في العقائد ومناقشتها

مقدّمة وفيها أمران

بيّنا فيما سبق أنّ الألباني لا يفرّق في حجيّة خبر الواحد فيما إذا ورد في عقيدة أو حكم شرعي, وقد استدلّ بمجموعة من الآيات والروايات في كتابه الحديث حجّة بنفسه, وقد أجبنا على هذه الأدلّة عند تعرّضنا لحجيّة الخبر في الأحكام, بأنّ هذه الأدلّة غاية ما تفيده هو وجوب الإيمان والتصديق بما ثبت صدوره من النبيّ صلّى الله عليه وآله, وغير متعرّضة لحجيّة خبر الواحد, ونريد هنا أن نبيّن أدلّة أخرى ساقها الألباني في فصل آخر من كتابه الحديث حجّة, وكذا كتابه (وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والردّ على شبه المخالفين) ونحاول أن نقتصر على أهمّها, وقبل البدء في ذلك ننوّه إلى أنّ أكثر استدلالاته مبتنية على أنّ خبر الواحد يفيد العلم, وبالتالي تثبت به عقيدة فقال: «ذهب بعضهم إلى أنّه لا تثبت العقيدة إلا بالدليل القطعي بالآية, أو الحديث المتواتر تواتراً حقيقياً, إن كان هذا الدليل لا يحتمل التأويل, وادّعى أنّ

هذا ممّا اتّفق عليه عند علماء الأصول, وأنّ أحاديث الآحاد لا تفيد العلم, وأنّها لا تثبت بها عقيدة»(٥).

ثمّ ساق وجوهاً عديدة لإبطال هذا القول وإثبات أنّ خبر الواحد يفيد العلم, وتثبت به العقيدة, وقبل أن نبيّن أدلّة الألباني لابدّ من بيان أمرين يتّضح من خلالهما الجواب على الكثير من أدلّته:

الأمر الأوّل

أنّ مسألة إفادة خبر الواحد للظن غالباً إنّما هو من الأمور التكوينية الوجدانيّة المتعلّقة بطبائع الأفراد. فحيث إنّ المخبر لم يكن معصوماً, جاز في حقّه السهو والغفلة والخطأ والنسيان, إلى غير ذلك من الاحتمالات, فمع ذلك لا يمكن التصديق والقطع بصحّة خبره, وهذا من الأمور العقلائية الوجدانيّة المتسالم عليها, وليست بحاجة إلى دليل, فكلّ شخص يؤمن بقرارة نفسه أنّ الأخبار الواصلة إليه عن طريق الآحاد لا توجب له يقيناً وجزماً, بل يحتمل في حقّها الخطأ وعدم مطابقتها للواقع.

وحينئذ فإنّ العمل طبق خبر الواحد إنّما هو تابع لمقدار ما

(٥) وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والردّ على شبه المخالفين: ٧

دلّ عليه الدليل الموجب للتعبّد بخبر الواحد, ومع عدم الدليل لا يمكن الالتزام به, مالم نقطع بصدوره من الشارع المقدّس.

ومن أبرز الشواهد على أنّ خبر الواحد يفيد الظن لا القطع هو وجود الروايات المتعارضة الصحيحة التي لا ينكرها أحد حتّى الألباني نفسه, فكيف يقوم بترجيح بعضها على بعض مع زعمه أنّها تفيد العلم! فإفادتها للعلم تقتضي العلم بصدور كلا الخبرين المتعارضين من النبيّ صلّى الله عليه وآله, فيكون التناقض راجع إلى النبيّ نفسه والعياذ بالله, لا إلى خطأ الراوي وسهوه ونسيانه, وعلى العموم فإنّ الشواهد على إفادة خبر الآحاد للظنّ كثيرة لعلّ بعضها سيأتي في طيّات الأجوبة.

الأمر الثاني

أنّ المسائل الاعتقادية يمكن أن تقسّم إلى ثلاثة أقسام:

١- ما يجب معرفته عقلاً, كمعرفة الباري جلّ شأنه, ومعرفة النبوّة, ومن الواضح هنا عدم حجيّة خبر الواحد, بل ولا المتواتر؛ إذ الكلام هنا في أصل ثبوت الشريعة, فقبل ثبوت الشريعة لا معنى للقول باعتبارها للخبر من عدمه.

٢- ما يجب معرفته شرعاً, كالمعاد مثلاً, وهنا أيضاً لا يكفي خبر الواحد في إثباته؛ لعدم حصول اليقين بإخباره, ولا تتحقّق المعرفة به, ولا يكون تحصيله خروجاً من ظلمة الجهل

إلى نور العلم, مضافاً إلى أنّ الواجب في أصول الاعتقادات التحرّز والتحفّظ عن الوقوع في الضلال, وهذا الوجوب عقلي, والركون إلى الظنّ في أمثال هذه الموارد لا يؤمّن هذا الجانب.

٣- ما يجب عقد القلب عليه والتسليم والانقياد له, كتفاصيل البرزخ, وتفاصيل المعاد, وتفاصيل الصراط والميزان, ونحو ذلك ممّا لا تجب معرفته, وإنّما الواجب عقد القلب عليه والانقياد له على تقدير إخبار النبيّ صلّى الله عليه وآله به, وهذا من الممكن الاعتماد على خبر الواحد فيه, فلا مانع من الالتزام بمتعلّقه وعقد القلب عليه؛ لأنّه ثابت بالتعبّد الشرعي, وهذا هو مذهب الكثير من العلماء, ولا حاجة لتفصيل القول فيه.

وبعد هذا البيان نعود لنستعرض بعض أدلّة الألباني على أنّ أخبار الآحاد تفيد العلم, وأنّها تثبت بها عقيدة:

الدليل الأول: «أنّه قول مبتدع محدث, لا أصل له في الشريعة الغرّاء, وهو غريب عن هدي الكتاب وتوجيهات السنّة, ولم يعرفه السلف الصالح, ولم ينقل عن أحد منهم, بل ولا خطر لهم على بال, ومن المعلوم المقرّر في الدين الحنيف: أنّ كلّ أمر مبتدع من أمور الدين باطل مردود لا يجوز قبوله

بحال...»[٦].

مناقشة الدليل الأول

ويلاحظ عليه: أنّ مسألة إفادة أمر ما للعلم واليقين وبالتالي ثبوت العقيدة به, إنّما هو من الامور التكوينيّة المتعلّقة بطبائع الأفراد كما بيّنا, وحيث إنّ غير المعصوم يحتمل في خبره الخطأ والاشتباه والسهو والنسيان؛ لذا لا يمكن حصول اليقين في النفس الإنسانية منه, وحينئذ لا يمكن وصفه بالبدعة؛ لأنّه ليس أمراً شرعيّاً يرتقب صدوره من الشارع, فالشارع يمكن أن يتعبّد الإنسان بالعمل وفق الظن, ولا يمكن أن يأمره ويتعبّده في أن يحصل له يقين عن طريق خبر الواحد, فإفادة خبر الواحد عادة للظنّ إنّما هو من الأمور التكوينية لدى البشر, ودعوى حصول اليقين منه هي التي تحتاج إلى دليل وحجّة.

أمّا مسألة أنّ السلف لم يقل به, بل ولا خطر على بال أحدهم, فهو جزاف من القول, فإنّ السلف عملاً لم يتعاملوا على أساس إفادة خبر الواحد للعلم, وإليكم بيان ذلك:

أحاديث آحاد ردّها الصحابة

المتتبع لسيرة الصحابة وسلوكهم يرى أنّهم لا يتعاملون مع

(٦) وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والردّ على شبه المخالفين: ٧- ٨.

أخبار الآحاد على أنّها تفيد القطع, فإنّ هناك كثيراً من الأخبار الآحادية ردّها الصحابة, ولم يقبلوها ممّا يدلّل عدم إفادتها العلم عندهم, فإنّ العلم يجب الأخذ به, ولا يجوز تركه أو ردّه, ونحن هنا نذكر شواهد على ذلك ليس إلا, فإنّ بحثها بصورة مفصّلة يحتاج إلى بحث أوسع ممّا نحن فيه:

١- ردّ عمر خبر فاطمة بنت قيس عندما روت أنّ النبيّ لم يجعل لها نفقة ولا سكن فقال: «لا نترك كتاب الله وسنّة نبيّنا لقول امرأة, لا ندري لعلّها حفظت أو نسيت»(٧) وهي صحابيّة كما لا يخفى.

٢- ردّ السيّدة عائشة خبر عمر في حديث: «تعذيب الميّت ببكاء أهله عليه»(٨) وقالت: «يرحم الله عمر, والله ما حدّث رسول الله أنّ الله ليعذّب المؤمن ببكاء أهله عليه» وقالت: «حسبكم القرآن» **{ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}**»(٩) وكذلك ردّت خبر ابنه عبد الله في تعذيب الميّت ببكاء الحي وقالت: «يغفر الله لأبي عبد الرحمن, أما أنّه لم يكذب, ولكنّه نسى أو أخطأ, إنّما مرّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على يهودية

(٧) صحيح مسلم: ٤/ ١٩٨.
(٨) صحيح البخاري: ٢/ ٨١.
(٩) الزمر: ٧.

يبكى عليها فقال: إنّهم ليبكون عليها, وإنها لتعذّب في قبرها»[١٠].

٣- وردّت خبر أبي هريرة وغيره في أنّ النبيّ قال: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب...»[١١] فقد روى مسلم أنّها قالت حينما ذكر لها هذا الحديث: «إنّ المرأة لدابة سوء, لقد رأيتني بين يدي رسول الله معترضة كاعتراض الجنازة وهو يصلّي»[١٢] وروى البخاري أنّها قالت: «شبّهتمونا بالحُمُر والكلاب, والله لقد رأيت النبيّ صلّى الله عليه وسلّم يصلّي, وإنّي على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة...»[١٣].

فإذا كان الصحابة بأنفسهم ومع قربهم من النبيّ قد ردّوا بعض أخبار الآحاد, ولم يحصل له لهم العلم واليقين بها، فكيف يوجب لغيرهم العلم, مع بعد الزمن واختلاف الأهواء وتوارد الفتن!!

رأي الأئمّة الأربعة بخبر الواحد

---

(١٠) صحيح مسلم: ٣/ ٤٥.

(١١) صحيح مسلم: ٢/ ٦٠, مسند أحمد: ٤/ ٨٦, ٦/ ١٣٤, سنن ابن ماجة: ١/ ٣٠٥, ٣٠٦.

(١٢) صحيح مسلم: ٢/ ٦٠, مسند أحمد: ٦/ ١٢٦, صحيح ابن حبان: ٦/ ١٥٠.

(١٣) صحيح البخاري: ١/ ١٣٠.

أطبقت كلمة الأئمّة الأربعة على أنّ خبر الآحاد لا يفيد العلم واليقين, فهذا مالك بن أنس يرى تقديم عمل أهل المدينة على خبر الواحد.

قال القاضي عياض في ترتيب المدارك تحت باب: «ما جاء عن السلف والعلماء في الرجوع إلى عمل أهل المدينة: في وجوب الرجوع إلى عمل أهل المدينة وكونه حجّة عندهم وإن خالف الأكثر... قال ابن القاسم وابن وهب: رأيت العمل عند مالك أقوى من الحديث»(١٤).

فلو كان خبر الواحد يفيد عنده القطع لما قدّم عليه عملاً ولا غيره, إذ المقطوع به لا يعارض بالمظنون, ولا يمكن أن يتعارض مع مقطوع به, ولا يمكن الجمع بينهما.

كما ثبت عن الإمام مالك أنّه كان يردّ كثيراً من الأحاديث الآحادية بمجرّد مخالفتها لبعض القواعد الكليّة, أو لبعض الأدلّة العامّة.

قال الشاطبي: «...ومن ذلك أنّ مالكا أهمل اعتبار حديث (من مات وعليه صوم صام عنه وليّه) وقوله: «أرأيت إن كان على أبيك دين» الحديث. لمنافاته للأصل القرآني الكلّي نحو {**ألا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى * وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إلا**

(١٤) ترتيب المدارك: ١/ ٦٦.

مَا سَعَى}[١٥],... وأنكر مالك حديث إكفاء القدور التي طبخت من الأبل والغنم قبل القسم لمن احتاج إليه, قال ابن العربي: «ونهى عن صيام ست من شوال مع ثبوت الحديث فيه تعويلاً على أصل سدّ الذرائع, ولم يعتبر في الرضاع خمساً ولا عشراً للأصل القرآني في قوله: **{وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِنَ الرَّضَاعَةِ}**[١٦] وفي مذهبه هذا كثير»[١٧].

وكذا فإنّ مالكاً يقدّم القياس على خبر الآحاد:

جاء في أصول السرخسي: «وكان مالك بن أنس يقول: يُقدّم القياس على خبر الواحد في العمل به، لأنّ القياس حجّة بإجماع السلف من الصحابة، ودليل الكتاب والسنّة والإجماع أقوى من خبر الواحد, فكذلك ما يكون ثابتا بالإجماع...»[١٨].

فبعد هذا, هل نقول إنّ مالكاً يرى أنّ أحاديث الآحاد تفيد القطع, وإنّه يستدلّ بها في مسائل الاعتقاد!؟.

كما أنّ الامام أحمد كان يردّ بعض آحاديث الآحاد, ممّا يدللّ على أنّه لا يرى أنّ خبر الآحاد يفيد القطع, فقد جاء في

(١٥) النجم: ٣٨ـ ٣٩.

(١٦) النساء: ٢٣.

(١٧) الموافقات: ٣/ ١٢- ١٣.

(١٨) أصول السرخسي: ٣٣٩/١.

مسنده, وكذا في البخاري ومسلم, من طريق أبي هريرة, عن النبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه قال: «يُهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ, قَالُوا فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ الله, قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ»[١٩].

قال عبد الله بن أحمد: «وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث فإنّه خلاف الأحاديث عن النبيّ...»[٢٠].

فهذا دليل واضح على أنّ أحمد لا يرى الحديث الآحادي يفيد القطع, علماً أنّ هذا الحديث وارد في الصحيحين كما مرّ في تخريجه.

وأخرج مسلم عن أبي هريرة أنّ النبي قال: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب...»[٢١].

قال الترمذي: «قال أحمد: الذي لا أشكّ فيه أنّ الكلب الأسود يقطع الصلاة, وفي نفسي من الحمار والمرأة شيء»[٢٢] فهذا يدلّ دلالة واضحة على أنّ الإمام أحمد يرى أنّ خبر

(١٩) مسند أحمد: ٢/٣٠١, صحيح البخاري: ٤/ ١٧٧, صحيح مسلم: ٨/ ١٨٦.
(٢٠) مسند أحمد: ٢/ ٣٠١.
(٢١) صحيح مسلم: ٢/ ٦٠.
(٢٢) سنن الترمذي: ١/ ٢١٢.

الآحاد لا يفيد القطع, وإلاّ لما توقّف فيه.

وكذلك فإنّ الشافعي كان لايرى إفادة خبر الآحاد للعلم, وكان يقول: «الأصل: القرآن والسنّة وقياس عليهما، والإجماع أكبر من الحديث المنفرد»[1] وإنّما قال (الإجماع أكبر من الحديث المنفرد) لأنّه يرى أنّ الإجماع يفيد العلم والقطع, والحديث المنفرد الذي هو الآحاد يفيد الظن فقط, وسيأتي أنّ ابن عبد البر عدّ الإمام الشافعي من القائلين بأنّ العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد.

والإمام أبو حنيفة كذلك لا يرى إفادة خبر الآحاد للعلم:

قال النووي عند الردّ على رأي أبي حنيفة في أنّ الشهيد يصلّى عليه ولا يغسّل: «ولأنّ أبا حنيفة لا يقبل خبر الواحد فيما تعمّ به البلوى, وهذا منها والله أعلم»[2].

وجاء في بدائع الصنائع: «(وجه) قول أبي حنيفة إنّ خبر من ليس بمعصوم عن الكذب محتمل للكذب فلا يفيد العلم للقاضي بالمشهود به والأصل أن لا يجوز القضاء بما لا علم للقاضي به وبما ليس بثابت قطعا...»[3], انتهى موضع الشاهد من

(١) سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٢٠, ٢١, حلية الأولياء: ٩/ ١٠٥.
(٢) المجموع: ٥/ ٢٦٥.
(٣) بدائع الصنائع: ٤/ ١١١.

من كلام أبي حنيفة, وفي هاذين القولين دلالة واضحة على أنّ الإمام أبا حنيفة لا يرى أنّ خبر الواحد يفيد العلم, وهو معروف من مذهبه وقوله بالقياس كما لا يخفى.

تصريحات علماء أهل السنّة بعدم إفادة خبر الواحد للعلم

ونختم الجواب بنقل تصريحات بعض أهل العلم بأنّ خبر الواحد لا يفيد العلم واليقين:

١- قال ابن عبد البرّ: «واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل, هل يوجب العلم والعمل جميعا أم يوجب العمل دون العلم؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم أنّه يوجب العمل دون العلم, وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر, ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله, وقطع العذر بمجيئه قطعاً ولا خلاف فيه»[١].

٢- قال النووي: «وأمّا خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر سواء كان الراوي له واحدا أو أكثر, واختلف في حكمه, فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدّثين والفقهاء وأصحاب الأصول أنّ خبر الواحد الثقة حجّة من حجج الشرع, يلزم

(١) التمهيد: ١/ ٧.

العمل بها ويفيد الظن, ولا يفيد العلم»[1].

٣- قال الخطيب البغدادي في الكفاية: «(باب ذكر ما يقبل فيه خبر الواحد وما لا يقبل فيه): خبر الواحد لا يقبل في شيء من أبواب الدين, المأخوذ على المكلّفين العلم بها, والقطع عليها, والعلّة في ذلك أنّه إذا لم يعلم أنّ الخبر قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كان أبعد من العلم بمضمونه, فأمّا ما عدا ذلك من الأحكام التي لم يوجب علينا العلم بأنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قرّرها وأخبر عن الله عزّ وجلّ بها, فإنّ خبر الواحد فيها مقبول, والعمل به واجب»[2].

٤- قال الغزالي في المستصفى: «مسألة: (هل خبر الواحد يفيد العلم؟) اعلم أنّا نريد بخبر الواحد في هذا المقام ما لا ينتهي من الأخبار إلى حدّ التواتر المفيد للعلم، فما نقله جماعة من خمسة أو ستّة مثلا فهو خبر الواحد، وأمّا قول الرسول عليه السلام ممّا علم صحّته فلا يسمّى خبر الواحد، وإذا عرفت هذا فنقول: خبر الواحد لا يفيد العلم، وهو معلوم بالضرورة، أنّا لا نصدّق بكلّ ما نسمع، ولو صدّقنا وقدرنا تعارض خبرين فكيف

(١) شرح صحيح مسلم: ١/ ١٣١.

(٢) الكفاية في علم الرواية: ٤٣٢.

نصدق بالضدّين...»[١].

٥- ولقد اعترف ابن تيمية في (منهاج السنّة) بذلك فقال: «الثاني: أنّ هذا من أخبار الآحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصحّ الإيمان إلا به؟!»[٢].

إلى غير ذلك من الأقوال العديدة التي لا يسمح المجال بذكرها؛ لأنّ البحث مبني على الاختصار.

وبعد كلّ هذا, هل يصحّ قول الألباني بأنّ عدم إفادة خبر الواحد للعلم بدعة, وأنّه لم يقل به أحد من السلف؟ أم أنّ الألباني ابتدع على الصحابة والسلف والأئمّة الأربعة, ونسب إليهم ما لم يقولوا به؟

الدليل الثاني

إنّ هذا القول يتضمّن عقيدة تستلزم ردّ مئات الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبيّ لمجرّد كونها في العقيدة!! وهذه العقيدة: هي أنّ أحاديث الآحاد لا تثبت بها عقيدة, وإذا كان الأمر كذلك عند هؤلاء المتكلّمين وأتباعهم, فنحن نخاطبهم بما يعتقدونه فنقول لهم: أين الدليل القاطع على صحّة هذه

(١) المستصفى: ١١٦.

(٢) منهاج السنة: ٤/ ٥٩.

العقيدة لديكم من آية أو حديث متواتر قطعي الثبوت قطعي الدلالة, بحيث أنّه لا يحتمل التأويل[1].

مناقشة الدليل الثاني

إنّ هذا الكلام من الشيخ الألباني يحمل في طيّاته الكثير من الغرابة, فإنّ من البديهيات المسلّم بها عند كلّ أحد أنّ الدليل إذا كان قطعيّا فهو حجّة على أساس حجيّة القطع, وإذا لم يكن كذلك فإن قام دليل قطعي على حجيّته أُخذ به, وأمّا إذا لم يكن قطعيّا وشكّ في جعل الحجيّة له شرعا مع عدم قيام الدليل على ذلك فالأصل فيه عدم الحجيّة, بمعنى عدم إمكان ترتيب اثر على هذا الظن, وحينئذ فإنّ القول بأنّ خبر الواحد لا تثبت به عقيدة هو الأساس المسلّم به, وأنّ دعوى ثبوت العقيدة به تحتاج إلى دليل, ومن المعلوم أنّ الدليل قام على حجيّة خبر الواحد في الأحكام, ويمكن القول باعتباره في تفصيلات المعارف الدينية أيضا كما تقدّم فيما سبق.

أمّا دعوى ثبوت كافّة العقائد به حتّى من قبيل المعاد ونحوه فهي تحتاج إلى دليل, هذا مضافا إلى أنّ هناك آيات قرآنيّة عديدة نهت عن اتّباع الظن من قبيل: «إن يتّبعون إلا

(١) وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين: ١٢-١٣.

الظنّ وإنّ الظنّ لا يغني عن الحقّ شيئا» وغيرها وهي كما هو واضح ترشد إلى عدم اتّباع الظن, وأنّ العمل به ممّا لا يحصل معه الأمن من العقاب لاحتمال مخالفته الواقع, فإنّ مفاد الآيات هو الإرشاد إلى حكم العقل بعدم صحّة الاعتماد على الظنّ وإنّه لابدّ من العمل بما يحصل معه الأمن من العقاب, والعمل بالظنّ ممّا لا يحصل معه الأمن من العقاب لاحتمال مخالفته للواقع.

أمّا مسألة ردّ مئات الأحاديث الصحيحة فليس صحيحاً على إطلاقه، فإنّا قد قدّمنا أنّ خبر الواحد في تفصيلات المعارف الدينية التي لا يجب معرفتها, بل التي يجب عقد القلب عليها هو معتبر وحجّة, وإنّ الكثير من الأخبار إنّما وردت في ذلك، فلا مانع من التمسّك بها.

ثمّ إنّ الخبر الصحيح يولّد ظنّا عند من بلغه, فقد يقترن بقرينة معيّنة توجب رفع هذا الظنّ إلى اليقين، فيمكن التمسّك به عندئذ حتّى في القسم الثاني, فلا يوجد ردّ لمطلق هذه الأخبار كما ادّعى الألباني.

الدليل الثالث: استدلاله ببعض الآيات القرآنيّة

١ـ آية النفر

وهي قوله تعالى: {**وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**}(١) بدعوى أنّ الطائفة تقع على الواحد فما فوقه في اللغة, وأنّ الإنذار هو الإعلام بما يفيد العلم, وهو يكون بتبليغ العقيدة وغيرها ممّا جاء به الشرع(٢).

مناقشة الاستدلال بآية النفر

إنّ هذا الاستدلال من الألباني يكشف عن بساطة تامّة في التعامل مع كلام الشارع المقدّس, فمن قال إنّ الإنذار هو الإعلام بما يفيد العلم, فإنّه يمكن القول إنّ مقتضى الإطلاق أنّ التحذّر واجب عند الإنذار حتّى ولو لم يحصل العلم منه.

ثمّ إنّ الإنذار لا يحصل بنفس إخبار المخبر, بل هو يستبطن ويفترض العقاب مسبقا, بمعنى كون الحكم منجزا بمنجز سابق كالعلم الإجمالي وغيره، فالآية بعيدة كلّ البعد عن إفادة خبر الواحد للعلم, بل ولا تفيد حتّى حجيّة خبر الواحد، والآية أشبعت نقاشا في الكتب الأصوليّة في باب حجيّة خبر الواحد من شاء فليراجع.

---

(١) التوبة: ١٢٢.

(٢) وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين: ١٣- ١٤.

٢ـ آية النبأ

وهي قوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}** (٣) وفي القراءة الأخرى: (فتثبّتوا) وهذا يدلّ على الجزم والقطع بقبول خبر الواحد الثقة, وأنّه لا يحتاج إلى التثبّت، ولو كان خبره لا يفيد العلم لأمر بالتثبّت حتّى يحصل العلم، فدلّ هذا وأمثاله على أنّ خبر الواحد يفيد العلم.

مناقشة الاستدلال بآية النبأ

إنّ هذه أيضا بساطة إلى حدّ ما في التعامل مع فقه الآيات القرآنية, فإنّ الآية فيها كلام كثير وعميق في الكتب الأصوليّة لا نريد التعرّض له الآن، لكنّها في غاية البعد عن إفادة خبر الواحد للعلم، فقد ذكرنا مسبقا أنّ مسألة إفادة خبر الواحد للظنّ إنّما هي مسألة تكوينية لا دخل للشارع فيها, وغاية ما هناك يمكن للشارع جعل الحجيّة لها, وحتّى لو قلنا هنا بتمامية الاستدلال على حجيّة خبر الواحد فلا دلالة فيها على إفادته للعلم ولا في ثبوت العقائد التي تحتاج إلى معرفة تامّة ويقينيّة كما بيّنا ذلك سابقاً.

---

(٣) الحجرات: ٦.

فهنا نلاحظ أنّ الألباني لم يفقه معنى الحجيّة, ولم يفرّق بين وجوب التعبّد بخبر الواحد وبين إفادته للعلم, على أنّ هناك كلاما كثيراً حول الاستدلال بهذه الآية على حجيّة خبر الواحد فليراجع في مظانّه.

وبذا يتّضح عدم معارضة هاتين الآيتين بما دلّ على النهي عن العمل بالظنّ، فإنّ غاية ما تفيده هاتان الآيتان ـ إن تمّ ـ إنّما هو حجيّة خبر الواحد, فيكون الأخذ بالخبر حينئذ لوجود الدليل العلمي اليقيني على التعبّد به, وعرفنا أنّه مخصوص بالأحكام وتفاصيل العقائد دون ما يجب معرفته من العقائد شرعاً أو عقلاً, كما اتّضح فيما سبق, وبذا يتّضح فساد كلام الألباني حول التعارض بين الآيات السابقة(٤).

الدليل الرابع

لو كان هناك دليل قطعي على أنّ العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد كما يزعمون لصرّح بذلك الصحابة...(٥).

مناقشة الدليل الرابع

قد بيّنا فيما سبق أنّ الصحابة قاموا بردّ بعض الأخبار, وأنّ

(٤) انظر: وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين: ٩-١٠.
(٥) المصدر نفسه: ١٠- ١١.

سيرتهم العمليّة دالّة على عدم التمسّك بكلّ خبر يردهم, وفي هذا دلالة على عدم إفادته للعلم, وبالتالي عدم ثبوت العقيدة به حسب التقسيم الذي بيّناه, وعدم تصريح الصحابة بأنّ خبر الواحد لايفيد العقيدة إنّما هو لكون المسألة تتّفق مع الطبيعة التكوينية للإنسان, ولأنّ كلّ ظنّ ليس بحجّة شرعا مالم يقم عليه الدليل, فلا يوجد مقتضىً لتصريح الصحابة بذلك.

الدليل الخامس

الاستدلال بالآيات والروايات الآمرة بالتمسّك بالكتاب والسنّة والتي ذكرها الألباني في كتابه الحديث حجّة بنفسه, باعتبارها مطلقة تشمل الأحكام والعقائد, وتخصيصها بالأحكام دون العقائد تخصيص بدون مخصّص وذلك باطل, فما لزم منه باطل فهو باطل(٦).

مناقشة الدليل الخامس

والجواب عليه ما تقدّم في الأحكام من أنّ الآيات والروايات ناظرة إلى وجوب إطاعة النبيّ, وهذا ممّا لا كلام فيه على فرض ثبوت صدور الكلام عنه. وهي أجنبيّة وبعيدة كلّ البعد عن اعتبار خبر الآحاد، وغاية ما تدلّ عليه هو أنّ كلّ

(٦) وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين: ١١, الحديث حجة بنفسه: ٢٧- ٣٢.

ما ثبت صدوره عن النبيّ يجب الأخذ به، ولا تفيد حجيّة خبر الواحد لا في العقائد ولا في الأحكام. نعم في خصوص آية النبأ والنفر وغيرها من الآيات التي يمكن الاستدلال بها على حجيّة خبر الواحد والتي لم يذكرها الألباني هناك, هذه الآيات لو تمّت إفادتها على حجيّة خبر الواحد فهي تكون شاملة للأحكام وكذا العقائد من القسم الثالث من الاقسام التي ذكرناها في الأمر الثاني, فليلاحظ.

الدليل السادس

إنّ القول المذكور ليس فقط لم يقل به الصحابة, بل هو مخالف لما كانوا عليه، فإنّا على يقين أنّهم كانوا يجزمون بكلّ ما يحدّث به أحدهم من حديث عن رسول الله, ولم يقل أحد منهم لمن حدّثه عن رسول الله: خبرك خبر واحد لا يفيد العلم حتّى يتواتر...(٧).

مناقشة الدليل السادس

والجواب: أنّ الصحابة إنّما كانوا ينقلون أموراً عديدة, منها الأحكام, وهي الأكثر, ومنها تفاصيل الاعتقادات, وهي كثيرة جدّا، وهذه الأمور لا مانع من الالتزام بحجيّة خبر الواحد بها,

(٧) انظر: وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين: ١١- ١٢.

أمّا أنّهم كانوا يكتفون في خبر الواحد حتّى في مثل المعاد والتوحيد مثلا فهذه دعوى تحتاج إلى دليل.

وقد تقدّم ما يدلّ على أنّ الصحابة وعلى رأسهم السيدة عائشة والخليفة عمر قد ردّوا بعض أحاديث الآحاد ولم يجزموا ولم يصدّقوا بمؤدّاها.

مضافا إلى أنّ كثيرا من العقائد والأحكام كانت مشهورة معروفة منتشرة بين الصحابة, فكان الإخبار بها يفيد زيادة في الاطمئنان والوثوق عند السامع؛ لتعدّد جهة النقل ولشهرتها وانتشارها.

الدليل السابع

الاستدلال بقوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ}**(٨) وقال: **{وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلا الْبَلاغُ الْمُبِينُ}**(٩) وقال النبيّ: «بلّغوا عنّي فما أنتم قائلون» قالوا: نشهد أنّك قد بلّغت وأدّيت ونصحت. رواه مسلم, ومعلوم أنّ البلاغ هو الذي تقوم به الحجّة على المبلّغ, ويحصل به العلم, فلو كان خبر الواحد لا يحصل به العلم, لم يقع به التبليغ الذي تقوم به حجّة الله على العبد, فإنّ الحجّة إنّما

(٨) المائدة: ٦٧.

(٩) النور: ٥٤.

تقوم بما يحصل به العلم...[١٠].

مناقشة الدليل السابع

والكلام يقع تارة على الآية, وأخرى على الرواية.

أمّا الآية فهي ناظرة إلى تبليغ النبيّ الشريعة إلى الناس, وطبيعي أنّ كلام النبيّ باعتباره معصوماً يوجب العلم واليقين لدى الصحابة, وبالتالي ينقلوها لغيرهم, فالمورد أجنبي عن حجيّة خبر الواحد.

أمّا الاستدلال بقوله: «بلّغوا عنّي» فهو أيضا أخصّ من المدّعى, فبخبر الواحد تحصل الحجّة في كثير من الأمور كالأحكام وتفاصيل الشريعة, بل وبعض أصول العقيدة إذا اشتهرت وانتشرت تلك الأخبار, ودلّت القرائن على صحّتها, فالخبر أعلاه لا يدلّ على أنّ خبر الواحد يفيد العلم, نعم قد يفيد الحجيّة, وإن كان النقاش فيه واردا أيضا, إذ إنّ أمر الصحابة بالتبليغ سوف يؤدّي إلى انتشار الأحكام والعقائد وذيوعها بحيث تورث العلم عند المتلقّي, وهذا بعيد عن حجيّة خبر الواحد.

والخلاصة: أنّ الأمر بالتبليغ لا يساوق حجيّة الخبر, فإنّ التبليغ قد يؤدّي إلى حصول العلم, ثمّ على فرض إفادته حجيّة

(١٠) انظر: وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين: ١٣- ١٤.

الخبر فلا يدلّ على الحجيّة في كلّ الموارد بما فيها العقائد التي يجب فيها المعرفة شرعاً؛ لعدم حصول اليقين فيها بخبر الواحد.

الدليل الثامن

ما ملخّصه أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يبعث الآحاد إلى الشاسع من البلاد, فدلّ ذلك على أنّ خبر الواحد تقوم به الحجّة في القضايا العقدية(١١).

مناقشة الدليل الثامن

وقد أجيب عليه بما حاصله: أنّ الله تعالى قد بعث نبيّه بمكّة ومكث فيها ثلاثة عشر عاما يدعو الناس إلى عبادة الله, وحده لا شريك له, ونبذ عبادة الأوثان والأصنام, وكان الناس يأتون أفواجا من كلّ حدب وصوب إلى مكّة المكرّمة لزيارة بيت الله الحرام, وكان رسول الله يلتقي بهم, فيدعوهم إلى ما أُمر به, وكان هؤلاء الحجّاج يرجعون إلى بلدانهم, فيحذّرون أقوامهم بما سمعوه من رسول الله, واشتهرت بذلك الأخبار, وتواترت وشاع أمر الدعوة وذاع بحيث لم يخف على أحد من أهل تلك المناطق, ثمّ هاجر جماعة كبيرة من صحابته إلى الحبشة فاستقرّوا بها عدّة سنوات, وأسلم ملك الحبشة, واشتهر ذلك

(١١) انظر: وجوب الاخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين: ١٤- ١٥.

عنه, ثمّ هاجر رسول الله وصحابته إلى المدينة, وكانت بينهم وبين المشركين حروب طاحنة, ثمّ أجلى رسول الله اليهود من المدينة, وقتل بعض طوائفهم, واشتهر أمر الدعوة بذلك أكثر فأكثر, وأيضاً فكانت الوفود العربية تأتي من كلّ مكان لسماع دعوة رسول الله ومعرفة ما يدعو إليه, وكان كثير منهم يدخلون في الإسلام ويطلبون من رسول الله أنّ يبعث معهم من يعلّمهم أمور دينهم كما هو مشهور في كتب السير.

وبذلك يتبيّن لك أنّ أصول الاعتقادات انتقلت عن طريق التواتر القطعي, وأنّ أولئك الذين كان يبعثهم إلى المناطق كانوا يعلّمون الناس الفروع الفقهية فقط.

على أنّه من غير المسلّم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يبعث الآحاد, كما ادّعوا ذلك, فهذا الصحابي معاذ الذي بعثه النبيّ إلى اليمن لم يبعثه على جمل وحده كما يتخيّل بعضهم، بل ذهب في جماعة من الصحابة كما هو المعروف والمألوف, وكان هو على رأسهم، ففي تاريخ ابن جرير الطبري: «عن عبيد ابن صخر بن لوذان الأنصاري السلمي وكان فيمن بعث النبيّ صلّى الله عليه وسلّم مع عمّال اليمن في سنة عشر بعد ما حجّ حجّة التمام وقد مات باذام, فلذلك فرّق عملها بين شهر ابن باذام وعامر بن شهر الهمداني, وعبد الله بن قيس أبي موسى

الأشعري, وخالد بن سعيد بن العاص, والطاهر بن أبي هالة, ويعلى بن أميّة, وعمر بن حزم, وعلى بلاد حضرموت زياد بن لبيد البياضي وعكاشة بن ثور بن أصغر الغوثي... وبعث معاذ بن جبل معلّما لأهل البلدين اليمن وحضرموت»(١٢).

أمّا بعث الأصحاب إلى أهل الكتاب فلا دلالة فيه ألبتّة؛ لأنّهم سوف يدعونهم إلى أصل الإسلام, وهذا يستدعي إقامة الأدلّة العقليّة على أصل الإلوهية والنبوّة, أي أنّهم يبلّغونهم ويبشرونهم بالإسلام ويقيمون لهم الأدلّة على ذلك لكي يؤمنوا, فالمسألة أجنبيّة عن حجيّة خبر الواحد.

الدليل التاسع

الاستدلال بآية **{وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}**(١٣) أي لا تتّبعه, ولا تعمل به, ومن المعلوم أنّ المسلمين لم يزالوا من عهد الصحابة يقفون أخبار الآحاد ويعملون بها ويثبتون بها الأمور الغيبيّة والحقائق الاعتقاديّة مثل بدء الخلق وأشراط الساعة, بل ويثبتون بها لله تعالى الصفات فلو كانت لا تفيد علما ولا تثبت عقيدة لكان الصحابة والتابعون وتابعوهم وأئمّة

(١٢) تاريخ الطبري: ٢/ ٤٦٣- ٤٦٤.
(١٣) الإسراء: ٣٦.

الإسلام كلّهم قد قفوا ما ليس لهم به علم...[١٤].

مناقشة الدليل التاسع

إنّ الالتزام بدلالة الآية يستدعي عدم العمل بها؛ لأنّ مفادها ظنّي أيضاً, فلا يصحّ الاستناد إليها؛ لأنّها تفيد الظنّ, فهي ليست علم حتّى يجب الانقياد وفق مفادها فيكون التمسّك بها مقتضيا لعدم العمل بها.

وبغض النظر عن هذا الإشكال, فإنّ الآية في مقام الإرشاد إلى عدم التورّط في مخالفة الشريعة نتيجة اتّباع الظنون, فتكون مقيّدة بما ثبت ودلّ الشارع على اعتباره, فبعد ثبوت حجيّة خبر الواحد ينتفي الإرشاد المتقدّم, ولا يكون العمل اتّباعا للظنون, فالآية غير ناظرة إليه باعتبار قيام الدليل القطعي عليه, فالسير وفقه لا يكون مدعاة لمخالفة الشريعة, فلا دلالة في الآية على إفادة خبر الواحد للعلم ألبتة.

وقال الغزالي في مقام الجواب على هذه الآية: «ولا تمسّك لهم في قوله تعالى: **{وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}** [١٥] وأنّ الخبر لو لم يفد العلم لما جاز العمل به ؛ لأنّ المراد بالآية منع

(١٤) الحديث حجّة بنفسه: ٥٦.

(١٥) الاسراء: ٣٦.

الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما يتحقّق، وأمّا العلم بخبر الواحد فمعلوم الوجوب بدليل قاطع أوجب العمل عند ظنّ الصدق، والظنّ حاصل قطعا، ووجوب العمل عنده معلوم قطعا، كالحكم بشهادة اثنين، أو يمين المدّعي مع نكول المدعى عليه»[١٦].

وممّا تقدّم يظهر الجواب عن جميع ما حاول الألباني الاستدلال به على إفادة خبر الواحد للعلم, وثبوت العقيدة به.

وقفة

يمكن القول إنّ الذي دفع الألباني والسلفيّة إلى القول بثبوت العقيدة بخبر الواحد هو الخلط الواضح بين حجيّة خبر الواحد وبين إفادته العلم, فإنّ العلم المراد تحقّقه في أساسيات العقيدة إنّما هو العلم الوجداني, وهذا لا يمكن تحقّقه من خلال مخبر يحتمل في حقّه الاشتباه والخطأ والنسيان ما لم تقم القرائن على صحّة قوله أو تواتره, ومجرّد أمر الشارع باتّباع خبر الواحد لا يدلّ على إفادة العلم, بل غاية ما يثبته هو وجوب الانصياع والسير وفق خبره, وهذا لا يصيّر الإنسان

(١٦) المستصفى: ١١٦.

عالماً وجداناً بمفاد الخبر, فلا تتحقّق المعرفة في أساسيات العقيدة.

ومن هنا يتّضح الخلط الآخر الذي حصل للسلفيين, وهو عدم قدرتهم على التفريق بين جزئيات العقيدة وتفاصيلها من جهة, وأساسيات العقائد وما يجب معرفته عقلا أوشرعا من جهة أخرى, فإنّ الكلام إنّما هو فيما يجب معرفته من العقائد عقلاً أو شرعاً لا في تفاصيلها وجزئياتها, فإنّ القسم الثالث وهو الجزئيات والتفاصيل قال الكثير من العلماء بحجيّة خبر الواحد فيه.

ثمّ إنّ الألباني حاول في كثير من الأحيان إثبات أنّ بعض الأخبار تفيد العلم كالذي تلقته الأمّة بالقبول وغيره, وغفل أو تغافل أنّ هذا خروجٌ عن محلّ البحث, وانتقالٌ للصغرى, فنحن لم نقل أنّ خبر الواحد حتّى إذا أفاد العلم لا يؤخذ به, بل نؤمن أنّ الخبر إذا أفاد العلم لقرائن معيّنة, فإنّه تحصل به المعرفة, على أنّ المصاديق التي ذكرها الألباني مثل إفادة ما اتّفق عليه (البخاري ومسلم) العلم, فيها الكثير من النقاش الذي لا محلّ له الآن.

ومن جميع ما تقدّم يظهر أنّ الكثير من التفاصيل العقائدية يمكن الإيمان بها من خلال الروايات, ولا يستلزم الاعتماد

على القرآن فقط, وترك الروايات كما ادّعى الألباني[١٧]. بل حتّى في الأصول الاعتقادية الواجب معرفتها شرعا، فإنّه قد تصحب الروايات الصحيحة قرائن قويّة تفيدها اليقين, فلا يرد كلام الألباني على أيّة حال.

(١٧) انظر: وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة: ٤٣.

قراءة تطبيقية
في تصحيحات الألباني وتضعيفاته

بيان أقسام الحديث المعتبر عند الألباني

ولكي نقف على أقسام الحديث المعتبر لدى الألباني لا بد لنا أن نتعرض مجملا إلى تقسيم الحديث عند أهل السنّة, ونرى ما هو المعتبر من غيره؛ لنعرف بعد ذلك طبيعة أقسام الحديث عند الألباني ومنهجه في التصحيح وقبول الأحاديث.

وهنا نحاول الاقتصار على ذكر التقسيم الذي ذكره الشيخ ابن عثيمين, وهو احد السلفيين المعاصرين, حيث ذكر أنّ الحديث باعتبار طرق نقله إلينا ينقسم إلى قسمين: متواتر وآحاد.

أ - المتواتر:

ما رواه جماعة يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس, وينقسم المتواتر إلى قسمين:

متواتر لفظاً ومعنىً، ومتواتر معنىً فقط.

فالمتواتر لفظاً ومعنىً: ما اتفق الرواة فيه على لفظه ومعناه.

والمتواتر معنى: ما اتفق فيه الرواة على معنىً كلي، وانفرد كلّ حديث بلفظه الخاص.

والمتواتر بقسميه يفيد:

أوّلاً: العلم: وهو: القطع بصحّة نسبته إلى من نقل عنه.

ثانياً: العمل بما دل عليه بتصديقه إن كان خبراً، وتطبيقه إن كان طلباً.

ب - الآحاد:

ما سوى المتواتر.

وتنقسم الآحاد باعتبار الرتبة إلى خمسة أقسام:

صحيح لذاته، ولغيره، وحسن لذاته، ولغيره، وضعيف.

١ - فالصحيح لذاته: ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل, وسلم من الشذوذ والعلة القادحة..

٢ - والصحيح لغيره: الحسن لذاته إذا تعدّدت طرقه.

٣ - والحسن لذاته: ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل, وسلم من الشذوذ والعلة القادحة.

فليس بينه وبين الصحيح لذاته فرق سوى اشتراط تمام الضبط في الصحيح، فالحسن دونه.

٤ - والحسن لغيره: الضعيف إذا تعدّدت طرقه على وجه يجبر بعضها بعضاً، بحيث لا يكون فيها كذّاب، ولا متّهم

بالكذب.

٥ - والضعيف: ما خلا عن شروط الصحيح والحسن[١٨].

وهذا التقسيم هو المشهور فعلا عند علماء أهل السنّة, وإن كان قديما لم يقسّم الحديث إلا إلى الصحيح والضعيف, لكنّ ذلك لا يضر؛ إذ إنّهم كانوا يدخلون الحسن ضمن أقسام الصحيح، فالمسألة فنيّة لا أكثر, ولعل أوّل من قسّم الحديث إلى صحيح وحسن هو الترمذي.

قال ابن الصلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن, وهوالذى نوّه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد في متفرّقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التى قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرها»[١٩].

وعند التتبع نجد أنّ هناك بعض الاختلافات الجزئية في بيان هذه الاصطلاحات, فالعدل التام الضبط المذكور في تعريف الصحيح لذاته يراد به عند الألباني وغيره من الكثير من العلماء هو الثقة التام الضبط, لا العدل بمعنى الاستقامة الدينيّة وعدم صدور المعصية منه.

---

(١٨) انظر: مصطلح الحديث: ٨- ١١.

(١٩) مقدمة ابن الصلاح: ٢٠/١.

قال ابن حجر: «وخبر الآحاد بنقل عَدْلٍ تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته...»[٢٠] فعلّق الملا علي القاري على قوله: (بنقل عدل): «أي برواية ثقة, فخرج من عُرف ضعفه أو جهل عينه أو حاله كما سيجيء بيانها, والمراد عدل الرواية لا عدل الشهادة»[٢١] أي أنّ المراد من العدل إنّما هو الصادق, أي أنّ هذا الشخص الذي حفظت فيه صفة الصدق تارة يكون تام الضبط فيكون حديثه صحيحاً, وتارة يكون خفيف الضبط فيكون حديثه حسناً.

وبملاحظة تصحيحات علماء أهل السنّة ومنهم البخاري ومسلم وكذا الألباني للأحاديث التي في أسانيدها خوارج ونواصب والذين هم ليسوا بعدول بالمعنى الثاني يتّضح الحال.

كما أنّ المراد من الحسن لغيره عند الكثير من العلماء هو ما رواه ضعيف غير شديد الضعف فيكون قابلاً للارتفاع إلى درجة الحسن عند وجود رواية أخرى فيها راو غير شديد الضعف أيضاً, وهذا الراوي إن كان في نفس طبقة الراوي في الحديث الأوّل بحيث يكون السند بعدهما متّحداً سمّي بالمتابع, وإن كان في غير طبقته سُمّي الحديث بالشاهد على

(٢٠) نخبة الفكر: ١٣.

(٢١) شرح نخبة الفكر: ١/ ٢٤٣.

تفصيل ليس هنا محلّ بحثه[٢٢], كما أنّ الصحيح لغيره يطلق على الحسن لذاته إذا تعدّدت طرقه, أو الضعيف إذا ورد بسند آخر صحيح, أو الحسن لذاته إذا ورد من طرق أخرى فيها ضعف خفيف, وامتلأت كتب التصحيح والتضعيف بالشواهد على ذلك.

قاعدة تقوية الحديث بكثرة طرقه

وما يهمّنا هو أن نبيّن أنّ الحديث الضعيف يتقوّى بكثرة الطرق بشروط معينة, قال الألباني تحت عنوان: **(تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه)**: «من المشهور عند أهل العلم أنّ الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنّه يتقوّى بها, ويصير حجّة, وإن كان كلّ طريق منها على انفراده ضعيفاً, ولكنّ هذا ليس على إطلاقه, بل هو مقيّد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم لا من تهمة في صدقهم, أو دينهم, وإلاّ فإنّه لا يتقوّى مهما كثرت طرقه»[٢٣]. كما أنّه من الواضح أنّ القاعدة المذكورة تشمل ماكان ضعفه ناشئا من التدليس, والإرسال وغيره.

قال ابن الصلاح: «ليس كلّ ضعف في الحديث يزول

(٢٢) راجع مثلاً قفو الأثر: ١/ ٦٤, شرح نخبة الفكر: ٢/ ٣٤٣- ٣٤٤.
(٢٣) تمام المنّة: ٣١.

بمجيئه من وجوه, بل ذلك يتفاوت فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة, فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنّه ممّا قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له, وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر, ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوّة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته, وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متّهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فإنّه من النفائس العزيزة والله أعلم»(٢٤).

قال ابن حجر: «ومتى توبع سيّئ الحفظ بمعتَبِرٍ وكذا المستور والمرسل والمدلّس, صار حديثهم حسناً لا لذاته, بل بالمجموع»(٢٥).

قال التهانوي في (قواعد في علوم الحديث): «وخبرالواحد الذي يرويه من يكون سيّيء الحفظ ولو مختلطاً لم يتميّز ما حدّث به قبل الاختلاط أو يكون مستوراً أو مرسلاً لحديثه أو

(٢٤) مقدمة ابن الصلاح ج١/ص٣٤.
(٢٥) نخبة الفكر: ٢٠.

مدلّساً في روايته من غير معرفة المحذوف فيهما فيتابع أيّاً كان منهم من هو مثله أو فوقه في الدرجة من السند فهو الحسن لغيره»[١] والأمثلة على ذلك كثيرة في صحيحة الألباني وغيرها. وغيرها.

فالرواية إذا كان فيها راوٍ سيّئ الحفظ أو مختلِط أو كان فيها مدلّسٌ أو كان فيها إرسال أو كان فيها راو مستور الحال(وهو من روى عنه أكثر من واحد ولم يُجرح ولم يوثق بل سُكت عنه)[٢], هذه الرواية ترتفع الى درجة الحسن مع وجود متابع أو شاهد يحمل إحدى العلل السابقة.

بقي هنا أن نبيّن المراد من المدلّس:

قال الألباني في (تمام المنة):

«التدليس ثلاثة أقسام:

١ - تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمّن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنّه سمعه، وقد يكون بينهما واحد أو أكثر، ومن شأنه أنّه لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان، ولا: حدّثنا، وما أشبهها، وإنّما يقول: قال فلان، أو: عن فلان.. ونحو ذلك من الصيغ

(١) قواعد في علوم الحديث: ٣٤, وانظر: قفو الاثر في صفوة علوم الاثر لرضي الدين الحلبي الحنفي: ١/ ٥٠.

(٢) انظر: قفو الأثر: ٢/ ١٩٦.

الموهمة للسماع.

٢ - تدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

٣ - تدليس التسوية، وهو أن يجيئ المدلّس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعة ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة. فيعمد المدلّس الذي سمع الحديث من الثقة الأوّل فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، كالعنعنة ونحوها، فيصير الإسناد كلّه ثقات، ويصرّح هو بالاتصال بينه وبين شيخه؛ لأنّه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل، ولذلك كان شرّ أقسام التدليس، ويتلوه الأوّل ثمّ الثاني.

وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً أن لا يقبل منه إلاّ ما صرّح فيه بالتحديث، وبعضهم لا يقبل حديثه مطلقاً، والأصحّ الأوّل كما قال الحافظ ابن حجر، على تفصيل لهم في

ذلك، فليراجع من شاء كتب المصطلح»[١].

هـذا ومـن يراجـع كتـب الألبـاني سـواء سلسـلة الأحاديـث الصحيحة أو إرواء الغليل أو غيرها سيجدها مشحونة بالتصحيح والتحسين المبتني على كثرة الطرق والشواهد والمتابعـات, لـذا لم نر مبرراً لشحن البحـث بالشـواهد علـى اتّبـاع الألبـاني لهـذه الطـرق, فهـذه قواعـد واضـحة ومقـرّرة فـي كتـب الدرايـة والحديث عند أهل السنّة.

فاتّضح إذن ممّـا تقـدّم أنّ مـن كـان ضـعفه خفيفـاً أو كـان مدلّسا يرتفع حديثه إلى رتبة الحسن لغيره إذا ورد بطريق آخـر ضعيف بضعف خفيف أيضاً أو وجد له متابع خفيف الضـعف, إلاّ أنّ هذه القاعدة وكما سترى قـارئي الكـريم يغـضّ الألبـاني عنها الطرف في ما يخصّ فضائل أهل البيت فتراه يغمض عينيه عن وجود الشـاهد أو وجـود المتـابع مـع أنّ هـذه القواعـد مـن الأمور المسلّمة عنده بل وعند علماء طائفته.

نماذج منتقاة من تناقضات الألباني وتدليساته

عرفنا فيما تقـدم أنّ الألبـاني يـرى حجّيـة خبـر الآحـاد فـي العقائـد والأحكـام علـى السـواء, وبيّنـا أيضـا أنّـه يقسّـم الخبـر

(١) تمام المنة: ١٨- ١٩.

المعتبر إلى الصحيح لذاته ولغيره, والحسن لذاته ولغيره, وعرفنا الطرق الفنية التي يستخدمها الألباني في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات, ولا كلام لنا في هذا التقسيم هنا، لكن هناك تناقضات كثيرة وقع فيها الألباني في تصحيح وتضعيف الروايات, وكذا في توثيق وتضعيف الرواة.

بل إنّ منهجه على العموم غير مرضيٍ عند الكثير من علماء أهل السنّة, لذا فقد تعرّض لموجة كبيرة من النقد والطعن في تصحيحاته وتضعيفاته, وكذا تقسيمه السنن إلى صحيح وضعيف, وعدم تلقيه العلم من العلماء, وشذوذه في العقائد, وتهجّمه على علماء أهل السنّة وغير ذلك من الأمور، وقد كُتبت في ذلك العديد من المؤلّفات منها:

١- تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات(ثلاثة أجزاء), تأليف: السيد حسن بن علي السقاف.

٢- التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف (ستة أجزاء) تأليف: الشيخ محمود سعيد ممدوح.

٣- جزء فيه الرد على الألباني, وقد طبع أيضاً باسم: إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبيّ, تأليف: الشيخ عبد الله بن محمّد بن الصديق الغماري.

٤- تبيين ضلالات الألباني شيخ الوهابية المتمحدث, جمع بعض تلاميذ الشيخ عبد الله الهرري.

٥- قاموس شتائم الألباني وألفاضه المنكرة التي يطلقها في حقّ علماء الأمّة وفضلائها وغيرهم, بقلم السيد حسن بن علي السقاف.

٦- القول المقنع في الردّ على الألباني المبتدع, تأليف: الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري.

٧- التعقّب الحثيث على من طعن فيما صحّ من الحديث, تأليف: الشيخ عبد الله بن محمّد الهرري الحبشي.

٨- نصرة التعقّب الحثيث على من طعن فيما صحّ من الحديث, تأليف: الشيخ عبد الله بن محمّد الهرري الحبشي.

٩- الألباني شذوذه وأخطاؤه (أربعة أجزاء), تأليف: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

١٠- بيان نكث الناكث المتعدي بتضعيف الحارث, تأليف: الشيخ عبد العزيز الغماري.

١١- وصول التهاني باثبات سنيّة السبحة والرد على الألباني, تأليف: الشيخ محمود سعيد.

١٢- تنبيه المسلم إلى تعدّي الألباني على صحيح مسلم, تأليف: الشيخ محمود سعيد.

١٣- إباحة التحلّي بالذهب المحلّق للنساء والرد على الألباني في تحريمه, تأليف: الشيخ إسماعيل بن محمّد الأنصاري.

وغير ذلك من الكتب العديدة, وما يهمّنا في هذا البحث المختصر هو تسليط الضوء على بعض المفردات التي يتّضح من خلالها تدليس الألباني وأوهامه وتناقضاته في توثيق الرواة وتضعيفهم وفي تصحيحاته وتضعيفاته:

المورد الاول: تدليسه في تخريج وتضعيف حديث السفينة

بعد أن بيّنا بعض المباني التي قرّرها علماء أهل السنّة ومنهم الألباني, نعود لصلب الموضوع وندحض بصورة علميّة مزاعم الألباني ومن قبله ابن تيمية وغيرهم ممّن حاول تضعيف حديث السفينة:

قال ابن تيمية في (منهاج السنة):

«وأمّا قوله: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح فهذا لا يعرف له إسناد لا صحيح ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها, فإن كان قد رواه مثل من يروي أمثاله من حطّاب الليل الذين يروون الموضوعات فهذا ما يزيده وهنا»[1].

وستجد فيما يلي أنّ كلام ابن تيمية عار عن الصحّة ولا

(١) منهاج السنّة: ٧/ ٣٩٥.

يستحقّ الردّ والنقد بل هو عبارة عن شتائم لعلماء أهل السنّة الذين رووا الحديث في كتبهم فضلاً عمّن قال بصحّته منهم, وستعرفهم عمّا قريب.

أمّا الألباني فله تعليقان على الحديث, فقد جاء في مشكاة المصابيح: «وعن أبي ذر, أنّه قال وهو آخذ بباب الكعبة: سمعت النبيّ يقول: ألا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا, ومن تخلّف عنها هلك, رواه أحمد».

قال الألباني معلّقاً على لفظ (رواه أحمد): «كذا في الأصول, والمراد به عند الاطلاق(مسنده) وليس الحديث فيه مطلقاً لا من حديث أبي ذر, ولا من حديث غيره, وإنّما رواه عن أبي ذر, الطبراني والبزار وغيرهما, وإسناده واه, وروي عن ابن عباس وابن الزبير وأبي سعيد, ولا يصحّ فيها شيء»[1].

وهنا توجد بعض الملاحظات على كلام الألباني:

الأُولى: بناءً على ما يتبناه الألباني من أنّ العزو الى أحمد ينصرف الى المسند دون غيره، فيرد التساؤل التالي حينئذ, وهو: اين الرواية إذن؟ وكيف لم توجد في مسند أحمد, ولمَ لم يتنبه أحد إلى ذلك, فقد عزاها التبريزي في مشكاة المصابيح لأحمد وأقرّه الملا علي القاري في شرح المشكاة

(١) مشكاة المصابيح: ٣/ ١٧٢٢.

المسمّى بمرقاة المفاتيح[1] ولم ينبه على أنّ الرواية لم يروها أحمد.

أفلا يدلّ هذا على أنّ الأيدي الأمينة! قد تلاعبت بالمسند وحذفت الرواية المذكورة, فليتأمّل!.

هذا على مايتبناه الألباني, على أنّا نعذر الألباني على عدم تفطنه وانتباهه وعدم دقته في تخريجه, فلعلّه لم ينشط لذلك, فإنّ الرواية أعلاه في فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل من زوائد القطيعي[2] لكنّ الألباني لم يطّلع على ذلك وإنّه على أيّة حال بحاجة إلى تتبع أكثر؛ حتّى لا تكون تخريجاته ناقصة وغير دقيقة ولا متقنة. فإنّه من غير المسلّم أنّ العزو إلى أحمد حتّى في روايات الفضائل يراد منه المسند, بل إنّ انصرافها إلى كتاب الفضائل أولى, وحتّى هذه النكتة خفيت على الألباني, وحينئذ وطلباً للإنصاف نقول: لعلّ التبريزي والملا علي القاري أرادا أنّ الرواية في كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل, وكان عزوها الى أحمد من باب المسامحة, وإلا فهي من زيادات القطيعي على الفضائل.

وعلى أيّة حال فإن الألباني لم يشر إلى وجود الرواية في

(١) مرقاة المفاتيح: ١١/ ٣٢٧.

(٢) فضائل الصحابة: ٢/ ٧٨٥.

كتاب الفضائل لا من قريب ولا من بعيد.

الثانية: أنّ الألباني أشار بصورة غريبة إلى طرق الرواية الأخرى, توحي بالتسليم بضعفها, وهذا إيهام وتدليس على القارئ أيضاً, فإنّ الرواية بطرقها ترتفع إلى درجة الاعتبار مع ما سيأتي من بيان ومناقشة الأسانيد خصوصا أنّ الألباني تجاهل ذكر طرق أخرى للرواية منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن عليّ عليه السلام على ما سيأتي فتأمّل وانتظر.

كما أنّ الألباني قال في ضعيفته بعد ذكر الحديث أعلاه: «(ضعيف) روي من حديث عبد الله بن عباس، وعبدالله بن الزبير، وأبي ذر، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك...,, وبدأ يضعّف جميع الطرق إلا أنّه في طريق ابن الزبير قال: فيرويه ابن لهيعة،عن أبي الأسود, عن عامر بن عبدالله بن الزبير, عن أبيه, أخرجه البزار (٢٦١٢).

وعبدالله بن لهيعة ضعيف؛ لسوء حفظه»[1]. انتهى كلام الألباني عن هذا الطريق.

وبعد أن ضعّف بقيّة الطرق الأخرى قال: «وبهذا التخريج والتحقيق ؛ يتبيّن للناقد البصير أنّ أكثر طرق الحديث شديدة

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة: ١٠/ ٥.

الضعف، لا يتقوّى الحديث بمجموعها»[1].

فالألباني هنا يصرّح بأنّ عدم تقوّي الحديث إنّما هو بسبب شدّة ضعف طرقه! مع أنّه أعلّ حديث ابن الزبير بسوء حفظ ابن لهيعة, وهو ضعف خفيف كما لا يخفى!

ونحن لا نريد الآن أن ندخل في تفاصيل بقيّة الطرق, ولا نريد أيضاً أن نناقش تضعيف الألباني لعبد الله بن لهيعة[2], بل

(١) المصدر السابق.

(٢) فإنّه من غير المسلّم أنّ عبد الله بن لهيعة ضعيف, فقد قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه. وقال أبوداود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما كان محدّث مصر إلا ابن لهيعة. وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلابا للعلم. وقال زيد بن الحباب: قال سفيان الثوري: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع.

وقال الثوري حججت حججا لألقى ابن لهيعة. وقال محمد بن معاوية: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: وددت أنّي سمعت من ابن لهيعة خمسمائة حديث.وكان ابن وهب يقول: حدّثني والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة.(انظر سير أعلام النبلاء: ٨/ ١٣- ١٤, ولذا نرى العلامة أحمد محمد شاكر يرى صحّة أحاديثه, قال في تحقيقه على سنن الترمذي في التعليق على الحديث رقم ١٠: «وهو ثقة صحيح الحديث وقد تكلّم فيه كثيرون بغير حجّة من جهة حفظه، وقد تتبعنا كثيراً من حديثه، وتفهمنا كلام العلماء فيه, فترجّح لدينا أنّه صحيح الحديث، وأنّ ما قد يكون في الرواية من الضعف إنّما هو ممّن فوقه أو ممّن دونه، وقد يخطئ هو كما يخطئ كلّ عالم وكل راو», كما أنّ الهيثمي حسّن

نريد أن نحاكم الألباني على تدليسه على القرّاء في تخريجاته المبتورة, فإنّ عبد الله بن لهيعة حتّى لو سلمنا بضعفه لسوء حفظه كما يقول الألباني, فإنّه لا كلام عند الألباني ولا عند غيره في أنّ سيّئ الحفظ يرتفع حديثه إلى الحسن إذا وجد له شاهد خفيف الضعف أيضاً, والشاهد موجود في مصنّف ابن أبي شيبة عن عليّ عليه السلام إلا أنّ الألباني تغافل عن ذكره, قال ابن أبي شيبة: «**حدّثنا معاوية بن هشام قال: ثنا عمار عن الأعمش عن المنهال, عن عبد الله بن الحارث, عن عليّ قال: إنّما مثلنا في هذه الأمة كسفينة نوح وكتاب حطّه في بني اسرائيل**»(١).

وهذا السند معتبر لذاته, رواته كلّهم ثقات لولا أنّ الأعمش مدلّس وقد عنعن(٢).

له أحاديث كثيرة في مجمع الزوائد, انظر: ١/ ١٥٥, ٢/ ٢٥٠, ٣/ ٢٥٥, ٢٥٧, ٢٩٨, ٤/ ١٨, ٢٠, ٣١, ٥٧, ٨٠, ٨٢, ٨٤, ٩٤، ٥/١٦, ١٩, ٢٣، ٢٥, ٢٧, ٥٤.

(١) المصنّف: ٧/ ٣٠٥.

(٢) الأعمش وهو سليمان بن مهران الاسدي, لا كلام في وثاقته إلا أنّه اتّهم بالتدليس, ولجلالة قدره فإنّ الكثير من العلماء يغضون الطرف عن تدليسه ويمشون روايته, قال الألباني في الضعيفة٣/: ٦٦: «العلماء المتأخرون قد مشّوا أحاديثه المعنعنة إلا إذا بدا لهم ما يمنع من ذلك». وقال في الصحيحة٤/ ٤٠٣:

فحديث المصنّف إذن ضعيف لا لضعف رواته, بل لأنّ فيه الأعمش الثقة, وهو مدلّس كما يزعمون, وقد عنعن, وقد تقدّم أنّ الحديث إذا كان ضعيفاً لسوء حفظ الراوي أو لتدليسه يصحّ أن يكون شاهداً أو متابعاً لضعيف مثله ويرتفع الحديث بكلا طريقيه إلى الحسن لغيره, فهذا الحديث حينئذ يصلح أن يكون شاهداً لحديث ابن الزبير المروي من طريق ابن لهيعة, فيرتفع الحديث بمجموع طريقيه إلى مرتبة الحسن ولله الحمد.

لكنّ الألباني لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى طريق المصنّف, وفي كلا تخريجتيه لم يذكر أنّ الحديث مروي عن عليّ عليه السلام, وقد اتّضح حال الحديث فيما تقّدم, مضافاً إلى أنّ الأعمش من رجال الشيخين وقد عنعن في الصحاح كثيراً, فليتأمّل.

«لكن العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها».

فإذا أضفنا الى ذلك أنّ المنهال من مشايخ الأعمش فيمكن حمل روايته على الاتصال لأنّ الانقطاع غير ظاهر فيها. ولذا نجد الشيخ شعيب الأرنؤوط يصحح أسانيد كثيرة فيها الأعمش وهو يعنعن عن المنهال(انظر مسند أحمد بتعليق شعيب الأرنؤوط: ١٣/٢, ٦٠/٢, ٢٩٧/٤.. وإذا أغضضنا الطرف عن ذلك فإنّ الرواية تكون ضعيفة بتدليس الأعمش وهو ضعف خفيف قابل للمعاضدة.

وكون الرواية موقوفة على عليّ عليه السلام لايضر؛ لكون المسالة من الأمور الغيبيّة التي لا ينالها الاجتهاد, فإنّ حجيّة قول الصحابي وإن كانت محلّ خلاف عند علماء أهل السنّة إلا أنّ قوله حجّة فيما إذا كانت المسألة ممّا لا يقال فيها بالرأي وهذا أمر معروف عند أهل الفنّ من علماء أهل السنّة, فإنّ موقوفات الصحابة حكمها حكم المرفوع في كلّ أمر لا يقال فيه بالرأي, أي إذا كان من الأُمور الغيبية التي لايمكن الاجتهاد فيها, ومن الواضح أنّ كون أهل البيت مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق وهلك, فهذا من الأمور الغيبية التي لا يعرفها الناس إلا ببيان من الشارع, فهي ليست من الأمور التي يمكن أن يجتهد فيها الصحابي عن طريق فهم اللغة وغيرها, بل لابدّ أن يكون قد تلقّاها الصحابي من طريق النبيّ صلّى الله عليه وآله, وهذه القاعدة معروفة ولا خلاف فيها بين العلماء, قال العلامة علي القاري:

«إنّ من القواعد المقررة في الأصول أنّ موقوف الصحابي إذا لم يتصور أن يكون من رأي فهو في حكم المرفوع»[1].

وقال بدر الدين في النكت: «ليس كلّ ما يروى عن الصحابي

(١) مرقاة المفاتيح: ١٠/ ٤٩٦.

من قوله موقوفا, فقد تظهر قرينة تقتضي رفعه لكونه ممّا لا مجال للاجتهاد فيه...»[1].

والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى, قال ابن عبد البر: «ما أورده مالك في التشهد عن عمر وابن عمر وعائشة حكمه الرفع لأنّ من المعلوم أنّه لا يقال بالرأي»[2].

قال الألباني معلّقا على أحد الأحاديث: «قال البزار: رواه جماعة فوقفوه .

قلت: ولكنّه في حكم المرفوع لأنّه لا يقال بالرأي»[3] انتهى.

وقال معلّقا على حديث آخر: «خلاصة القول: إنّ الحديث صحيح، لأنّه وإن كان الأرجح سنداً الوقف، فلا يخفى أنّ مثله لا يقال بالرأي، فله حكم الرفع»[4].

مضافا لذلك, فإنّ الحديث له شواهد موصولة بالنبيّ صلّى الله عليه وآله, فيكون حكمه الرفع، وهذا واضح عند أهل السنّة

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١/ ٣١٢.
(٢) انظر تنوير الحوالك للسيوطي: ١/ ٨٧.
(٣) سلسلة الاحاديث الصحيحة: ٤/٢٤١.
(٤) المصدر السابق: ٦/ ٣١٢ وما بعدها.

لا داعي لبيانه, ونشير هنا أيضاً إلى أنّه في ذخائر العقبى ذكر الرواية عن علي عليه السلام عن الرسول صلّى الله عليه وآله[١].

إلى هنا تبيّن أنّ الحديث معتبر ولا غبار عليه ولا يمكن لأحد تضعيفه بأيّ حال من الأحوال.

هذا ويمكن هنا أيضاً أن نضيف طريقاً آخر يتعاضد مع طريق ابن لهيعة غير رواية ابن أبي شيبة وذلك حسب اعتراف الألباني نفسه, وحسب مبانيه, فقد ضعّف الألباني طريق ابن عبّاس براويين وهما: أبو الصهباء الكوفي, والحسن ابن أبي جعفر, قال في ضعيفته: «أمّا حديث ابن عبّاس: فيرويه الحسن ابن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عنه.

أخرجه البزار (٢٦١٥ - كشف الأستار)، والطبراني في (المعجم الكبير) (٣/ ١٦٠/ ١)، وأبو نعيم في (الحلية) (٤/ ٣٠٦). وقال: غريب من حديث سعيد، لم نكتبه إلا من هذا الوجه. وقال البزار: لا نعلم رواه إلا الحسن، وليس بالقويّ، وكان من العبّاد. وقال الهيثمي في (المجمع) (٩/ ١٦٨): رواه البزار، والطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر ؛ وهو متروك.

قلت: وهو ممن قال البخاري فيه: منكر الحديث.

---

(١) ذخائر العقبى: ٢٠, وقد ذكر أن الرواية أخرجها ابن السري.

ذكره في (الميزان) وساق له من مناكيره هذا الحديث.

وشيخه أبو الصهباء ـ وهو الكوفي ـ لم يوثقه غير ابن حبان»[1]. انتهى كلام الألباني.

أمّا أبو الصهباء الكوفي، فقد وثقه الذهبي في الكاشف, حيث قال: «أبو الصهباء الكوفي عن سعيد بن جبير وعنه حماد ابن زيد وعدة، ثقة»[2].

ولا ندري لماذا تغاضى الألباني عن توثيق الذهبي, على أنّ الألباني بنفسه يحسّن حديث أبي الصهباء في موضع آخر:

فقد أخرج الترمذي في سننه: حدّثنا محمّد بن موسى البصري حدّثنا حمّاد بن أبي زيد عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن أبي سعيد الخدري رفعه قال: «إذا أصبح ابن آدم فإنّ الأعضاء كلّها تكفّر اللسان فتقول اتّق الله فينا فإنّما نحن بك فإن استقمت استقمنا وإن اعوججت اعوججنا»[3].

قال الألباني في تعليقته على الجامع الصغير: حسن[4].

إذن فلا يوجد أيّ إشكال سندي من جهة أبي الصهباء.

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة: ١٠/ ٥.

(٢) الكاشف: ٢/ ٤٣٦.

(٣) سنن الترمذي: ٣١/٤.

(٤) صحيح الجامع الصغير: ١/ ١٢٤- ١٢٥, حديث رقم ٣٥١.

لكن الأمر حينما يتعلّق بفضائل أهل البيت ينقلب الثقات إلى ضعفاء! وماعشت أراك الدهر عجبا.

وإذا تنزلنا عن توثيق الذهبي وابن حبان فلا مناص من أنّ رواية الرجل تصلح لأن يستشهد بها, ولذا نرى ابن حجر يقول عنه: «أبو الصهباء الكوفي مقبول»[1], فالرواية إذن تتعاضد من جهة أبي الصهباء بلا كلام.

أمّا الحسن ابن أبي جعفر فقد اعترف الألباني نفسه في عدّة مواضع بأنّه ممّن يُستشهد به!! قال في الصحيحة معلّقا على أحد الأحاديث: «أخرجه أبو الشيخ في (الطبقات) (ق ٦٣ / ١ - ٢) عن الحسن بن أبي جعفر عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عنه, **والحسن هذا قال الحافظ في (التقريب): ضعيف الحديث مع عبادته وفضله**.

قلت: فمثله يستشهد به، فالحديث به صحيح إن شاء الله تعالى»[2].

وقال في موضع آخر معلّقا على حديث آخر: «**ورجاله ثقات غير الحسن بن أبي جعفر...، قال الحافظ: ضعيف الحديث، مع عبادته وفضله**.

---

(١) تقريب التهذيب: ٢/ ٤٢٠.

(٢) سلسة الأحاديث الصحيحة: ٣/ ٤٠٩.

قلت: فإذا ضمّ إلى المرسل الذي قبله ارتقى حديثه إلى مرتبة الحسن إن شاء الله»(١).

وقال في موضع ثالث: «أخرجه الدارقطني,... وعلقه البيهقي، وقال: **الحسن بن أبي جعفر ليس بالقوي. وقال الذهبي في الكاشف: صالح، خيّر، ضعّفوه. وقال الحافظ: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله. قلت: فمثله يستشهد به إن شاء الله تعالى»**(٢).

إذن فهذا الطريق صالح لأن يعاضد طريق ابن لهيعة أيضاً, ويمكننا القول إنّ الحديث صحيح لغيره بشواهده, ولا ندري لماذا غضّ الألباني طرفه عن هذه المتابعة, مع أنّه أكدّ في الروايات الأخرى على أنّ الرجل ممّن يستشهد به, لكن لمّا وصلت النوبة إلى رواياته لفضائل أهل البيت، وجم الألباني ولم ينبّه على صلاحيته للمتابعة!!!

اتّضح إذن أنّ حديث السفينة حديث معتبر وأنّ الاقتصار على ثلاث طرق منه ترفعه إلى درجة الصحة فكيف إذا ضممنا بقيّة الطرق إليه؟

---

(١) المصدر السابق: ٥/ ١٥- ١٦.

(٢) المصدر السابق: ٦/ ١٢٤٠- ١٢٤١.

على أنّ الحديث صحّحة جملة من علماء أهل السنّة:

قال الحافظ السخاوي في (استجلاب ارتقاء الغرف) بعد أن ذكر طرقاً عديدة للحديث:«وبعض هذه الطرق يقوّي بعضاً»[١].

وقال ابن حجر الهيتمي في (صواعقه): «وجاء من طرق كثيرة يقوّي بعضها بعضاً: مثل أهل بيتي وفي رواية: إنّما مثل أهل بيتي, وفي أخرى: أنّ مثل أهل بيتي, وفي رواية: ألا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق, وفي رواية: من ركبها سلم ومن تركها غرق، وإنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة في بني إسرائيل من دخله غفر له...»[٢].

وعقد السمهودي في (جواهر العقدين) باباً أسماه: «ذكر أنّهم أمان الأمّة وأنّهم كسفينة نوح عليه الصلاة والسلام, من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق»[٣]. وذكر طرقاً عديدة للحديث ثمّ قال: «وهذه الطرق يقوّي بعضها بعضاً»[٤].

وصرح المحقِّق خالد بن أحمد الصُّمِّي بابطين في حواشيه على (استجلاب ارتقاء الغرف) بتقوّي أسانيد الحديث بعضها

(١) استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف: ٢ / ٤٨٤، دار البشائر.

(٢) الصواعق المحرقة: ٣٥٢.

(٣) جواهر العقدين: ٢٥٩.

(٤) المصدر السابق: ٢٦١.

ببعض[1].

فالحديث صحيح ولا غبار عليه, وقد صحّحه الحاكم في (المستدرك)[2].

ودلالة الحديث على وجوب التمسّك بأهل البيت, وضلالة وهلاك المتخلّف عنهم أوضح من أنْ تُبيَّن, فالحديث يدلّ على إمامة أهل البيت كما يدلّ على عصمتهم من الزلل وإلا لو كانوا يخطئون لما قال الرسول بأنّ من ركب في سفينتهم نجا، فنجاة من يركب سفينة أهل البيت, تدلّ على أنّ المشار إليهم لا يفارقون الشريعة المقدّسة في كلّ حركاتهم وسكناتهم، فهذا الحديث يصبّ في مجرى واحد مع حديث الثقلين وحديث الاثني عشر خليفة فتأمّل واغتنم.

المورد الثاني: تدليسه في خبر التهنئة:

ومرادنا به تكملة وذيل الحديث المتواتر: «من كنت مولاه فعلي مولاه< حيث جاء في مسند أحمد وغيره: «فلقيه عمر بعد ذلك، فقال له: هنيئا يابن أبي طالب, أصبحت وأمسيت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة<[3].

قال الألباني: «ورجاله ثقات, رجال مسلم غير علي بن زيد

(١) انظر هامش استجلاب ارتقاء الغرف: ٢/ ٤٨٢- ٤٨٣.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٢/ ٣٤٣.

(٣) مسند أحمد: ٤/ ٢٨١.

وهو ابن جدعان, وهو ضعيف<[١].

وقال في موضع آخر: إنّ هذا القول: «لا يصحّ لتفرّد علي بن زيد به كما تقدّم»[٢].

ويرد عليه:

أ- أنّ أحاديث عليّ بن زيد يمكن الحكم عليها بالحسنة, فقد وثّقه عدّة من العلماء:

قال يعقوب بن شعيب: «ثقة صالح الحديث وإلى اللين ما هو»[٣].

قال الساجي: «كان من أهل الصدق»[٤].

قال الترمذي: «صدوق»[٥].

ولذا فإنّ العلامة أحمد محمّد شاكر يرى صحّة أحاديثه, فقد قال في تحقيقه على مسند أحمد: «علي بن زيد, وهو ابن جدعان, وهو ثقة»[٦].

وكذلك فإنّ الشيخ حمزة أحمد الزين يرى أنّ أحاديثه

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٤/ ٣٤١.

(٢) المصدر السابق: ٤/ ٣٤٤.

(٣) تهذيب التهذيب: ٢٨٣/٧

(٤) المصدر السابق: ٢٨٥/٧

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٠٧/٥.

(٦) مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر: ١/ ٣٥, مكتبة التراث الإسلامي.

حسنة كما في تحقيقه على مسند أحمد[1], هذا فضلاً عن تحسين الترمذي لأحاديثه في سننه, ووصفه له بالصدق كما تقدّم.

ب- على فرض ضعفه فحديثه يرتفع إلى درجة الحسن عند وجود المتابع أو الشاهد له سواء عند الألباني أو غيره؛ لأنّ ضعفه إن تمّ فإنّما هو ناشئ من سوء حفظه, قال الألباني عنه (أي عن علي بن زيد): «**أقول: الصواب فيه أنّ العلماء اختلفوا، والأرجح أنّه ضعيف، وبه جزم الحافظ في (التقريب)، ولكنه ضعف بسبب سوء الحفظ، لا لتهمة في نفسه، فمثله يحسّن حديثه أو يصحّح إذا توبع**»[2], وهو لم يتفرّد بالرواية كما ادّعى الألباني, بل تابعه عليها أبو هارون العبدي.

قال ابن كثير في (البداية والنهاية): قال الحافظ أبو يعلى الموصلي والحسن بن سفيان: ثنا هدبة، ثنا حمّاد بن سلمة، عن **علي بن زيد وأبي هارون**, عن عدي بن ثابت, عن البراء، وذكر الحديث الذي في ذيله: «فلقيه عمر بن الخطاب فقال:

---

(١) انظر مسند أحمد بتحقيق حمزة أحمد الزين: ١١ / ٢٥٧، حديث رقم ١٣٦٦٣, ١١ / ٣٣٦، حديث رقم ١٣٩٧٣، دار الحديث، القاهرة.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ١/ ٢٧١.

هنيئاً لك أصبحتَ وأمسيتَ مولى كلّ مؤمن ومؤمنة<[١].

وأبو هارون وإن كان فيه كلام إلا أنّ إمام أهل الحديث الذهبي يرى أنّ في رواياته لين[٢], فيمكن أن تتعاضد مع رواية عليّ بن زيد فيرتفع الحديث إلى مرتبة الحسن.

ج - لو أغضضنا الطرف عن كلّ ذلك, فإنّ لرواية عليّ بن زيد شاهداً من رواية أبي هريرة, أخرجها الخطيب البغدادي في تاريخه: «أنبأنا عبد الله بن علي بن محمّد بن بشران, أنبأنا علي بن عمر الحافظ, حدّثنا أبو نصر حبشون بن موسى بن أيوب الخلال, حدثنا علي بن سعيد الرملي, حدثنا ضمرة بن ربيعة القرشي, عن بن شوذب, عن مطر الوراق, عن شهر بن حوشب, عن أبي هريرة, قال: من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهرا, وهو يوم غدير خم, لمّا أخذ النبي صلّى الله عليه وسلّم بيد علي بن أبي طالب, فقال ألست ولي المؤمنين؟ قالوا بلى يا رسول الله, قال: **من كنت مولاه فعلي مولاه فقال عمر بن الخطاب. بخ بخ لك يا بن أبي طالب, أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم**, فأنزل الله اليوم أكملت لكم دينكم, ومن صام يوم سبعة وعشرين من رجب

(١) البداية والنهاية: ٥ / ٢٢٩.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٥٥٧.

كتب لـه صـيام سـتين شـهرا, وهـو أوّل يـوم نـزل جبريـل عليـه السـلام علـى محمّـد صـلّى الله عليـه وسـلم»[1]. فتكـون الروايـة حسنة لهذا الشاهد.

إذ إنّ هذا الإسناد لا غبار عليه لـولا أنّ مطـر الـوراق وشـهر ابن حوشب سيئا الحفظ, وهما صالحان للمتابعـة عنـد الألبـاني, بل يحـتجّ بهمـا عنـد غيره,فقـد قـال الـذهبي: «مطـر مـن رجـال مسلم, حسن الحديث‹[2] وسيأتي تصريح الألبـاني بـأنّ الـبعض يحسّن حديث ابن حوشب, ولا نريد التطرّق لذلك لأنّ كلامنـا مع الألباني وتدليساته وتنزلاً على مبانيه.

قال الألباني معلّقا على سند أحـد الأحاديـث: «وهـذا إسـناد حسن لـولا أنّ مطـراً فيـه ضـعف مـن قبـل حفظـه»[3]. فهـو إذن سيّيء الحفظ عند الألباني.

وقـال فـي ابـن حوشـب: «وشـهر لا بـأس بـه فـي الشـواهد، وبعضهم يحسّن حديثه»[4].

فالحديث يرتفع إلى مرتبة الحسن, بضميمة الحديث الـذي

(١) تاريخ بغداد: ٨/ ٢٨٤.

(٢) ميزان الاعتدال: ٤/ ١٢٧.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٥/ ٢١٦.

(٤)سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٥/ ٥٨٢.

ورد من طريق عليّ بن زيد, وقد رأينا أنّ الألباني لم يشر إلى متابعة أبي هارون العبدي, ولا إلى شاهد الحديث من طريق شهر بن حوشب ومطر الوراق عن أبي هريرة.

هذا وقد صرّح غير واحد من علماء اهل السنّة بصحّة الخبر منهم العلامة الحنفي سبط ابن الجوزي[١] في (تذكرة الخواص)[٢].

كما أقرّ بصحته الغزالي, بل علّق عليه بما يدلّ على تخليه عن مذهبه والتحاقه بمدرسة أهل البيت، فقد ذكر الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «ولأبي المظفر يوسف سبط ابن الجوزي في كتاب "رياض الأفهام في مناقب أهل البيت" قال: ذكر أبوحامد في كتابه «سر العالمين وكشف ما في الدارين» فقال في حديث: «من كنت مولاه، فعليّ مولاه» إنّ عمر قال لعليّ: بخ بخ، أصبحتَ مولى كل مؤمن ومؤمنة. قال أبو حامد: وهذا تسليم ورضا، ثم بعد هذا غلب عليه الهوى حبّاً للرياسة، وعقد البنود، وأمر الخلافة ونهيها، فحملهم على الخلاف، فنبذوه

(١) قال عنه الذهبي: «الشيخ العالم المتفنن الواعظ البليغ المؤرخ الأخباري واعظ الشام» انظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء): ٢٣ / ٢٩٦، مؤسسة الرسالة، و<تاريخ الإسلام>: حوادث وفيات (٦٥١ ـ ٦٦٠) ص ١٨٣، دار الكتاب العربي.

(٢) تذكرة الخواص: ٣٦.

وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلاً، فبئس ما يشترون، وسرد كثيراً من هذا الكلام الفسل الذي تزعم الإمامية، وما أدري ما عذره في هذا؟ والظاهر أنّه رجع عنه وتبع الحق فإنّ الرجل من بحور العلم، والله أعلم<(١).

وليت الذهبي يخبرنا كيف استظهر أنّ الغزالي رجع عن هذا القول؟!

فاتّضح اذن أنّ خبر التهنئة معتبر ولا غبار عليه, وحينئذ يمكن القول أنّه لا معنى لتهنئة عمر للإمام عليّ إلاّ إذا كان المراد من الولاية في حديث الغدير المعروف المتواتر: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» هي الإمامة والخلافة الإسلامية بعد الرسول صلّى الله عليه وآله.

المورد الثالث: تدليسه في قول النبيّ في حديث الغدير: «(وانصر من نصره واخذل من خذله)» حيث قال: «و أمّا قوله في الطريق الخامسة من حديث عليّ رضي الله عنه: وانصر من نصره واخذل من خذله. ففي ثبوته عندي وقفة؛ لعدم ورود ما يجبر ضعفه، وكأنّه رواية بالمعنى للشطر الآخر من الحديث: اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه»(٢).

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٩ / ٣٢٨.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٤/ ٣٣٠, وما بعدها, حديث رقم ١٧٥٠.

ويرد عليه:

أنّ هناك طريقا معتبراً لذاته, وردت فيه هذه اللفظة قد خفي على الألباني أيضاً!! وهو ما أخرجه الحافظ ابن ديزل في كتاب وقعة صفين(١٦٥- ١٦٦), وأورده عنه ابن أبي الحديد في شرح النهج[١]. قال: قال إبراهيم في الكتاب المذكور:

«حدّثنا يحيى بن سليمان الجعفي, قال: حدّثنا ابن فضيل، قال حدّثنا الحسن بن الحكم النخعي، عن رياح بن الحارث النخعي, قال: كنت جالساً عند عليّ إذ قدم عليه قوم متلثمون، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، فقال لهم: أولستم قوماً عرباً؟ قالوا: بلى، ولكنّا سمعنا رسول الله يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه, وعاد من عاداه, وانصر من نصره, واخذل من خذله.

قال: فلقد رأيت عليّاً ضحك حتّى بدت نواجذه، ثمّ قال: اشهدوا, ثمّ إنّ القوم مضوا إلى رحالهم فتبعتهم، فقلت لرجل منهم: من القوم؟ قالوا: نحن رهط من الأنصار، وذاك ـ يعنون رجلا منهم ـ أبو أيوب صاحب منزل رسول الله قال: فأتيته فصافحته».

وهذه الرواية معتبرة سنداً:

فإبراهيم بن ديزل، قال فيه الذهبي: «الإمام الحافظ الثقة

(١) انظر شرح نهج البلاغة: ٣/ ٢٠٨.

العابد...»[1].

وقال أيضاً: «قال صالح بن أحمد الحافظ: سمعت أبي، سمعت عليّ بن عيسى يقول: إنّ الإسناد الذي يأتي به إبراهيم لو كان فيه أنْ لا يؤكلّ الخبز، لوجَبَ أنْ لا يؤكلّ لصحّة إسناده»[2].

ويحيى بن سليمان الجعفي: قال الذهبي: «صويلح»[3]. وأقلّ حالاته أن يكون حديثه حسناً, مع أنّ الألباني وثّقه, وذكر أنّه من رجال البخاري كما في (إرواء الغليل)[4].

ومحمّد بن فضيل الحافظ وثّقه الذهبي في (الكاشف)[5]، وقال عنه الألباني: «هو ثقة من رجال الشيخين»[6].

والحسن بن الحكم النخعي قال عنه أبوحاتم: «صالح الحديث»[7] ..

ووثّقه الهيثمي في (مجمع الزوائد)[8].

ورياح ابن الحارث النخعي وثقه الهيثمي[1], والألباني[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٣ / ١٨٤.

(٢) المصدر السابق: ١٣ / ١٨٨.

(٣) الكاشف: ٣ / ٢٤٤.

(٤) إرواء الغليل: ٤ / ١٩٤.

(٥) الكاشف: ٣ / ٧١.

(٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢ / ٨٩.

(٧) انظر: الكاشف للذهبي: ١ / ١٧٥.

(٨) مجمع الزوائد: (٥ / ٢٤٦) و(٨ / ١٠٤).

فهذا الحديث حسن لذاته على أقلّ تقدير, فكيف يدّعي الألباني أنّ الطريق الذي ذكره لايوجد ما يجبر ضعفه!!!

بل وردت هذه الألفاظ بطريق صحيح أيضاً, كما نقل ذلك الهيثمي في (مجمع الزوائد) عن البزار بسنده إلى عمر بن ذي مر وسعيد بن وهب وزيد بن بثيع قالوا: «سمعنا علياً يقول: نشدت الله رجلاً سمع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول يوم غدير خمّ لمّا قام فقام ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم, قالوا: بلى يا رسول الله, قال: فأخذ بيد عليّ فقال: من كنت مولاه فهذا مولاه اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه وأحب من أحبّه وأبغض من يبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله».

قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة»[٣].

وهناك نكتة مهمّة في رواية ابن ديزل المتقدّمة لا بأس بالاشارة إليها وهي:

إنّا عرفنا أنّ قوماً من الأنصار سلّموا على عليّ عليه السلام

(١) المصدر السابق: ٩/ ١٠٤

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٤/ ٣٤٠.

(٣) مجمع الزوائد: ٩ / ١٠٥.

بقولهم: «السلام عليك يا مولانا».

فأجاب الإمام عليّ بشكل يلفت الناس ويذكرّهم بأنّه الولي والخليفة بنص الرسول فقال: «كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب», أو «أولستم قوماً عرباً» والمعنى أنتم قوم عرب أحرار ولستم عبيداً, فكيف أكون ولياً عليكم وسيداً لكم وأولى بالتصرف من أنفسكم.

فقالوا: سمعنا رسول الله يقول يوم غدير خم وذكروا الحديث.

فلمّا سمع عليّ عليه السلام ذلك منهم ضحك حتّى بدت نواجذه وقال: «اشهدوا». ومن الواضح أنّه لا معنى لأن يشهدهم على أنّه ناصر المؤمنين بعد طيلة هذه السنين من جهاده عليه السلام ومعرفة كلّ الناس أنّ المؤمنين بعضهم أولياء بعض ولم يشكّ أحد في أنّ علياً ناصر المؤمنين؛ لذا فمن سلامهم عليه بالولاية وجوابه لهم بتلك الطريقة من التساؤل, ثمّ إشهادهم على ذلك يتّضح أنّ المراد من الولاية والمفهوم منها عند الصحابة هي الأولوية في التصرف من النفس وهي تعني الإمامة الإسلامية العامّة.

المورد الرابع: تدليسه في تضعيف حديث: «لا يحبّ عليّا منافق ولا يبغضه مؤمن»[1].

(١) أخرجه الترمذي في سننه: ٥/ ٢٩٩.

حيث قال في ضعيف سنن الترمذي: «ضعيف»[١] وقال في المشكاة: «وفيه المساور الحميري, قال الحافظ في التقريب: مجهول»[٢].

ويرد عليه:

أوّلا: تحسين الترمذي للحديث, حيث قال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه...»[٣], ولعلّه بنفس تحسين الترمذي ترتفع جهالة المساور الحميري, فليتأمّل.

ثانيا: أنّ للحديث شاهداً صحيحاً في معناه، وهو ما أخرجه مسلم في صحيحه من طريق عليّ عليه السلام: «والذي خلق الحبّة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبيّ الأمّيّ إليّ أن لا يحبّني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»[٤], وقد تجاهل الألباني الإشارة إلى هذا الطريق, مع أنّ الترمذي بنفسه قال بعد الحديث: «وفي الباب عن عليّ»[٥].

المورد الخامس: تضعيفه حديث: «من سبّ عليا فقد سبّني» محتجّا باختلاط أبي إسحاق السبيعي, حيث قال في المشكاة: «ورجاله ثقات إلا أنّ أبا إسحاق, وهو السبيعي كان

(١) ضعيف سنن الترمذي: ٤٩٩.
(٢) مشكاة المصابيح: ٣/ ١٧٢٢.
(٣) سنن الترمذي: ٥/ ٢٩٩.
(٤) صحيح مسلم: ١/ ٦١.
(٥) سنن الترمذي: ٢٩٩/٣.

اختلط، فلا تغتر بتصحيح الحاكم للحديث وموافقة الذهبي له»[1].

ويرد عليه:

أوّلا: أنّ الذهبي والحاكم قد صحّحاه كما اعترف هو بذلك, والتصحيح تجده في المستدرك, حيث قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي في التلخيص.[2] والحديث أخرجه النسائي في الخصائص, وقال فيه المحقّق أبو إسحاق الحويني الأثري: «إسناده صحيح»[3], وقال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير عبدالله الجدلي وهو ثقة»[4].

ولم يتعرّض أحد من هؤلاء العلماء إلى اختلاط أبي إسحاق السبيعي, بل إنّ الذهبي صرّح بعدم اختلاطه, حيث قال في الميزان في ترجمة عبد الملك بن عمير اللخمي ما نصّه: «والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق وسعيد المقبري, لمّا وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم, وساءت أذهانهم ولم

(١) مشكاة المصابيح: ٣/ ١٧٢٢.
(٢) المستدرك على الصحيحين وبهامشه تلخيص المستدرك: ٣/ ١٢١.
(٣) تهذيب خصائص الإمام علي: ٧٦.
(٤) مجمع الزوائد: ٩/ ١٣٠.

يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها»[١]. وقال عن أحاديث السبيعي: «وحديث أبي إسحاق محتج به في دواوين الإسلام»[٢].

ثانياً: أنّ الألباني بنفسه صحّح روايات لأبي إسحاق السبيعي حتّى في الأسانيد التي عنعن فيها, فلا يتأتّى الإشكال بأنّ السبيعي قد عنعن في هذه الرواية وهو مدلّس.

قال السقاف بعد نقل عبارة الذهبي المتقدّمة في عدم اختلاط السبيعي: «وقد رأيت أحاديث كثيرة لأبي إسحاق السبيعي قد عنعن في أسانيدها وصحّحها الألباني دون متابعات أو شواهد, يضيق المقام الآن عن إيرادها»[٣].

ومن جملة الاحاديث التي صحّحها الألباني وفي سندها السبيعي وقد عنعن هو ما رواه النسائي في سننه: «أخبرنا عبدة ابن عبد الرحيم المروزي قال أنبأنا ابن شميل هو النضر قال أنبأنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن البراء أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كَانَ إذا صَلَّى جَخَّى».[٤]

---

(١) ميزان الاعتدال: ٢/ ٦٦١.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٥/ ٣٩٩.

(٣) تناقضات الألباني: ٢/ ١٧١- ١٧٢.

(٤) سنن النسائي: ٢/ ٢١٢.

قال الألباني معلّقا على الحديث: «**صحيح**».[1]

على أنّ الحاكم نقل الرواية بسند آخر وفيها أنّ أبا اسحاق السبيعي لم يعنعن, بل حدّث حيث قال: سمعت أبا عبدالله الجدلي. ولم يقل: عن أبي عبدالله الجدلي كما في النقل الأوّل[2], وتقدم أنّ المدلّس إذا حدّث يؤخذ به.

ثالثاً: ثمّ لو سلّمنا أنّ أبا إسحاق السبيعي مختلط وكذا مدلّس فإنّ الطبراني والخطيب رَوَيا حديثاً بإسناد رجاله ثقات يحمل نفس المعنى المتقدّم فهو يشهد بصحّة ذلك الحديث, فقد جاء في تاريخ بغداد: «أخبرنا إبراهيم بن مخلد بن جعفر حدّثنا محمّد بن أحمد بن إبراهيم الحكيمي حدّثنا الحسن بن الفضل الزعفراني وجعفر بن أبي عثمان الطيالسي. قالا: حدّثنا عبد الحميد بن صالح حدّثنا عيسى بن عبد الرحمن عن السدى عن أبي عبد الله الجدلي عن أم سلمة قالت: يا أبا عبد الله، أيسبّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فيكم على المنابر؟ قال: سبحان الله، وأنّى يكون هذا؟. قالت أليس يسب علي ومن يحبه؟ فأنا أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلّم أنّه كان

(١) صحيح سنن النسائي: حديث رقم ١١٠٥.

(٢) المستدرك على الصحيحين وبهامشه تلخيص المستدرك: ٣/ ١٢١

يحبه»[١].

وجاء في المعجم الكبير للطبراني: حدّثنا محمّد بن عثمان ابن أبي شيبة ثنا عون بن سلامة ح.

وحدّثنا القتات ثنا عبد الحميد بن صالح قالا: ثنا عيسى بن عبد الرحمن عن السدي عن أبي عبد الله الجدلي عن أمّ سلمة عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم مثله.[٢]

قال في مجمع الزوائد بعد أن نقل الحديث الثاني عن الطبراني والذي في سنده السبيعي: «وروى الطبراني بعده بإسناد رجاله ثقات إلى أمّ سلمة عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: مثله»[٣]. وهو يشير الى السند الذي نقلناه قبل قليل.

المورد السادس: تناقضه في حديث: «علي منّي وأنا من علي ولا يؤدّي عنّي إلا أنا أو علي» حيث أعلّه باختلاط أبي إسحاق السبيعي كما في المشكاة[٤].

ونلاحظ هنا أنّ جملة كبيرة من العلماء صحّحوا الحديث, ولم يلتفت أحد منهم إلى مسألة تخليط أبي

(١) تاريخ بغداد: ٧/ ٤١٣- ٤١٤.
(٢) المعجم الكبير: ٢٣/ ٣٢٣.
(٣) مجمع الزوائد: ٩/ ١٣٠.
(٤) مشكاة المصابيح: ٣/ ١٧٢٠.

إسحاق, فالحديث صحّحه الترمذي[1], وحسّنه الذهبي[2] وقال محقق السير في تعليقه: «هذا إسناد صحيح, رجاله رجال الشيخين»[3] كما قال الحويني الأثري في تعليقه على الخصائص: «إسناده صحيح»[4].

ثمّ إنّ الألباني عاد وصحّحه في تحقيقه على الجامع الصغير[5], وسنن ابن ماجة[6], وقد تقدّم عن السقاف أنّ الألباني صحّح أحاديثاً للسبيعي من دون شواهد أو متابعات, وتقدم منّا ذكر مثال لذلك أيضاً, كما عرفنا من الذهبي أنّ السبيعي لم يكن مختلطاً, وأنّ حديثه محتجٌّ به في كتب الإسلام.

هذه جملة من التدليسات التي ضعّف الألباني الروايات لأجلها, وأوهم قرّاءه بصحّة تخريجاته ودقّة تصحيحاته وتضعيفاته, وقد عثرنا على ما تقدّم بتتبع شخصي واقتصرنا فيه على ما يتعلّق بالآثار الواردة في حقّ أهل البيت عليهم السلام,

(١) انظر: سنن الترمذي: ٥/ ٣٠٠.
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ٨/ ٢١٢.
(٣) المصدر نفسه: ٨/ ٢١٢.
(٤) تهذيب خصائص الإمام علي: ٦٧.
(٥) انظر: صحيح الجامع الصغير: ٢/ ٧٥٣.
(٦) انظر: سنن ابن ماجة بتحقيق الألباني: ١/ ٧٥.

غير أنّا ذكرنا فيما تقدّم عدّة كتب ردّ مؤلّفوها على الكثير من أوهام وتدليسات وتناقضات الألباني, نقتصر الآن على ذكر شواهد منها:

المورد السابع: تناقضه في التصحيح والتضعيف:

أ- «حديث عن محمود بن لبيد, قال: أخبر رسول الله صلّى الله عليه وآله عن رجل طلّق امرأته ثلاث تطليقات جميعا، فقام غضبان، ثمّ قال: أيلعب بكتاب الله عزّ وجلّ وأنا بين أظهركم؟! حتّى قام رجل فقال: يا رسول الله ألا أقتله؟ رواه النسائي.

ضعّفه الألباني في (تخريج مشكاة المصابيح)، الطبعة الثالثة، بيروت ـ سنة ١٤٠٥ هـ المكتب الإسلامي: ٢ / ٩٨١، فقال: ورجاله ثقات, لكنّه من رواية مخرمة, عن أبيه, ولم يسمع منه.

ثمّ تناقض فصحّحه في كتاب (غاية المرام تخريج أحاديث الحلال والحرام) طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة١٤٠٥ هـ صفحة: ١٦٤, حديث رقم (٢٦١)»[١].

ب- «حديث: (إذا كان أحدكم في الشمس فقلص عنه الظل, وصار بعضه في الظل وبعضه في الشمس فليقم).

أقول: صحّحه الألباني فقال في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١ / ٢٦٦ / ٧٦١): "صحيح, الأحاديث الصحيحة: ٨٣٥".

ثمّ تناقض فضعّفه في: تخريج مشكاة المصابيح (٣ / ١٣٣٧)

(١) تناقضات الألباني الواضحات: ١/ ٣٧.

برقم ٤٧٢٥, الطبعة الثالثة, وقد عزاه في كلّ من الموضعين إلى سنن أبي داود».[١]

ج ـ «حديث: (الجمعة حق واجب على كلّ مسلم...)

ضعّفه الألباني في: تخريج "مشكاة المصابيح"(١ / ٤٣٤) فقال: رجاله ثقات, وهو منقطع كما أشار أبو داود.

ومن التناقضات أنّه أورد الحديث في إرواء الغليل (٣ / ٥٤) برقم ٥٩٢, وقال: صحيح»[٢].

وغير ذلك الكثير الكثير من تناقضاته, فقد ذكر السيّد السقاف (٢٥٠) موردا من هذه التناقضات في الجزء الأوّل من كتابه[٣], وذكر (٢٠) مورداً في الجزء الثاني[٤], وذكر (٣٥) مورداً في الجزء الثالث[٥].

كما أنّ الأستاذ محمود سعيد ممدوح كتب كتاباً في ستّة مجلّدات أسماه التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف, ردّ فيه على تقسيم الألباني للسنن إلى صحيح وضعيف, مبيّنا عدة مباني خالف فيها الألباني لعلماء أهل السنّة

(١)تناقضات الألباني الواضحات: ١/ ٣٧- ٣٨.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٣٨.

(٣) انظر: المصدر السابق: ١/ ٣٧- ١٨٤.

(٤) انظر: ص١٤٣- ١٥٤, من الجزء الثاني.

(٥) انظر: ص ١٨١- ص ٢٠٦ من الجزء الثالث.

منها عدم العمل بالضعيف مطلقا[١], ومخالفته العلماء في تضعيفه للراوي الذي لم يرد في حقّه جرح أو تعديل مع تصحيح رواياته من قبل المتقدمين, وبيان تناقضه في ذلك[٢], وحكمه بجهالة من سكت عنه ابن أبي حاتم وتناقضه في ذلك[٣], وردّه للراوي الموثّق من ابن حبان, بل وسرى الحكم إلى الموثق من ابن معين إذا لم يرو عن الراوي إلاّ واحد أو اثنان[٤], واضطراب وتصرّف الألباني في حديث مجهول الحال (المستور) فتارة يقبله وتارة يردّه[٥], واعتماده على المختصرات, بل أخصر المختصرات وعدم رجوعه إلى المفصلات مستشهداً بكلماته في رجوعه إلى المختصرات وكلمات تلاميذه بأنّه لم ينشط لذلك في بعض الأحيان[٦](أي لم ينشط لمراجعة التهذيب أو غيره من الكتب المفصّلة!!!) ودعواه تساهل العجلي في التوثيق والردّ عليه[٧], وكذا دعواه

(١) انظر: التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف: ١/ ٢٦٧.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٠٩- ٢١٣.
(٣) المصدر السابق: ١/ ٢٤٥- ٢٤٧.
(٤) المصدر السابق: ١/ ٢٦٩- ٢٧١.
(٥) المصدر السابق: ١/ ٢٩٩- ٣٠٥.
(٦) المصدر السابق: ١/ ٣٢٣- ٣٥٤.
(٧) المصدر السابق: ١/ ٣٥٧- ٣٨٣.

تساهل ابن حبان والردّ عليه[1], ودعواه تساهل الترمذي والردّ عليه[2], إلى غير ذلك من المباني والآراء غير السديدة للألباني في نظر الأستاذ محمود, والتي ذكرها في الجزء الأوّل.

ثمّ إنّه تناول في أجزائه الخمسة الباقية (٩٩٠) حديثاً ممّا حكم عليها الألباني بالضعف, مبيّناً ما يمكن أن يكون علّة تضعيف الألباني الحديث على أساسها, ثمّ يرد عليه ويبيّن تناقضه, أو تدليسه, أو إيهامه لقرّائه واتّباعه بضعف الحديث.

المورد الثامن: تناقضه في توثيق الراوي وتضعيفه: وهنا نسوق بعض الأمثلة من كتاب تناقضات الألباني الواضحات للسقاف:

أ- قنان بن عبد الله النهمي:

تناقض الألباني حيث وثّق قنانا هذا في موضع, وضعّفه في موضع آخر، وإليك ذلك:

قال في صحيحته(٣ / ٤٨١): قلت: وقنان حسن الحديث, فقد وثّقه ابن معين. وتناقض تناقضا بيّنا حيث قال في ضعيفته(٤ / ٢٨٢): وقنان هذا فيه ضعف!! وجعله أحد سببي

(١) التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف: ١/ ٤٠٩- ٤٣٩.
(٢) المصدر السابق: ١/٤٥١- ٤٦١.

ضعف السند[١].

ب- مجاعة بن الزبير:

ضعّفه الألباني في إرواء غليله (٣ / ٢٤٢) فقال: وهذا إسناد ضعيف، مجاعة هذا قال أحمد: لم يكن به بأس، وضعّفه الدارقطني.

ثمّ تناقض فقال في صحيحته (١ / ٦١٣): ورجاله ثقات غير مجاعة هذا وهو حسن الحديث[٢].

جـ - عتبة بن حميد الضبي:

ضعّفه الألباني في إرواء غليله (٥ / ٢٣٧)حيث قال هناك ما نصّه: قلت وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل....

الثانية: ضعف عتبة الضبي، قال الحافظ: صدوق له أوهام.

قلت(يعني السقاف): تنبّهوا إلى أنّه فسّر كلام الحافظ: (صدوق له أوهام) هنا بأنّه: ضعيف, ثمّ تناقض تناقضا واضحا في موضع آخر وذلك في صحيحته (٢ / ٤٣٢) حيث قال عن سند فيه عتبة هذا ما نصّه: وهذا إسناد حسن، عتبة بن حميد صدوق, له أوهام وبقية رجاله ثقات.

قلت: فتنبّهوا أيّها العقلاء كيف فسّر هنا قول الحافظ

(١) انظر: تناقضات الألباني الواضحات: ٢/ ١٥٧.

(٢)تناقضات الألباني الواضحات: ٢/ ١٥٨.

صدوق له أوهام بأنّه: حسن الحديث خلاف ما تقدّم[1]!!

د- أشعث بن أسحق بن سعد:

من الغريب العجيب أنّ الشيخ الألباني قال عن أشعث بن أسحق هذا في إرواء غليله (٢ / ٢٢٨): مجهول الحال, لم يوثّقه إلا ابن حبان.

ثمّ تناقض على عادته لأنّه ناقل من الكتب لا غير! ومقلّد دون معرفة! وليس محدّثا قطعاً! فقال عن أشعث هذا في صحيحته (١ / ٤٥٠): ثقة!!! فيا للعجب من شذر مذر[2].

هذا وذكر السيد السقاف (١٠٠) موردا من الرجال الذين تناقض الألباني في توثيقهم وتضعيفهم[3].

٩- المورد التاسع: تصحيحه لفضائل معاوية وابن العاص تأييداً لمذهب النواصب:

عرفنا أنّ الألباني حاول تضعيف بعض فضائل أهل البيت عليهم السلام مع أنّها صحيحة طبق المباني الحديثية لديه وفي المقابل نراه يصحّح فضائل أعداء أهل البيت من أمثال معاوية وابن العاص مع أنّها بحسب المباني الحديثيّة تكون ضعيفة,

(١) المصدر السابق: ٢/ ١٥٨

(٢) انظر: تناقضات الألباني الواضحات: ١٦١- ١٦٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ١٥٧- ٢٢٥.

ونترك الكلام هنا لأحد علماء أهل السنّة المعاصرين وهو السيّد حسن السقاف حيث قال:

«اعلم أنّ الألباني يصحّح أحاديث موضوعة وضعيفة فيها ذكر فضائل معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص؛ شغباً وتأييداً للنواصب, وهو مخطئ وخاطئ في ذلك, لأنّ هذه الأحاديث لا يمكن أن تصحَّ حسب موازين علم الحديث, زيادة على تصريح الحذّاق من أهل هذا الشأن من كبار المحدّثين بعدم صحّتها وإليك ذلك:

١ - حديث عمير بن سعيد قال: لا تذكروا معاوية إلا بخير, فإنّي سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: اللهمّ اهد به. رواه الترمذي في سننه (٥ / ٦٨٧) وغيره.

قلت: صحّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣ / ٢٣٦) فقال: صحيح بما قبله!

قلت: كلا والذي برأ النسمة، فإنّه حديث موضوع, لاشكّ في ذلك فإنّ في سنده عمرو بن واقد، وقد قال فيه الألباني نفسه في ضعيفته (٢ / ٣٤١) متناقضا: وعمرو بن واقد متروك كما في التقريب. وقال في صحيحته (١ / ٤٥٨) عن طريق فيها عمرو هذا: فهذه طريق أخرى عن إسماعيل, ولكنّها واهية فإنّ عمرو بن واقد متروك.

قلت: بل هو كذاب, كذّبه جماعة من الحفاظ، ففي تهذيب التهذيب (٨ / ١٠٢) قال أبو مسهر: كان يكذب....

وقال البخاري, وأبو حاتم, ودحيم, ويعقوب بن سفيان: ليس بشئ...., وكان مروان يقول: عمرو بن واقد: كذاب..، وقال النسائي والدارقطني والبرقاني: متروك الحديث. وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويروي المناكير عن المشاهير, واستحق الترك... .

فعلى الألباني أن يضرب على هذا الحديث؛ لأنّه موضوع وراويه كذاب متروك, وهو لا ينفع ولا يصلح في الشواهد!!

فإن قال: هذا الحديث صحيح بما قبله.

قلنا له: أنت متناقض!! لأنّك صحّحت الحديث الذي قبله بهذا الموضوع الذي بعده!! حيث قلت في صحيحتك (٤ / ٦١٨) مصحّحا ما قبله ممّا سأزيف تصحيحك الآن له إن شاء الله تعالى ما نصّه: ثمّ إنّ للحديث طريقاً أخرى، يرويه عمرو بن واقد عن يونس بن حلبس, عن أبي إدريس الخولاني, عن عمير بن سعد الأنصاري, قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: فذكره»[1].

---

(١) هنا وضع السقاف هامشاً جاء فيه: (كلا لم يذكره بلفظه, وإنّما اقتصر على قوله فيه: (اللهمّ اهد به) ولم يسق لفظة (اجعله هاديا مهديّا) فلمَ صحّحتها على فرض صلاحية طريق عمرو بن واقد الفاسدة التي زعمتها؟ ! ولمَ لم تسلك هذا

ثمّ قال الألباني:

«وبالجملة فالحديث صحيح، وهذه الطرق تزيده قوّة على قوّة.

أقول: هل تزيد طريق الكذاب المتروك الحديث قوّة إلى قوة»[١]!.

ثمّ إنّ السقاف ناقش تصحيح الألباني لأحاديث فضائل عمرو بن العاص وبين زيف ذلك[٢], وردّ على تضعيفه لحديث بريدة: «كان أحبّ النساء إلى رسول الله فاطمة, ومن الرجال علي» وبيّن تناقضه وتدليسه على القرّاء مبيّنا صحّة الحديث واستقامته مع موازين التصحيح والتضعيف[٣].

هذا وقد امتلأت الكتب في ذكر تناقضات الألباني وأوهامه وتصحيحاته للأحاديث بحسب الأهواء, ولو أردنا استقصاء تلك الموارد ومتابعتها لطال بنا المقام، وخرجنا عن المقصود, وما ذكرناه من الكتب المؤلّفة في الردّ على الألباني بداية هذا

في حديث: (يا سيدي والرقى صالحة) فاعتبرت أنّها ضعيفة, مع اعترافك هناك بوجود شاهد للحديث بالجملة؟ ومع كون الرباب جدّة عثمان بن حكيم مقبولة, وليست كعمر بن واقد كذاب متروك).

(١) تناقضات الألباني الواضحات: ٢/ ٢٢٧- ٢٢٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٢٣٤- ٢٤٣.

(٣)تناقضات الألباني الواضحات: ٢/ ٢٤٤- ٢٤٨.

المبحث تعطي للقارئ صورة واضحة عن ذلك.

خاتمة البحث

تبيّن من خلال البحث أنّ الألباني من مشيّدي أركان السلفيّة في عصرنا الحاضر, وله كتب حديثيّة عديدة خصوصاً في التصحيح والتضعيف, فقد قسّم السنن وغيرها إلى الصحيح والضعيف ويعتبره السلفيون اليوم من رافعي لواء السنّة النبوية وأنّ التعدّي عليه تعد على السنّة النبوية.

إلا أنّه من خلال البحث المتقدّم عرفنا أنّ أصل مفهوم السلفيّة الذي يدعو له الألباني هو مفهوم غير واضح وغير منقّح, وأنّ السلف مدارس ومشارب عدّة متفاوتة فيما بينها,.بل إنّ بينهم حروب وقتال ودماء فضلاً عن اختلافهم في العقائد والأحكام, وغيرها من الأمور الشرعية.

كما أنّ الألباني لم يكن بتلك المنزلة التي صوّرها السلفيونّ فقد قمنا بمناقشة دعواه عدم جواز التقليد, وبيّنا فسادها بخمسة وجوه، بل أوضحنا أنّ كلام الألباني يتضمّن عودة للتمسّك بالتقليد لغير العلماء ممّن لا يستطيعون معرفة معاني القرآن والسنّة, وهم بحسب الظاهر السواد الأعظم من هذه الأمّة, فكلامه في رفض التقليد ممّا لا محصّل له. كما ناقشنا أدلّته التي ساقها على اعتبار حجية خبر الواحد سواء في العقائد أو الأحكامّ واتّضح من خلالها سطحيّة وبساطة الألباني في فهم فقه ودلالة الآيات والأحاديث النبويّة, ولم ينهض أيّ دليل

ساقه على صحّة مدعايته, فهو لم يستطع التفريق بين وجوب إطاعة النبيّ وبين حجيّة خبر الواحد, وكذا لم يستطع التفريق بين حجيّة خبر الواحد وبين إفادة خبر الواحد للعلم.

ثمّ كشفنا في آخر البحث الكثير من تناقضاته في التصحيح والتضعيف, وبيّنا عدّة شواهد من تدليساته وتوهيمه القرّاء بصحّة توثيقاته وتصحيحاته وتضعيفاته, واتّضح من خلال ذلك أنّ الألباني ليس من أهل الحديث الذين يشار لهم بالبنان, بل إنّه يتصرّف ببساطة وسطحيّة تامّة, وأنّه يتّبع الأهواء ويحمل في تحقيقاته تناقضات عديدة.

كما عرفنا أنّ عدّة من العلماء انبروا لكشف حقائق الألباني, وبيان ضعف حاله في علم الحديث, وذكروا عدّة آلاف من الموارد التي تناقض, أو دلّس أو أخطأ فيها.

مصادر البحث

١- القرآن الكريم.

٢- **الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان.

٣- **إرواء الغليل**, محمد ناصر الدين الألباني, المكتب الإسلامي, بيروت - لبنان, الطبعة الثانية, ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤- **استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف**, الحافظ السخاوي, تحقيق: خالد بن أحمد الصمي, دار البشائر الإسلامية, بيروت, ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥- **أصول السرخسي**, محمّد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, الطبعة الأُولى, ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٦- **الأنساب**, عبد الكريم بن محمد السمعاني, دار الجنان, بيروت, لبنان, الطبعة الأُولى, ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧- **بدائع الصنائع**, ابو بكر بن سعود الكاشاني, المكتبة

الحبيبية, باكستان, الطبعة الأُولى, ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
٨- **البداية والنهاية**, إسماعيل بن كثير, طبعة مؤسسة التاريخ العربي, ودار إحياء التراث العربي, بيروت, الطبعة الأُولى, ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٩- **تاريخ الإسلام**, الذهبي, دار الكتاب العربي, الطبعة الثانية, ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
١٠- **تاريخ بغداد**, أحمد بن علي الخطيب البغدادي, دار الكتب العلمية, بيروت.
١١- **تاريخ الطبري**, محمد بن جرير الطبري, نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات, بيروت ـ لبنان, الطبعة: الرابعة, ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م.
١٢- **تذكرة الخواص**, سبط ابن الجوزي, مؤسسة أهل البيت, بيروت ـ لبنان.
١٣- **ترتيب المدارك**, القاضي عياض.
١٤- **تعجيل المنفعة**، احمد بن حجر العسقلاني, دار الكتاب العربي, بيروت ـ لبنان.
١٥- **التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف**, محمود سعيد ممدوح, دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث, دبي ـ الإمارات, الطبعة الأُولى, ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦- **تناقضات الألباني الواضحات**, السيد حسن السقاف, دار الإمام النووي, الطبعة الرابعة, ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
١٧- **تهذيب التهذيب**, أحمد بن حجر العسقلاني, دار الفكر, بيروت, الطبعة الأُولى, ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥م.
١٨- **تهذيب خصائص الإمام علي**, أحمد بن شعيب النسائي, تحقيق الحويني الأثري, دار الكتب العلمية, بيروت.
١٩- **تلخيص مستدرك الحاكم**, محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي, دار المعرفة, بيروت, مطبوع بهامش المستدرك.
٢٠- **تمام المنّة في التعليق على فقه السنّة**, محمد ناصر الدين الألباني, نشر المكتبة الإسلامية، دار الراية للنشر, الطبعة الثالثة, ١٤٠٩هـ.
٢١- **التمهيد ابن عبد البر القرطبي**, تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي،محمد عبد الكبير البكري, المطبعة: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية, المغرب, نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية, ١٣٨٧هـ..
٢٢- **تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك**, جلال الدين السيوطي, دار الكتب العلمية, بيروت ـ لبنان, الطبعة الأُولى, ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
٢٣- **جامع البيان ابن جرير الطبري**, دار الفكر, بيروت,

الطبعة الأُولى, ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
٢٤- **جواهر العقدين**, السمهودي, دار الكتب العلمية, بيروت, الطبعة الأُولى, ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٢٥- **الحاوي في فتاوى الألباني**, إعداد: أبي همام المصري, دار هند, الطبعة الأُولى, ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٢٦- **الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام**, محمد ناصر الدين الألباني, استفدنا من الكتاب المنشور على القرص الكمبيوتري (المكتبة الشاملة).
٢٧- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**, أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني, نشر دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان, الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٢٨- **ذخائر العقبى**, أحمد بن عبد الله الطبري, نشر مكتبة القدسي, القاهرة ـ مصر, طبع سنة ١٣٥٦هـ.
٢٩- **الذبّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد**, محمد ناصر الدين الألباني, دار الصديق, السعودية, الطبعة الثانية, ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
٣٠- **سنن ابن ماجه**, محمد بن يزيد بن ماجه القزويني, طبعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع, (بتعليق الألباني) الرياض, الطبعة الأُولى, ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م, وطبعة دار الفكر, بيروت,

بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٣١- سنن الترمذي, محمد بن عيسى الترمذي, تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف, دار الفكر, بيروت ـ لبنان, الطبعة الثانية, ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.ونسخة أخرى بتحقيق أحمد محمد شاكر.
٣٢- سلسلة الأحاديث الصحيحة, محمد ناصر الدين الألباني, مكتبة المعارف للنشر والتوزيع, الرياض, ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٣٣- سلسلة الأحاديث الضعيفة, الألباني, مكتبة المعارف للنشر والتوزيع, الرياض, الطبعة الثانية, ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٣٤- السنّة, عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني, تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني, نشر دار ابن القيم، الدمام ـ السعودية, الطبعة الأُولى، ١٤٠٦هـ.
٣٥- سنن النسائي, احمد بن شعيب النسائي, طبعة دار الفكر, بيروت, الطبعة الأُولى, ١٣٤٨هـ ـ ١٩٣٠م.
٣٦- السلفية مرحلة زمانية مباركة لا مذهب إسلامي, محمد سليم البوطي, دار الفكر, دمشق - سوريا, الطبعة الثانية, ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
٣٧- سير أعلام النبلاء, محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي, مؤسسة الرسالة, بيروت, الطبعة التاسعة, ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
٣٨- شرح صحيح مسلم, محيي الدين بن شرف النووي,

مؤسسة المختار للنشر والتوزيع, القاهرة, الطبعة الأُولى, ٢٠٠١م, ودار الكتاب العربي, الطبعة الثانية, ١٤٠٧هـ.

٣٩- **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**, نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف (بملا على القاري)، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم, دار النشر: دار الأرقم, لبنان ـ بيروت.

٤٠- **شرح نهج البلاغة**, ابن أبي الحديد المعتزلي, طبعة دار الكتب العلمية المصورة على طبعة دار إحياء الكتب العربية, الطبعة الأُولى, ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

٤١- **صحيح ابن حبان**, محمد بن حبان البستي, مؤسسة الرسالة, الطبعة الثانية, ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٢- **صحيح البخاري**, محمد بن إسماعيل البخاري, دار الفكر, بيروت, طبع سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٤٣- **صحيح الجامع الصغير**, محمد ناصر الدين الألباني, المكتب الإسلامي, دمشق حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم سوريا, الطبعة الثالثة, ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٤- **صحيح سنن النسائي**, ناصر الدين الألباني, مكتبة المعارف للنشر والتوزيع, الرياض, الطبعة الأُولى للطبعة الجديدة, ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٥- **صحيح مسلم**, مسلم بن الحجاج النيسابوري, دار الفكر, بيروت ـ لبنان.

٤٦- **صراط النجاة**, مجموعة استفتاءات للسيّد الخوئي والميرزا جواد التبريزي, جمع: موسى مفيد العاملي, مطبعة سلمان الفارسي, الطبعة الأُولى, ١٤١٦هـ.

٤٧- **الصواعق المحرقة**, ابن حجر الهيتمي, دار الكتب العلمية, بيروت, ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٨- **ضعيف سنن الترمذي**, محمد ناصر الدين الألباني, نشر المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان, الطبعة الأُولى, ١٤١١ ـ ١٩٩١م.

٤٩- **فضائل الصحابة**, أحمد بن حنبل, مؤسسة الرسالة, بيروت, الطبعة الأُولى, ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥٠- **القاموس المحيط**, محمد بن يعقوب الفيروز آبادي, نشر دار العلم للجميع, بيروت ـ لبنان.

٥١- **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**, رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة, دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية, حلب ـ سوريا, الطبعة الثانية, ١٤٠٨هـ.

٥٢- **قواعد في علوم الحديث**, ظفر احمد العثماني

التهانوي,تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة, نشر دار السلام للطباعة والنشر,القاهرة, مصر, الطبعة السادسة, ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٣- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة**, محمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي, تحقيق: محمد عوامة نشر دار القبلة للثقافة الإسلامية , مؤسسة علو, جدة - السعودية, الطبعة الأُولى, ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٥٤- **الكفاية في علم الرواية**, أحمد بن علي الخطيب البغدادي, تحقيق: أبي عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني, نشر المكتبة العلمية، المدينة المنورة - السعودية.

٥٥- **لسان العرب**, محمد بن مكرم بن منظور, نشر أدب الحوزة، قم - إيران, طبع سنة ١٤٠٥هـ.

٥٦- **لماذا اخترت المنهج السلفي**،سليم بن عبد الله الهلالي, مركز الدراسات المنهجية السلفية, الطبعة الأُولى, ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٧- **مجمع الزوائد**, نور الدين الهيثمي, دار الكتب العلمية, بيروت, ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٨- **المجموع**, محيي الدين بن شرف النووي, دار الفكر، بيروت - لبنان.

٥٩- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**, علي بن سلطان

محمد القاري، تحقيق: جمال عيتاني, نشر دار الكتب العلمية, بيروت ـ لبنان, الطبعة الأُولى, ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٦٠- **المستصفى**, أبو حامد الغزالي, نشر دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان,١٤١٧ ـ ١٩٩٦م.

٦١- **المستدرك على الصحيحين**, محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري, دار المعرفة, بيروت ـ لبنان, ١٤٠٦هـ.

٦٢- **مسند أحمد**, أحمد بن حنبل,، طبعة دار صادر, بيروت ـ لبنان. بتحقيق شعيب الارنؤوط وطبعة مكتبة التراث الإسلامي بتحقيق أحمد محمد شاكر, وطبعة دار الحديث, القاهرة, بتحقيق حمزة أحمد الزين.

٦٣- **مشكاة المصابيح**, محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي, تحقيق: ناصر الدين الألباني, طبع المكتب الإسلامي, بيروت ـ لبنان, الطبعة الثالثة, سنة ١٩٨٥م.

٦٤- **مصطلح الحديث**, محمد بن صالح بن عثيمين, طبع سنة ١٤١٦هـ.

٦٥- **المعجم الكبير**, الطبراني, طبعة دار إحياء التراث العربي, نشر مكتبة ابن تيمية, القاهرة, الطبعة الثانية.

٦٦- **المصنّف**, ابن أبي شيبة, دار الفكر, بيروت ـ لبنان, الطبعة الأُولى, ١٤٠٩هـ.

٦٧- **المفردات في غريب القرآن**, الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني, تحقيق: محمد سعيد كيلاني, دار المعرفة, بيروت ـ لبنان.

٦٨- **مقالات الألباني**, جمعها وصححها نور الدين طالب, دار أطلس للنشر والتوزيع, الرياض ـ السعودية, الطبعة الثانية, ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٦٩- **مقاييس اللغة**, أحمد بن فارس, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, نشر دار الجيل, بيروت ـ لبنان, الطبعة الثانية, ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٧٠- **مقدمة ابن الصلاح في مصطلح الحديث**, أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر, نشر دار الفكر المعاصر, بيروت ـ لبنان, ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٧١- **منهاج السنّة**, ابن تيمية, تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم, الطبعة الأُولى, ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٧٢- **المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني**, عمرو عبد المنعم سليم, نشر مكتبة الضياء, المنصورة ـ مصر.

٧٣- **الموافقات في أصول الشريعة**, إبراهيم بن موسى الشاطبي, مؤسسة الكتب الثقافية, طبع سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٧٤- **موقع الشيخ الألباني على شبكة المعلومات**(الانترنت),

//www.alalbany.net/albany_serah.php :http

٧٥- **ميزان الاعتدال**, محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي, تحقيق علي محمد البجاوي, دار المعرفة, بيروت ـ لبنان,١٩٦٣م.

٧٦- **النهاية في غريب الحديث والأثر**, أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري, تحقيق: طاهر أحمد الزاوي, محمود محمد الطناحي, نشر المكتبة العلمية, بيروت ـ لبنان,١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٧٧- **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**, أحمد بن علي بن حجر العسقلاني, نشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٧٨- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**, بدر الدين أبي عبد الله محمدبن جمال الدين عبدالله بن بهادر, تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج, نشر أضواء السلف, الرياض, الطبعة الأُولى, ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٧٩- **وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين**, محمد ناصر الدين الألباني, المكتبة الإسلامية, عمّان ـ الأردن, الطبعة الثانية, ١٤٢٢هـ.

محتويات الكتاب

المقدّمة ٥

الألباني والسلفية

الألباني والسلفية..... ١٣

نبذة عن حياة الشيخ الألباني ١٣

مولده ونشأته..... ١٣

توجه الألباني إلى علم الحديث واهتمامه به ١٤

أعماله وإنجازاته..... ١٧

ثناء علماء السلفيّة عليه ١٨

وفاته ٢٠

تساؤل لا بدّ منه ٢١

السلفيّة في اللغة والاصطلاح ٢٢

مناقشة معنى السلفيّة..... ٢٧

حجية الحديث: حدودها وأدلتها

حجية الحديث: حدودها وأدلتها ٣٥
حجيّة الحديث ثبوتا عند الألباني ٣٥
رفض التقليد وضرورة الرجوع إلى الكتاب والسنّة ٣٤
مناقشة أدلّة الألباني بخمسة وجوه ٤٢
تصريحات الألباني باعتبار خبر الواحد في العقائد والأحكام ٥٤
أدلّة الألباني على حجيّة خبر الواحد في الأحكام ومناقشتها ٥٧
أوّلا: الآيات القرآنية ٥٧
ثانيا: الروايات ٦١
بيان آخر من الألباني ٦٥
مناقشة بيان الألباني ٦٧
أدلة الألباني على اعتبار خبر الواحد في العقائد ومناقشتها ٦٨
مقدّمة وفيها أمران ٦٨
الأمر الأوّل ٦٩
الأمر الثاني ٧٠
مناقشة الدليل الأول ٧٢
أحاديث آحاد ردّها الصحابة ٧٢
رأي الأئمّة الأربعة بخبر الواحد ٧٤
تصريحات علماء أهل السنّة بعدم إفادة خبر الواحد للعلم ٧٩
الدليل الثاني ٨١
مناقشة الدليل الثاني ٨٢

الدليل الثالث استدلاله ببعض الآيات القرآنيّة ٨٣
١ـ آية النفر ٨٣
مناقشة الاستدلال بآية النفر ٨٠
٢ـ آية النبأ ٨٥
مناقشة الاستدلال بآية النبأ ٨٥
الدليل الرابع ٨٦
مناقشة الدليل الرابع ٨٦
الدليل الخامس ٨٧
مناقشة الدليل الخامس ٨٧
الدليل السادس ٨٨
مناقشة الدليل السادس ٨٨
الدليل السابع ٨٩
مناقشة الدليل السابع ٩٠
الدليل الثامن ٩١
مناقشة الدليل الثامن ٩١
الدليل التاسع ٩٣
مناقشة الدليل التاسع ٩٤
وقفة ٩٥

قراءة تطبيقية في تصحيحات الألباني وتضعيفاته

قراءة تطبيقية في تصحيحات الألباني وتضعيفاته ١٠١
بيان أقسام الحديث المعتبر عند الألباني ١٠١

قاعدة تقوية الحديث بكثرة طرقه ١٠٥
نماذج منتقاة من تناقضات الألباني وتدليساته ١٠٩
المورد الاول: تدليسه في تخريج وتضعيف حديث السفينة ١١٢
المورد الثاني: تدليسه في خبر التهنئة ١٢٦
المورد الثالث: تدليسه في قول النبيّ في حديث الغدير: «(وانصر من نصره, واخذل من خذله) ١٢٥
المورد الرابع: تدليسه في قوله(ص): ›وانصر من نصره...‹ ١٣٠
المورد الخامس: تضعيفه حديث: «من سبّ عليا فقد سبّني» ١٣٧
المورد السادس: تناقضه في حديث: «علي منّي وأنا من علي...‹ ١٤١
المورد السابع: تناقضه في التصحيح والتضعيف ١٤٢
المورد الثامن: تناقضه في توثيق الراوي وتضعيفه ١٤٦
المورد التاسع: تصحيحه لفضائل معاوية وابن العاص تأييداً لمذهب النواصب ١٤٨
خاتمة البحث ١٥٢
مصادر البحث ١٥٥
محتويات الكتاب ١٦٧